

رَفْعُ رُكُوعِ الْحَرُونَ

مَرْجُوعِ ابْنِ بُونَ

تأليف

عبد الودود بن عبد الله بن أنجبنا نألفني  
(ت ١٢٦٥)

تحقيق

د. عبد السلام أغير الرسمى



دار فارس  
لنشر الكتب والعلوم

رَفِضَةُ الْحُرُونِ  
مَرْجَانَةُ ابْنِ بَوْنِ



# جميع الحقوق محفوظة الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

الكتب والدراسات التي يصدرها المركز تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

يُمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكافة طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي أو المسموع أو استخدامه حاسوبياً بكافة أنواع الاستخدام وغير ذلك من الحقوق الفكرية والمادية إلا بإذن خطي من الشركة.

شركة مركز دار فارس للدراسات والبحوث  
الخط الساخن: ٠٠٩٦٥٦٠٩٠٨١٩٥  
E.mail: dar.fares123@gmail.com



الموزع المعتمد

الكويت - حولي - المثنى  
الخط الساخن: ٠٠٩٦٥٦٦٥٥١٣٦٩  
E-Mail: ahel\_aluthar@hotmail.com



رَفْضُ الْحُرُونِ

مِرْجَانَةُ ابْنِ بُونَ

تأليف

عَبْدُ الْوَدُودِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُنْجَبَانَ الْأَفْغِي

(ت ١٢٦٥)

تحقيق

د. عَبْدُ السَّلَامِ أَهْفِي الرِّسْمُوكِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، جعلنا الله تعالى منهم، آمين.

وبعد..

فإن علم النحو من أشرف العلوم وأكرمها، وأعلاها مكانة وأسماءها، فهو عصب اللغة العربية، وبابها الذي لا تؤتى إلا منه، فمن رامها من غيره فقد أتاها من غير بابها، وقصدها من غير سبيلها، فأنى له أن يصل إليها أو يقاربها.

وكتب علم النحو على كثرتها وأهميتها، وقيمتها العلمية، فإنه لم يكتب في هذا القطر من الغرب الإسلامي من القبول والإقبال، ما كتب لألفية ابن مالك، فشرحت وحشي على شروحها، وتممت، وأعربت، وقررت مسائلها وبينت.

ومن بين الأعمال التي تناولت الألفية، ما فعله المختار بن بونا، فقد أتمها باحمراره، وزاد فيها المسائل والأبواب التي ذكرها ابن مالك في التسهيل، ولم يذكرها في الألفية، فصارت المنظومة شاملة لكل ما في التسهيل من الأبواب والمسائل، ثم بعد ذلك شرحها شرحا مختصرا على طريقة التقارير، وشروح الخياطة، أي أنه لا يأتي بيت أو أبيات ثم يشرحها، بل يدمج الشرح مع المتن كأنه يخيط ثوبا، أو يرقع جلبابا، ولذلك تسمى بطريقة الخياطة. ولأنها مختصرة تكتفي بتقرير ما في المتن من المسائل مع المثال تسمى أيضا بالتقارير، وهي طريقة معروفة، مازالت تدرس بها المتون في مدارس التعليم العتيق في منطقة «سوس» جنوب المغرب.

ولمكانة هذه المنظومة، ومكانة صاحبها، أولاً، ولشدة اختصارها وحاجتها إلى البيان والإيضاح، فقد تناولها نحاة شنقيط بعده بالشرح والتوضيح، وممن تناولها بالشرح، عبد الودود بن عبد الله الألفغي، في كتابه هذا، الذي سماه: «روض الحرون، من طرة ابن بون».

وهو كتاب جيد مفيد، يدل على تمكن صاحبه من النحو، ومعرفته بدقائقه وأسراره، فقد جمع فيه على صغره علماً غزيراً، ومسائل كثيرة، قد لا تجدها في مؤلفات ضخام.

والله تعالى أسأل أن ينفع به، وأن يعيننا على إخراجهِ على وجه يحصل به النفع، ويتحقق به الغرض، وأسأل كل من قرأه أو طالعه أن لا ينسانا من دعائه، لعل الله تعالى يجعل عملنا هذا مما يلحقنا أجره بعد أن يأذن بقبض أرواحنا، حيث نكون أحوج ما نكون إلى الدعاء، وأجر الأعمال الصالحة.

### عملنا في هذا الكتاب

وأما عملنا في هذا الكتاب، فقد حرصنا على أن نقدمه للقارئ، على الهيئة التي تركه عليه صاحبه، بأمانة، دون زيادة أو نقصان، ولذلك فعملنا فيه منحصر في الأمور الآتية:

١ - إرجاع نقول المؤلف إلى مصادرها، سواء كانت هذه المصادر مصادر مباشرة للمؤلف أو غير مباشرة، وذلك أنني أذكر المصدر الذي نقل منه المؤلف، فإن تضمن الكلام المنقول كلاماً آخر، أو نسبة قول لأحد النحاة، فإنني أحرص على ذكر مصدر القول من أصله بالرجوع إلى كتاب من نسب إليه القول إن وجدت إليه سبيلاً، فإن لم أجده، رجعت إلى أقرب الناقلين عنه.

٢- إتمام الأبيات الشعرية، وضبط ما يحتاج منها إلى الضبط والشكل، مع ذكر صاحبها إن كان معروفاً، ثم أذكر الموضع الذي ذكرت فيه نسبة القول إلى هذا القائل، مثل ديوانه إن وجد، ثم أتبعه بذكر كتب النحو التي ذكر فيها هذا الشاهد، إن ورد فيها استشهاداً على المسألة نفسها لا على غيرها، وذلك حتى يسهل على القارئ الرجوع إلى مظان المسألة لتحقيقها أكثر، ومعرفة تفاصيلها.

٣- التعريف ببعض الأعلام التي يقل ورودها في كتب النحويين، ولم ألتزم بالتعريف بكل الأعلام التي وردت في المخطوط، لشهرة معظمهم، وتوافر مظان تراجعهم.

٤- تصحيح بعض العبارات التي يظهر فيها قلق أو فساد معنى، والتصحيح أحياناً يكون في صلب الكتاب، مع جعل الزيادة بين معقوفتين، والتنبيه إليها في الحاشية، وأفعل هذا إذا كتبت الكلمة ناقصة، أو وقع بتر في المخطوط، وأحياناً أترك الكلام كما هو، وأكتفي بالتنبيه في الحاشية على ما يظهر لي أنه الصواب، ولأنني لم أقم بدراسة للكتاب، بل إنما حققته، فإنني لا أعلق على مسأله إلا نادراً، حيث يكون في كلام المؤلف نقص أو غموض بالغ.

٥- تخريج الآيات والأحاديث الواردة في الكتاب، مع الحرص على كتابتها بالخط العثماني، برواية ورش، معتمداً في عد الآيات على العد المدني، فإن كانت الآية المستشهد بها بقراءة أخرى، فإنني أكتبها على الوجه الموافق للغرض من الاستشهاد بها، فإن كان بالإمكان كتابتها بالخط العثماني مع تغيير محل الشاهد ليوافق القراءة المطلوبة، فعلت ذلك، وإلا اكتفيت بكتابتها بالخط العادي.



## التعريف بالمؤلف والكتاب

### أولاً: التعريف بالمؤلف

هو عبد الودود بن عبد آل بن انجبنان الألفغي نسبة إلى قبيلة أبناء ألفغ حبيب آل، نحوي شهير، انفرد به من غير كبير، وأوضح للناس أسرارهِ وأعلى مناره.<sup>(١)</sup>

تربى عبد الودود في بيت اشتهر بالعلم والتعليم، من جده انجبنان اتصلت حلقة تدريسه بحفيده الذي كان غاية في الذكاء والدقة في البحث.<sup>(٢)</sup>

تلقى عن بُلّا الشقراوي، وسبب ذلك أنه خرج في غير، فنزلوا عند بلا، فرأى عبد الودود تلامذته يكررون دروسهم، فسمع تحرير الم يعهده في بلاده. فلما وصل إلى أهله، رجع إلى بلا المذكور ولازمه، حتى أتقن النحو وبرز فيه، وبلغ مبلغاً لم يبلغه غيره في عصره.

ومع أنه مات صغيراً، إلا أنه خلف تركة من العلم حافلة، فقد تحلق حوله التلاميذ وأنشأ محاضرة قصدت من كل أنحاء البلاد، ونبغ من الآخذين عنه عدد كثير، كما أنه ألف كتباً في فنون متفرقة، وله منظومات في مسائل متفرقة من العلم، وبرع في النحو، ولم يترك «عويصة من النحو، إلا نظمها أسلس نظم، وأتقنه».<sup>(٣)</sup>

توفي رحمه الله تعالى سنة ١٢٦٨ هـ.<sup>(٤)</sup>

(١) الوسيط، للشنقيطي ص ٣٧٤.

(٢) تاريخ النحو العربي، لمحمد المختار ص ٤٧٣.

(٣) الوسيط، ص ٣٧٤.

(٤) تاريخ النحو العربي، ص ٤٧٣.

### تعليمه وتعليمه

قدمنا أنه نشأ في أسرة علمية تتابع فيها العلم أبا عن جد، فلا شك أنه كان لأسرته العلمية هذه تأثير كبير في تكوينه العلمي الأول، ومن أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم.

١ - بُلَّابُ بْنُ مَكْبَدِ الْبُوحَسَنِيِّ، كما قدمنا عن صاحب الوسيط، وأخذ عنه ولازمه حتى فاق أقرانه في علوم العربية عامة، وعلم النحو خاصة. و«بُلَّابًا» هذا، أخذ عن المختار بن بونة صاحب الطرة المحشى عليها، المتوفى سنة ١٢٢٠ هـ.

٢ - مُحَمَّدُ بْنُ فَالِ بْنِ مَتَالِي، توفي في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري.<sup>(١)</sup>

٣ - سَيِّدِي بْنُ الْمُخْتَارِ بْنِ الْهَيْبِ، (ت ١٢٨٣ هـ)<sup>(٢)</sup>

وأما تلاميذه، فقد اشتهر منهم:

١ - الْحَسَنُ بْنُ زَيْنِ الْقَنَانِيِّ<sup>(٣)</sup>، (ت حوالي ١٣٢٠ هـ)، وإليه يصل سند كثير من علماء شنقيط في علوم العربية، فقد بورك له في أحد تلاميذه فقصده الطلبة من صوب، وكثر أتباعه والآخذون عنه، وهو يحظين بن عبد الودود، رحمه الله تعالى جميعا.

٢ - مُحَمَّدُ عَلِيٍّ، ابن عم الشيخ وتلميذه،<sup>(٤)</sup> ويعرف بمعني، (ت ١٣١٠ هـ)<sup>(٥)</sup>.

(١) الوسيط ص ٣٤٣.

(٢) الوسيط ص ٢٤٠.

(٣) الوسيط ص ٣٧٧ - ٣٧٨.

(٤) الوسيط ص ٣٧٤.

(٥) تاريخ النعم ٥٠٨.

### إنتاجاته: (١)

لم ينحصر عطاء الشيخ عبد الودود في تلامذته الذين ذكرنا أشهرهم، بل كان له إسهام كبير في الحركة العلمية، بالتأليف والنظم، والنقد والتحرير، ومن مؤلفاته التي ذكرتها كتب التراجم:

- ١- روض الحرون، من طرة ابن بون، وهو موضوع تحقيقنا.
- ٢- مآسد العرب.
- ٣- نظم في تصريف الأفعال.
- ٤- كتاب في المصاد الغريبة.
- ٥- جمع أجوبة شيخه محمد فال بن متالي.
- ٦- مجموعة من المنظومات المتفرقة، في مسائل من النحو والصرف.



### علوم اللغة في عصر المؤلف

عرفت بلاد شنقيط علوم اللغة منذ قرون، غير أنها لم يكن لها فيه إنتاج معروف إلا في القرون الأربعة الأخيرة، وتعتبر المرحلة التي سبقت ميلاد المؤلف عبد الودود، والمرحلة التي عاش فيها المؤلف، هما المرحلتان الذهبيتان لعلوم اللغة، فقد كثرت فيهما المحاضر، وتنافس الطلبة في طلب العلم، حتى صارت القبائل والجهات تتنافس في استقطاب الطلبة والشيخ.

ولم يكن هذا خاصا بعلوم اللغة، وإنما خصصناها بالذكر لأنها موضوع كتابنا، بل إن ما قلناه عنها ينطبق على الفقه والأصول والتفسير...

وقد فصل الدكتور المختار ولد اباه القول في علم النحو في هذه المرحلة، وأهم محاضرها وشيوخها، وإنتاجاتها، في كتابه الممتع: «تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب».

ومن النحاة الأوائل الذين يعتبرون آباء المحاضر الشنقيطية في علوم اللغة<sup>(١)</sup>:

١ - المختار بن الأمين الملقب بأنجنان، (توفي في منتصف القرن الثاني عشر) وهو جد عبد الودود صاحبنا، الذي نحن بصدد تحقيق كتابه، والمختار هذا هو صاحب كتاب «شافي الغليل في علوم الخلاصة والتسهيل».

٢ - المختار بن محمد سعيد، المعروف بابن بونا، (ت ١٢٢٠)، وهو صاحب الطرة التي حشى عليها الشيخ عبد الودود، وهي طرة على نظمه الذي كمل به ألفية ابن مالك، المعروف بـ «احمرار ابن بونا»، وله كتب كثيرة

(١) انظر تفاصيل هذه المرحلة وأشهر علمائها ونماذج من إنتاجاتهم في «تاريخ النحو العربي» ص ٤٣٧، وما بعدها.

غيرها في النحو، منها: «سلم الطالبين إلى قواعد النحويين»، و«الجامع بين التسهيل والخلاصة، المانع من الحشو والخصاصة»، وله كتب أخرى في البلاغة والمنطق والعقيدة والأصول.

٣- ابن الحاج حماد الله الغلاوي، وله إنتاجات متنوعة ومتفرقة في الفقه والنحو وغيرهما، ومن مؤلفاته في النحو: «شرح ألفية ابن مالك» و«شرح الكافية» و«تعاليق على الشواهد النحوية» و«منظومة الاستعانة»، و«الرباني في الإعراب».





## ثانياً: التعريف بالكتاب

«روض الحرون» هو حاشية مختصرة على شرح ابن بون لاهمراره، وأصل الاهمرار هو نظم كمل به ابن بون ألفية ابن مالك، فزاد فيه ما تركه ابن مالك في الألفية مما هو مذكور في كتابه التسهيل، من المسائل والأبواب، ثم علق عليه الناظم نفسه فيما عرف بـ «طرة ابن بون» وهو تقرير مختصر على الألفية والاهمرار، لكنه مختصر جداً، ملئ بالعلم، وهو على اختصاره، كتاب في الخلاف النحوي، فلا تكاد مسألة من المسائل التي يذكرها تخلوا من خلاف، ولأنه مختصر جداً فإنه يكتفي بالإشارة إلى الخلاف في كثير من الأحيان، دون أن يشير إلى المخالف في المسألة، أو إلى بيان وجه الخلاف؛ ومن أجل ذلك كان لا بد ممن يتولاها بالشرح والتوضيح، وقد نبه المؤلف في مقدمة حاشيته عليه إلى هذا الأمر، وبين أنه من جملة الأسباب التي حملته على خط هذه الحاشية، فقال: «فلما كان تقييد الشيخ المختار بن بون على الألفية، وعلى توشيحها إياها ظاهر الإفادة والمزية، وبه اشتغال أهل هذه الجهة الغربية، إلا أن فيها إطلاقات وتأويلات تركها سداً، وتصحيحات واحتمالات وتفريعات لا يدري مقابلها أبداً، سألني بعض أهل العصر تأليفاً يبين لغزه، ويفتح عويصه ورمزه».

## عمل المؤلف في الحاشية

وعلى هذا فإن أعمال المؤلف في هذا الكتاب بعد استقرائها تنحصر في الآتي:

- ١ - بيان أصحاب الأقوال إذا لم يشر إليها صاحب الطرة، فإنه كما قلنا يشير إلى القول أحياناً ثم يعقبه بقوله: «على الأصح»، دون أن يبين صاحب القول الأصح، ولا صاحب القول المخالف، فيتولى المحشي بيان ذلك.

٢- بيان تفصيل القول المخالف، ففي أحيان كثيرة يشير صاحب الطرة إلى القول الأصح، دون أن يبين القول الذي يقابله، بل قد تقابله أقوال كثيرة أحيانا، فيحتاج المحشي إلى بيان تفصيل ما يقابل القول الأصح، سواء كان قولاً واحداً أو أكثر.

٣- زيادات على صاحب الطرة، وذلك أن صاحب الطرة في بعض الأحيان يذكر القول في المسألة ولا يشير فيها إلى الخلاف أصلاً، فيتوهم قارئها أنها محل إجماع، فيبين المحشي أن ما ذكره صاحب الطرة هو الأصح، وأن في المسألة قولاً أو أقوالاً أخرى.

٤- التنبيه إلى بعض ما في الطرة من السهو، أو خطأ النساخ، وذلك بإسناد القول إلى غير صاحبه، أو ترجيح قول مرجوح، أو ذكر ما ليس في التسهيل أصلاً ولا في شروحه، ووجه التنبيه هنا أن صاحب الطرة التزم أن يزيد على الألفية مما في التسهيل، فإن خرج عن هذا الشرط، وذكر ما ليس في التسهيل، وجب التنبيه إليه.



### الرموز المستعملة في الكتاب

اعتمد المؤلف على عدد كبير من شراح التسهيل والألفية، ويعلم ذلك من تتبع نقوله، وإحالاته، إلا أنه خص اثنين من شراح التسهيل، وهما «تعليق الفرائد» للدمايني، و«المساعد» لابن عقيل، وواحدا من شراح الألفية وهو: «شرح التوضيح» للأزهري، فذكر في مقدمة حاشيته أنه سيكتفي بذكرهم رمزا بلا تصريح، ويضاف إليهم رمز رابع لم يذكره في المقدمة اكتفاء بكونه مشهورا عند النحاة، وهو رمز سيويه، والرموز هي:

د: ويشير به إلى شرح الدمايني على التسهيل المسمى بـ «تعليق الفرائد، على تسهيل الفوائد».

خ: ويشير به إلى شرح الأزهري لأوضح المسالك لابن هشام، المسمى بـ «شرح التصريح، على التوضيح» أو «التصريح، بمضمون التوضيح»

ع: ويشير به إلى شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل المسمى بـ «المساعد على تسهيل الفوائد».

س: ويشير به إلى سيويه، فيما ينسب إليه من الأقوال والآراء، إلا أنه أحيانا، يذكره باسمه، ولا يلتزم الترميز.

### مراجع المؤلف في الحاشية

إضافة إلى الكتب الثلاثة التي ذكرناها فإن المؤلف يعتمد على كتب أخرى كثيرة، إلا أنني في كثير منها لا أستطيع الجزم بأن المؤلف رجع إليها مباشرة أو بواسطة، لأن النقول التي ينقلها عنها نجدتها في بعض الكتب التي يعتمدها، فيبقى احتمال نقله بالواسطة قائما، والله أعلم، ومن أهم هذه الكتب التي يكثر من النقل عنها مباشرة أو بواسطة:

- الكتاب لسيويه (ت ١٨٩ هـ)
- الكشف للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)
- التذيل والتكميل لأبي حيان (ت ٧٤٥ هـ)
- توضيح المقاصد للمرادي (ت ٧٤٩ هـ)
- المغني، وأوضح المسالك لابن هشام (ت ٧٦١ هـ)
- شرح الأشموني (ت ٩٠٠ هـ).
- همع الهوامع للسيوطي (ت ٩١١ هـ)



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل صدور العلماء أوعية لحكمته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأمته.

وبعد..

فلما كان تقيد الشيخ المختار بن بون على الألفية وعلى توشيحها إياها ظاهر الإفادة والمزية، وبه اشتغال أهل هذه الجهة الغربية إلا أن فيها إطلاقات وتأويلات تركها سدا، وتصحيحات واحتمالات وتفريعات لا يدرى مقابلها أبدا، سألني بعض أهل العصر تأليفا يبين لغزه، ويفتح عويصه ورمزه، فجعلت أقدم رجلا وأوخر أخرى، وأستبشر تارة وأحجم أخرى؛ لأنني لست من رجال هذا الشأن، ولا من فرسان هذا الميدان، إنما أنا من نظارة الحرب، لا من أبناء الطعن والضرب، حتى شرح الله صدري لما ندبني إليه، فقلت مستعينا بالله ومتوكلا عليه:

أعتمد في هذا الكتاب شرح الدماميني مشيرا له بما صورته «د»، وشرح ابن عقيل للتسهيل، مشيرا له بما صورته «ع»، وشرح الشيخ خالد الأزهرى لتوضيح ابن هشام بما صورته «خ»، وإن نقلت عن غير هؤلاء عرفته باسمه أو كنيته، أو لقبه أو نسبه، والله تعالى المسؤول والمأمول، أن يتلقى بالرضا والقبول، وأن يكون سببا للنجاة من نار الجحيم، والخلود في جنة النعيم، ورؤية وجه الله الكريم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أتم الصلاة والتسليم، وسميته «روض الحرون من طرة ابن بون»، والله المستعان وعليه التكلان.



### ❖ باب الكلام وما يتألف منه

قوله: «والقول على الأصح عبارة عن اللفظ الدال على معنى ما».

مقابله قولان: أحدهما: أنه مرادف للكلام، والثاني: أنه عبارة عن المركب خاصة، مفيدا كان أو غير مفيد، فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم، ومباينا لكلمة.

قوله: «بناء الفاعل مطلقا»

يعني مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة.

قوله: «ونون أقبلن...»

وأما قوله: أَقَائِلْنَ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا... فمؤول بإدغام نون التنوين في نون أنا بعد نقل حركة الهمزة لما قبلها.

قوله: «والتا إذا خوطب ما له استند... ومطلقا»

يعني مذكرا أو مؤنثا أو مثنى أو مجموعا كتقوم أنت وتقومين وتقومان وتقومون وتقمّن

قوله: «(واليا لما قد غاب) ... مطلقا»

أي لمذكر غائب يعني مطلقا، سواء كان مفردا نحو زيد يقوم، أو مثنى نحو الزيدان يقومان، أو مجموعا نحو الزيدون يقومون.

قوله: «(ونفيه بليس ما وإن وجب) الحال عند الأكثرين».

قال «ع»: «وهو الصحيح، وزعم بعضهم أنه لا يتعين»<sup>(١)</sup>.

## ❖ المغرب والمبني

قوله: «واصطلاحاً: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بأنه معنوي».

يعني أنه اختلف في الإعراب والبناء، هل هما لفظيان أو معنويان، فمن قال معنويان فسر الإعراب بتغيير أو آخر الكلم، وفسر البناء بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة، ومن قال: لفظيان، فسر الإعراب بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو غيرها، وفسر البناء بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل مما ذكر، وقد علمت أن التغيير والملازمة أمران معنويان، وأن الحركة والسكون ونحوهما من الأمور اللفظية.

## الباب الأول من أبواب النياية

قوله: «(وارفع بواو...)» إلى قوله: «على المشهور».

وهو مذهب طائفة النحويين منهم الزجاجي وقطرب بضم القاف والراء وسكون الطاء المهملة والزيادي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليهِ، قال في شرح التسهيل: «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف»<sup>(١)</sup>، ومذهب «س» والفراسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبو زيد، فأصله «أبو زيد» بسكون الباء وضم الواو، ثم أتبت حركة الباء لحركة الواو، فصار «أبو» بضم الباء والواو، فاستثقلت الضمة على الواو ثم حذفت، وإذا قلت رأيت أبا زيد، فأصله «أبو زيد» بفتح الباء وفتح الواو، ثم اختلفوا فقليل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً، وقيل: ذهبت حركة الباء ثم حركت إبتاعاً لحركة

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣.

الواو، ثم انقلبت الواو ألفاء، قيل: وهذا هو الأولى لتوافق النصب والرفع والجبر في الاتباع وإذا قلت مررت بأبي زيد، فأصله «بأبو زيد» بكسر الواو وفتح الباء، وأتبع حركه الباء لحركة الواو، فصار بأبو زيد» بكسر الباء والواو، فاستثقلت الكسرة على الواو، فحذفت كما حذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما في ميزان وميعاد، وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء، وهما أقواها.

### الباب الثاني من أبواب النيابة

قوله: «إذا بمضمر مضافا وصلا الخ ومطلقا على لغة كنانة»

يعني أن كنانة تجري كلا وكلتا مجرى المثنى، سواء كان ما بعدهما ظاهرا أو مضمرا، حكى هذه اللغة عنهم يحيى الفراء، قاله «ع»<sup>(١)</sup>.

قوله: «يجريان في الإعراب مطلقا»

أي: سواء أفردا أو ركبا مع العشرة، أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمر، كما هو مفسر في الطرة.

قوله: «(وثن ما التركيب..) في الإسنادي اتفاقا والمزجي على الأصح»

يعني أنه اختلف في ثنية المزجي وجمعه تصحيحا على ثلاثة أقوال، قول بالجواز مطلقا، وقول بالمنع مطلقا، وقول بالتفصيل: إن ختم بويه كسيويه ونقطويه، جاز، وإلا امتنع.

قوله: «(والبنا عن..) وأما اذان وتان فصيغ موضوعات للمثنى لا مثناة حقيقة على الأصح».

يعني عند جمهور البصريين، ونسب السيوطي القول بأنها مثناة حقيقة إلى ابن مالك.

### الباب الثالث من أبواب النيابة

قوله: «(وهو عند قوم يطرد...)» وخرج عليه قوله: رب حي عرندس ذي طلال النخ.

ويحتمل أن يكون الأصل ضارين ضاربي القباب، فحذف البديل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضارين عليه، قاله في المغني<sup>(١)</sup>، ويحتمل أن يكون الأصل ضارين أنفس القباب، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله، وقيل غير ذلك، وهو حذف إحدى ياءي النسب، والتوقيف على الأخرى.

### الباب الرابع من أبواب النيابة

قوله: «وما بتا وألف قد جمعا... الخ وأجاز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا». يعني سواء كان محذوف اللام كـ «جمعت لغاتهم» و«رأيت ثباتهم» أو لا، كـ «خلق الله السموات والأرض» و«رأيت الهندات».

قوله: «وقسه في ذي التا مطلقا».

أي: علما أم لا، زائدا على الثلاث أم لا، مذكرا أم لا، كفاطمات، وسنبلات، ودعوات، وطلحات.

### الباب السادس

قوله: «(وفي كمثل تأمروني غلب) على المعتمد».

مقابله أن المحذوف نون الوقاية.

(١) «المغني» لابن هشام ٢/ ٢٩٩، رقم الشاهد: ٨٨٥.

## الباب السابع

قوله: «واحذف جازما /// ثلاثهن...»

وأما قوله:

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

وقوله:

ألم يأنبك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وقوله:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾<sup>(١)</sup> في قراءة قبل، فمؤولات.

وفي بعض النسخ بعد الأبيات الثلاثة: «فضرورة» وهو الموافق لما في «خ»<sup>(٢)</sup>، وقيل أحرف العلة التي في الأبيات إشباع، والحروف الأصلية محذوفة للجازم، وقيل هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة، وبقي حرف العلة على حاله، وأما تأويل الآية الشريفة فاختلف فيه فقيل: من موصولة لا شرطية، و«يتقي» مرفوع لا مجزوم، وتسكين «يصبر» مع أنه معطوف على مرفوع لتوالي الحركات الأربع، تنزيلا للكلمتين منزلة الكلمة الواحدة، وهم يكرهون تواليها فيما هو كالكلمة الواحدة؛ وقيل: إن القاري وصل بنية الوقف كقراءة الحسن البصري: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْكَرُ﴾<sup>(٣)</sup>، بسكون الراء

(١) سورة يوسف: الآية ٩٠.

(٢) التصريح، للأزهري ١/ ٨٧-٨٨.

(٣) سورة المدثر: الآية ٦.



وصلا مع أنه مرفوع بإجماع السبعة؛ وكقراءة نافع: «ومحيائي» بتسكين ياء محيائي وصلا، وقيل: «من» شرطية والياء من «ينبغي» إشباع، وقيل: العطف على المعنى؛ لأن من الموصولة كالشرطية في العموم والإبهام، وقيل غير ذلك.

### ❖ النكرة والمعرفة

قوله: «(وغيره معرفة)، إذ لا واسطة بينهما على الأصح».

مقابله قول من قال: إن من وما الاستفهاميتين ليستا بنكرة ولا معرفة، نقله السيوطي.

قوله: «(والاختلاس بعد ساكن كثر) مطلقا»

أي سواء كان صحيحا كمنه، أو غيره كفيه.<sup>(١)</sup>

قوله: «(وكضمير ذات غيبة جعل) مطلقا... الخ».

أي: سواء كان الجمع مذكرا أو مؤنثا، كقولهم: «الرجال وأعضاها والنساء وأعجازها»

قوله: «(وكغائب يقل) ... وخرج عليه قوله:

تعفوا بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب».

ومقابله قول الكسائي وهشام والسهيلي الكوفيون بوجوب حذف الضمير المرفوع بأول المتنازعين المهمل<sup>(٢)</sup>، أي فلا ضمير ثم.

وقولنا: الكوفيون موصوفة للنفر الثلاثة.

(١) «التدليل والتكميل» لأبي حبان ١٦٥/٢

(٢) «شرح السهيل» لابن مالك ١١٧٤/٢ و«أوضح المسالك» لابن هشام ٢٠١/٢ ٢٠٢

قوله: «والعاقلات مطلقا بالعكس».

يعني سواء أقل جمعهن أو كثر، كالهندات يقمن، والهنود قمن.

قوله: «وذو ارتفاع وانفصال... الخ (هو) بجملتها لا الهاء وحدها على المختار».

مقابله قول الكوفيين أن الضمير هو الهاء فقط، والواو من هو والياء من هي إشباع.

قوله: «(وأنت) بزيادة تاء حرفية على المختار».

مقابله أن أنت بكماله هو الضمير، وإليه ذهب يحيى، وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هو الضمير<sup>(١)</sup>.

قوله: «(والتفريع ليس مشكلا) والمختار أن الضمير نفس إيا، وما بعده حروف... الخ».

المختار مذهب س، ومقابله مذاهب:

أحدها: أن اللواحق هي الضمائر، وكلمة إيا عماد، أي: تعتمد عليها اللواحق، لتمييز الضمير المنفصل من المتصل، وإليه ذهب بعض البصريين، وجمع من الكوفيين، واختاره الشيخ أبو حيان<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن إيا ضمير مضاف إلى ما بعده، وما بعده ضمير أيضا، في محل خفض، بإضافة إيا إليه، وإليه ذهب الخليل بن أحمد، وجمع<sup>(٣)</sup>، واختاره ابن مالك<sup>(٤)</sup>.

(١) «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل ٩٩/١.

(٢) الظاهر من كلام أبي حيان ترجيح مذهب سيبويه، وهو أن إيا ضمير، وما بعده حروف تبين أحوال الضمير، «التذيل والتكميل» ٢/٢٠٥.

(٣) نسه في التسهيل للأخفش والمازني ص ٢٦.

(٤) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ٢٦.

الثالث: أن إيا اسم ظاهر، واللواحق له ضمائر، أضيف إيا إليها، فهي في محل خفض بالإضافة، وهو مذهب الزجاج، قاله «خ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «(في كنته الخلف انتمى) ... مطلقا».

سواء تقدم على الهاء ضمير نحو «الصديق كنته» أم لا نحو «الصديق كانه زيد».

قوله: «(وفي اتحاد الرتبة ...) على ما صح»

قال «د»: «فإن اشتبها لفظا امتنع الاتصال نحو: زيد الدرهم أعطيتهوه وفي كلام سيبويه ما يدل على جوازه، فإنه قال: والكثير في كلامهم أعطاه إياه، فافتضى ذلك أن أعطاهوه واقع في كلامهم بقلة»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(وقبل يا النفس مع الفعل) مطلقا»

أي ماضيا أولا، جامدا أو لا.

### ❖ العلم

قوله: «(وذو ارتجال كسعاد وأدد) ... إذ لا واسطة بينهما على الأصح».

مقابله أن ذا الغلبة كابن عباس، لا منقول ولا مرتجل، كما قاله «د»،<sup>(٣)</sup> وذكر أيضا أن بعضهم ذهب إلى أنه غير علم، وإنما جرى مجراه، وهو اختيار ابن عصفور.

### ❖ اسم الإشارة

قوله: «(وفي سواه ذين تين اذكر... الخ) ...

وأما: «إِنْ هَذَا لَسَحَرَيْنِ»<sup>(٤)</sup> فمؤول بأنه جاء على لغة خثعم، الذين

(١) التصريح على التوضيح، للازمري ١/ ١٢١. (٢) تعليق الفرائد، للدماميني ٢/ ٩٤-٩٥.

(٣) تعليق الفرائد، للدماميني ٢/ ١٤٢. (٤) سورة طه: الآية ٦٢.

يلزمون المثنى الألف في الأحوال الثلاثة، وقيل: إن «إن» هنا بمعنى نعم<sup>(١)</sup>، ولا إعمال لها. وقيل: نافية، واللام بمعنى إلا. وقيل: اسم إن ضمير الشأن، والتقدير: «إن هذان لهما ساحران». وقيل: إن المحذوف هنا ألف التثنية، وأن ألف هذا لم تحذف، وهي لا ترد ياء في النصب والجر. وقيل: ليست للتثنية وهو ضمير القصة، وهو اسمها، وذاف مبتدأ.<sup>(٢)</sup>

قوله: «(بالكاف حرفادون لام أو معه) ... مطلقا على لغة تميم وفاقا للفرء...» يعني أن يحيى حكى عن بني تميم أنهم لا يبالون باللام لا في مفرد ولا في تثنية ولا جمع.

قوله: «(واللام إن قدمت ها ...) عند الكل كالتثنية مطلقا...» أي: سواء تقدمها التنبيه أم لا.

#### ❖ [باب الموصول]

##### الموصول الحرفي

قوله: «(والوصل فعل صرفا...)» ماضيا أو مضارعا اتفاقا أو أمرا على الأصح...».

صوابه: «مضاعا اتفاقا، أو ماضيا أو أمرا على ما صح»، ليكون الأصح راجعا للنوعين قبله، ومقابل الأول قول ابن طاهر أن الموصولة بالماضي ليست الموصولة بالمضارع؛ لأن أن الناصبة تخلص للاستقبال، فلا تدخل

(١) حكاهما أبو حيان عن الأخفش في التذييل ٥ / ١٣٠؛ ونسبه السيوطي للمبرد في «الإنقان» ٢ / ٢٠٦.

(٢) ذكر السيوطي هذه الأوجه مجتمعة ومختصرة في الإنقان ٢ / ٣٢٥، وذكر عددا منها في مواضع أخرى مفصلة.

على غيره، كليس وسوف، ومقابل الثاني قول أبي حيان: لا توصل بالأمر، وما سمع من ذلك نحو: «أن اضرب بعصاك البحر»، فإن فيه تفسيرية، واستدل بشيئين<sup>(١)</sup>:

أحدهما: أنه إذا قدرت بالمصدر فات معنى الأمر.

الثاني: أنهما لم يقعا فاعلا، ولا مفعولا، فلا يصح: أعجبني أن قم، ولا كرهت أن قم، كما يصح ذلك في الماضي والمضارع، قاله «د»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(ومن يزد فيه الذي فما وهن...)» وجعل منه: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾<sup>(٣)</sup>

وقيل: الذي موصول محذوف عائده، أي: ذلك الذي يبشر الله به، وجعل منه الفارسي: ﴿وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾<sup>(٤)</sup>، أي: كخوضهم، والفراء: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾<sup>(٥)</sup>، فأحسن عنده فعل ماض مسند إلى ضمير موسى، والتقدير: تماما على إحسانه.

وأجيب عن الأولى بأن الذي جمع في المعنى، أي كالفرق الذي خاضوا، وعن الثاني بأن فاعل أحسن ضمير راجع إلى الله تعالى، وعائد الذي محذوف، والتقدير: تماما على الذي حسنه الله، والأصل: تماما على الإحسان الذي أحسنه الله إليه، انتهى من «د» بخ<sup>(٦)</sup>.

(١) «التذيل والتكميل» لأبي حيان ٣/ ١٤٨، وما بعدها، و«المغني» لابن هشام ١/ ٥٠، وما بعدها.

(٢) «تعليق الفرائد» للدمامي ٣/ ٢٧٠، و«المغني» لابن هشام ١/ ٥١.

(٣) سورة الشورى الآية ٢١.

(٤) سورة التوبة الآية ٦٩.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٥٥.

(٦) «تعليق الفرائد» للدمامي ٣/ ٢٥٩.



قوله<sup>(١)</sup>: «(ولو كما...)»

على الأصح، هو قول يحيى الفراء وأبي علي الفارسي، وأبي البقاء التبريزي، وابن مالك، قال «د»: «ولم يثبت أكثرهم وقوع لو مصدرية، ويقررون في نحو: «يود أحدهم لو يعمر ألف سنة»، أنها شرطية، وأن مفعول يود، وجواب لو، محذوفان، ولا يخفى ما فيه من التكلف، انتهى من «د» بنح<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذا التصحيح ليس في الطرة.

### ❖ الموصول الاسمي

قوله: «(وجيء باللاتين كالذين...)» مطلقا، رفعا ونصبا وجرا.

وهي لغة هذيل.

قوله: «(ومثل ما «ذا» بعد ما استفهام \*\* ومن) أختها على الأصح...»

مقابله قول بعض النحويين أن ذا لا تقع موصولا بعد من الاستفهامية، معللا بأن ما الاستفهامية تجانس ذا لما فيها من الإبهام بخلاف من، فإنها لا إبهام فيها؛ لاختصاصها بمن يعقل، فلا مجانسة بينهما؛ قاله «خ» و«د»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «جملة خبرية...»

على الأصح، مقابله قول الكسائي: يجوز الوصل بالأمر والنهي، نحو جاء الذي اضربه، أو لا تضربه، والمازني بالدعاء بما لفظه الخبر، نحو: جاء الذي

(١) المناسب تقديم هذه الحاشية على التي قبلها لتناسب ترتيب صاحب الطرة، لأن حديثه على «لو» متقدم عن حديثه على «الذي».

(٢) «تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٣) «التصريح» للأزهري ١/ ١٧٩-١٨٠ و«تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ٢٠٢.

غفر الله له، وصاحب الإفصاح الوصل بنعم وبيس، وهشام بليت وعسى، قاله «ح»<sup>(١)</sup>، وهذا الأصح غير موجود في الطرة.

وأما قوله: وإني لراج نظرة... الخ وقوله: وماذا عسى الواشون... الخ، فمؤولان بأن الأول على إضمار قول، أي: قَبِلَ التي أقول فيها لعلي أزورها. والثاني: بإلغاء إذا.

قوله «<sup>(٢)</sup>»: «(لن يتبع الموصول...)»

وأما قوله:

لسنا كمن جعلت إيراد دارها تكريرت تمنع حبها أن يحصدا

فمؤول بأن دارها منصوب بفعل يدل عليه المذكور، والتقدير: لسنا كمن جعلت أياد جعلت دارها تكريرت، قال ابن هشام: «وهو مشكل لأن جعلت فعل ماض عام، لا يصح أن يعرف به الموصول، بخلاف ضربت وأكلت وشربت، ونحو ذلك من الأفعال الخاصة، ولا يقال: رفع الإبهام زال بالجملة الثانية؛ لأننا نقول: شرط الصلة نفسها أن يتعرف بالموصول منها، وأما أنه يتعرف من جملة أخرى بعدها فليس بكاف» قاله «د»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «(وصفة صريحة...) كضارب، ومضروب، اتفاقا، وحسن على الأصح...».

أي: عند ابن مالك، وصحح الموضح في المغني<sup>(٤)</sup> أن الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف، قاله «خ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «التصريح» للأزهري ١/ ١٨٥.

(٢) المناسب تقديم هذه الحاشية على التي قبلها لتناسب مع ترتيب الطرة.

(٣) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ٢٩٤.

(٤) «المغني» لابن هشام ١/ ٧١.

(٥) «التصريح» للأزهري ١/ ١٧٠.

قوله: «(وبعضهم أعرب مطلقا...)».

أي: سواء أضيفت أم لم تضاف، وسواء ذكر صدر صلتها أم لا، وهو الخليل ويونس ابن حبيب<sup>(١)</sup>، والآية<sup>(٢)</sup> عندهما في قراءة الرفع مؤولة، والتقدير عند الخليل: «لنترعن من كل شيعة الذين يقال فيهم: أيهم أشد؟» فهي عنده استفهامية، قال «د»: «ويرد أنه لا يجوز: لأضربن الفاسق بالرفع، بتقدير: الذي يقال فيه الفاسق.»<sup>(٣)</sup> وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها؛ لأن التعليق عنده غير مختص بأفعال القلوب، قال «د»: «ويبطل مذهبهما جميعا قوله: فسلم على أيهم أفضل»<sup>(٤)</sup>... على رواية من رواه بضم أي؛ لأن حرف الجر لا يعلق، ولا يجوز دخول الجار على معمول صلتها<sup>(٥)</sup>.

قوله: «(وفي ذا الحذف...)»، إذا كان غير معطوف، ولا معطوف عليه، على الأصح...».

مثال الأول: جاء الذي زيد وهو فاضلان؛ ومثال الثاني: جاء الذي هو وزيد فاضلان؛ نقل اشتراط ذلك عن البصريين، لكن.. أجاز الفراء ومن تبعه، وابن السراج في هذا المثال حذفه.

قلت: ويشترط أيضا أن لا يكون بعد لولا، نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمه.

(١) ورد في النسخة المطبوعة أن هذا مذهب الخليل ويونس والزجاج والأخفش، وقد كتب الأخفش في المخطوط دون الزجاج ثم شطب عليه؛ لأن التسهيل إنما أسند المذهب للخليل ويونس فقط، وكلام الدماميني الذي ذكره المؤلف يؤكد ذلك.

(٢) أي: قوله تعالى: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ...﴾؛ سورة طه، الآية ٦٩.

(٣) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ٢٣١.

(٤) تمام البيت: إذا ما لقيت بني مالك \*\*\* فسلم على أيهم أفضل؛ وهو لفسان بن وعله.

(٥) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ٢٣١.

قوله: «(إن انتصب بفعل) تام، أو ناقص على الأظهر».

هو مخالف لما في (خ)، ونصه: «وشرط الفعل أن يكون تاما، فلا يحذف في نحو: جاء الذي كانه زيد، على الأصح»<sup>(١)</sup>، وفي «د» ما نصه: «الثالث: - أي من شروط حذف العائد المنصوب - أن يكون الفعل الناصب له تاما؛ لا ناقصا»<sup>(٢)</sup> انتهى. وبه تعلم أن صواب العبارة: «لا ناقص»؛ لكن ذكر السيوطي أن أبا حيان ألحق الناقص بالتام<sup>(٣)</sup>، ثم قال: «وقال ابن قاسم: وفيه نظر»<sup>(٤)</sup> اهـ.

### ❖ المعرف بأداة التعريف

قوله: «(ال حرف تعريف) وفاقا للخليل و«س»، وليست الهمزة زائدة خلافا ل«س»».

قال ابن مالك: لا خلاف بين الخليل و«س» أن «ال» معرّفة، وإنما الخلاف بينهما في الهمزة، أزائدة أم أصلية؟<sup>(٥)</sup> قال الموضح<sup>(٦)</sup>: والمشهور عن النحويين أن المعرف «ال» عند الخليل، واللام وحدها عند «س»، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان، والثاني عن بقية النحويين<sup>(٧)</sup>، ونقله بعضهم عن الأخفش. واعلم أن في المسألة أربعة أقوال أريد أن أذكرها مع حججها تكميلا للفائدة:

أحدها: أن المعرف «ال»، والألف أصلية، وحجة هذا القول فتح الهمزة، وأنهم يقولون الاصم، بنقل حركة همزة أصم إلى اللام قبلها، فيثبتونها مع

- 
- (١) «التصريح» للأزهري ١/ ١٩٠. (٢) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ٢٢٢. (٣) الذي في التذييل أنه لا يجوز حذف المنصوب بالفعل الناقص؛ «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٣/ ٧٤. (٤) «مع الهوامع» للسيوطي ١/ ٣٤٧. (٥) «شرح التسهيل» لابن مالك ١/ ٢٥٣-٢٥٤. (٦) «أوضح المسالك» لابن هشام ١/ ١٠٨. (٧) نسب أبو حيان هذا التفصيل لأصحابه، فقال: «خالف أصحابنا في ذلك فذكروا مذهبي»؛ «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٣/ ٢١٨.

تحرك ما بعدها، ويثبتونها في القسم، والنداء، نحو: وألله لأفعلن، بقطع الهمزة، وبإثبات الألفين، ويثبتونها إذا تذكروا ما هي فيه، كالكتاب، فيقولون «ال» كما يقولون قد، ويثبتونها مسهلة في نحو: ﴿ءَالَذَّكَّرَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>.

الثاني من المذاهب: أن المعرف «ال»، والألف زائدة، وحجة هذا القول سقوطها في الدرج، أي الوصل، وأما فتحها عند صاحب هذا القول فلأنها خالفت القياس بدخولها في الحروف، وأما ثبوتها مع الحركة، فلأن الحركة عارضة، فلا يعتد بها، وأما ثبوتها في القسم، فلأن «ال» صارت عوضاً من همزة إله؛ وأما قولهم في التذكر «ال»، فلأنه لما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلاً منزلة قد؛ وأما «الذكرين» ونحوه، فلئلا يلتبس الاستفهام بالخبر.

الثالث من المذاهب: أن المعرف اللام وحدها وحجة هذا القول أنها ضد التنوين الدال على التنكير، وهو حرف واحد ساكن، فكانت كذلك، لتشبه أمثالها، ولا تقوم بنفسها، وإنما خالفت التنوين ودخلت أولاً؛ لأن الآخر يدخله الحذف كثيراً، فحصنت من الحذف؛ وإنما كانت لاما؛ لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفاً، وإذا أظهرت جاز<sup>(٢)</sup>

الرابع من المذاهب: أن المعرف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفراق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرد بفتح الراء، وحجته أنها جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حروف العلة، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام، وأن اللام تُغير عن صورتها في لغة حمير.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٣.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ١٨٠.

### ❖ الابتداء

هكذا هذه الترجمة، وما في الطرر<sup>(١)</sup> لا أصل له.

قوله: «(وأخبروا بظرف...) إذ هو الخبر حقيقة، على الأصح».

مقابله قول الكوفيين وابني طاهر وخروف: لا تقدير، لكن اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب لهما المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه، نحو: زيد أخوك، وينصبه إن كان غيره نحو: زيد عندك؛ قال الكوفيون: الناصب لهما معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ؛ قاله (خ)<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(ولا يكون اسم زمان خبرا... الخ) كما يخبر بالزمان عن المعنى مطلقا».

أي: سواء وقع ذلك المعنى في جميع الزمن، نحو: الصوم غدا، أو في بعضه كالسفر غدا.

قوله: «(فامنع حين يستوي الجزآن \*\* عرفا)»

على الأصح؛ وقيل: يجوز تقديم كل منهما مبتدأ أو خبرا مطلقا؛ وقيل: إن كان أحدهما مشتقا فهو الخبر، وإن تقدم، نحو: القائم زيد؛ وقيل: إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ، نحو: هذا زيد، وإن استويا في الرتبة، وجب الحكم بابتدائية المتقدم، نحو: الله ربنا، قاله في المغني<sup>(٣)</sup>؛ ولم يذكر ابن بون هذا التصحيح<sup>(٤)</sup>.

(١) عنون ابن بون هذا الباب في الطرر بـ«المبتدأ والخبر»؛ «تقريب طرة ابن بونا» ١٥٦/١.

(٢) «النصريح» للأزهري ٢٢٣/١.

(٣) «المغني» لابن هشام ١١٣/٢.

(٤) «تقريب طرة ابن بونا» ١٧٣/١.

قوله: «(أو كان مسندا لذي لام ابتداء...)»

اعلم أن لام الابتداء مانعة من أن يتقدم عليها الخبر في نحو: لزيد قائم، والمبتدأ في نحو لقائم زيد، وأما قوله<sup>(١)</sup>:

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ [ترضى من اللحم بعظم الرقبة]

ف قيل: اللام زائدة؛ وقيل: للابتداء، والتقدير: لهي عجوز؛ قاله في المغني<sup>(٢)</sup>. قلت: وإنما أولوه؛ لأن القياس لعجوز أم الحليس؛ وأما قوله:

خالي لأنت ومن [جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا]<sup>(٣)</sup>

فالثاني هو الخبر، لاستوائهما تعريفا، فإن شئت قدرت اللام زائدة، وهو الظاهر، وإن شئت قدرت مبتدأ بعدها.

قوله: «(وجوزوا في داره زيد وقد...)» يجوز تقديم الخبر المتلبس بضمير ما أضيف إليه المبتدأ مطلقا.

أي: سواء كان المضاف صالحا للحذف، نحو: في داره قيام زيد، أو غير صالح، كفي دارها عبد هند، ومن الأول قولهم: في أكفانه درج الميت، قاله (ع) بخ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «(وأخبروا باثنين أو بأكثر...)» على الأصح.

(١) البيت لرؤية وهو في ديوانه ص ١٧٠، واللسان، والصاحح مادة: «شهرب»، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور ١ / ٤٣٠ - ٤٤٥.

(٢) «المغني» لابن هشام ١ / ٢٤٧.

(٣) قائله مجهول، وانظره في الخزانة ١٠ / ٣٢٣، وسر الصناعة ص ٣٧٨، وشرح التصريح ١ / ١٧٤، واللسان، مادة: «شهرب».

(٤) «المساعد» لابن عقيـل ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣..



مقابله لابن عصفور، وكثير من المغاربة، قال (د): «مقدرين في صور التعدد لكل خبر مبتدأ غير الأول، أي: هو الودود، وهو ذو العرش؛ وأنا مصيف، وأنا مشت، أو جاعلين الثاني وصفا للأول، وهو تكلف لا داعي إليه»<sup>(١)</sup>؛ وقال (خ): «والمانع يدعي تقدير «هو» للثاني من الخبرين، أو أنه جامع للصفتين، لا للإخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى» انتهى منه بخ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(وذاك رجحوا في خبر عن ال) على الأصح».

مقابله قول جمهور البصريين بالمنع، وتأولوا الآية ونحوها على حذف الخبر، أي: مما يتلى عليكم السارق والسارقة، قاله (ع).<sup>(٣)</sup>

قوله: «(وبعد كل قد ألف) مطلقا».

أي: سواء أضيفت لموصول صالح للشرطية، نحو: وكل الذي حملته فهو حامله، أو غير ذلك من الظرف أو شبهه، أو غيرهما، نحو: كل رجل عندك أو في الدار فله درهم، وقوله<sup>(٤)</sup>:

كل أمر مباعد أو مدان فمنوط بحكمة المتعالي

قوله: «(وامنعه بعد مبتدأ قد اقترن...) ويجوز معها على الأصح».

قال (ع): «ومنعه بعضهم ذلك لزوال شبه المبتدأ بالشرط، لعمل ما قبله فيه؛ وهو محجوج بالسماع».

(١) «تعليق الفرائد» للدميني ٣ / ١٣٠.

(٢) «التصريح» للأزهري ١ / ٢٣١.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ١ / ٢٤٤.

(٤) أنشده ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣٣٠، وابن هشام في المغني ٢ / ١٠٨.

## ❖ كان وأخواتها

ولعل وجه تقديمها على سائر النواسخ لبقاء المبتدأ معها على حاله.

قوله: «(ترفع كان المبتدأ اسما) لها على المختار».

وهو قول البصريين والفراء، وقال بقية الكوفيين: مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل؛ قالوا لأن الفعل إنما يرفع ما أسند إليه، كقام زيد، وليس الناسخ بمسند إلى هذا المرفوع؛ وأجيب بأنه، وإن لم يكن مسندا إليه، فهو في صورة ما أسند إليه.

قوله: «(والخبر تنصبه) اتفاقا تشبيها له بالمفعول به على الأصح».

مقابله قول الفراء: تنصبه على التشبيه بالحال؛ وقول بقية الكوفيين: تنصبه على الحال؛ وإنما صح مذهب البصريين لوقوعه مضمرا ومعرفة وجامدا، أو غير مستغنى عنه، وليس ذلك بشأن الحال؛ انظر (خ).<sup>(١)</sup>

قوله: «(وعاد آل...) وحمل عليه: ثم آلت ما تكلمني كل حي... الخ».

وقيل: آلت من الإيلاء، أي: حلفت.

وقوله: «(ومنع سبق خبر ليس اصطفي)».

أي: اختير، وهو رأي الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاجي وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحلييات<sup>(٢)</sup> وأكثر المتأخرين؛ ومقابله قول الشلوبين والزمخشري والفراء وابن عصفور وقدماء البصريين، بجواز تقديم خبرها.<sup>(٣)</sup>

(١) «النصريح» للأزهري ١/ ٣٥٨.

(٢) الذي في «المسائل الحلييات» للفارسي هو جواز التقديم، لا منعه، ص ٢٨٠-٢٨١، ونسب أبو حيان هذا القول لابن أخت الفارسي وتلميذه، أبي الحسين بن عبد الوارث الفارسي، «التذيل» ٤/ ١٧٨.

(٣) «شرح التسهيل» لابن مالك ١/ ٣٥١.

قوله: «(كذلك سبق خبر ما النافية) إن دخلت على هذه الأفعال مطلقا».

أي: سواء أعملت بها كزال وأخواتها، أم لا كغيرها.

قوله<sup>(١)</sup>: «(وكان مع نفي كذا وربما \*\*\* بجملة الإخبار...) مطلقا».

أي: سواء كان الفعل «كان» أو غيرها، تقدم نفي أم لا، وحمل عليه قوله:

فظلوا ومنهم سابق دمه له [وآخر يشي دمة العين بالمهل]<sup>(٢)</sup>

وقوله:

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزرا<sup>(٣)</sup>

فجاء الخبر مقرونا بالواو، بعد ظل في الأول، وأصبح في الثاني، مع الإيجاب المحض؛ وهذا إنما أجازته الأخفش، وأما غيره من البصريين فلا يعرف ذلك، ولا حجة في البيتين، لاحتمال أصبح وظل فيهما التمام، وتجعل الجملة حالية؛ أو يقال: هما ناقصان والخبر محذوف؛ قاله «د»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وعلى حذف الخبر، فالتقدير في الأول: فظلوا حزينين، وفي الثاني: فأصبحوا بخيلين؛ والله تعالى أعلم.

قوله: «(وما أتى منهما كذا يؤول) ...»

(١) المناسب تأخير هذه الحاشية على الحواشي الثلاث التي بعدها لتتوافق مع ترتيب الطرة؛ «تقريب طرة ابن بونا» ٢٠٢/١.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل، ٣٦٠/١، وأبو حيان في التذيل ٢٠٩/٤، وابن عقيل في المساعد ٢٦٧/١.

(٣) البيت لأعشى تغلب، نسبه له صدر الدين بن أبي الفرج في «الحماسة البصرية» ٣٠٧/١، وانظره في شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٥/١، والتذيل لأبي حيان ٢٠٩/٤، والمساعد لابن عقيل ٢٢٧/١.

(٤) «تعليق الفرائد» للدمايني ٢١٨/٣.

كقول ذي الرمة:

حراجيج لا تنفك إلا مناخة على الخسف أو ترمي بنا بلدا قفرا<sup>(١)</sup>

بأن إلا زائدة، مثلها في قول الفرزدق:

هم القوم إلا حيث سلوا سيوفهم وضجوا بلحم من محل ومحرم

وخرجه أبناء خروف وعصفور ومالك على أن مناخة حال، وتنفك تامة، أي: لا تنفصل إلا في حال إناختها على الخسف، وهو في المرعى؛ وقال ابن قاسم: أو بمعنى إلى أن، وسكن الياء ضرورة؛ وقيل: إن رواية البيت: لا تنفك آلا، والآل: الشخص.

قوله: «(وما سواه ناقص...) والأصح دلالتها عليهما».

أي: الحدث والزمان، إلا ليس؛ يعني أنهم اختلفوا في معنى التمام والنقص، فقال سيبويه والجمهور: معنى تمامها: دلالتها على الحدث والزمان إلا ليس؛ ومعنى النقص: سلب الدلالة على الحدث، والتجرد للدلالة على الزمان؛ وصحح ابن مالك وتبعه الموضح<sup>(٢)</sup>، أن معنى التمام: الاكتفاء بالمرفوع عن المنصوب؛ ومعنى النقص: الافتقار إلى المنصوب؛ واستدل ابن مالك لمذهبه بعشرة أوجه، ذكرها في شرح التسهيل<sup>(٣)</sup>.

قوله: «(ولا يلي العامل معمول الخبر) خلافا للكوفيين مطلقا».

أي: سواء تقدم الخبر على الاسم نحو: كان آكلا طعامك زيد، أم لا، نحو: كان طعامك زيد آكلا؛ ووافقهم في الأولى الفارسي وأبنا السراج وعصفور.

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٤١٩، وانظره في التذييل ٢٠٠ / ٤، والمغني ٩٥ / ١.

(٢) «أوضح المسالك» لابن هشام ٢٥٣ / ١.

(٣) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣٣٨ / ١، وما بعدها.

قوله: «(وقد تزاد كان في حشو...)».

وجعل منه (س):

[فكيف إذا مررت بدار قوم] وجيران لنا كانوا كرام<sup>(١)</sup>

واختلفوا في معنى الزيادة عنده في هذا البيت، فقال بعضهم: أراد حقيقة الزيادة، ولكن اختلفوا في تخريج ذلك، فقال ابن مالك: زيادتها: رفعها الضمير، كما لا يمنع [من]<sup>(٢)</sup> إلغاء ظن إسنادها إلى الفاعل.

وقال الفارسي في تذكرته: فإن قلت: كيف تلغى وقد عملت في الضمير؟ قلت: تكون لغوا، والضمير الذي فيها توكيدا للضمير المستتر في لنا؛ لأنه مرتفع بالفاعلية، ألا ترى أنه لا خبر له.

وقال أبو الفتح: الضمير المتصل وقع موقع الضمير المنفصل، والضمير مبتدأ، ولنا خبره، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه، ولم تعتقد أن الواو مرفوعة بكان.

وقال ابن عصفور: أصل المسألة وجيران لنا هم، فلنا في موضع الصفة لجيران، وهم فاعل على حد مررت برجل معه صقر، ثم زيدت كان بين لنا وهم؛ لأنها تزاد بين العامل والمعمول، فصار: لنا كان هم، ثم اتصل الضمير بكان، وإن كانت غير عاملة فيه؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة، كقوله:

[وما نبالي إذا ما كنت جارتنا] ألا يجاورنا إلاك ديار<sup>(٣)</sup>

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٨٣٥، وانظره في «الخزانة» ٩/ ٢١٧، و«التذيل» ٤/ ٢١٨.

(٢) هكذا كتب في المخطوط، ولعل «من» زائدة، أو مقدمة من تأخير، والمناسب: لا يمنع إلغاء ظن من إسنادها إلى الفاعل.

(٣) البيت لمجهول، ويروى: «وما علينا إذا ما كنت جارتنا» انظره في «الخصائص» ١/ ٣٠٧، و«شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور ١/ ٤١٠، و«التذيل» ٢/ ٢٣٣.

والأصل: إلا إياك، وإذا كان يتصل بالحرف فأحرى أن يتصل بالفعل. انتهى.

وقال المرادي في شرح التسهيل: وهذه تخريجات متكلفة.

وقال بعضهم: لم يرد «س» بزيادتها ما فهمه النحويون، إنما أراد بزيادتها أنها لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم أن هؤلاء كانوا جيرانا فيما مضى، فجاء بكانوا تأكيدا لما فهم من الماضي قبل دخولها.

وذهب المبرد إلى أنها غير زائدة، بل ناقصة عاملة، اسمها الواو، ولنا خبرها، وجملتها صفة لجيران، وكرام صفة أيضا؛ فهو كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكًا﴾. <sup>(١)</sup> انتهى.

«وأولا على رأي»

قال (د): «وقد أطلق قوم، منهم الجوهري، الزيادة عليها في مثل: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾» <sup>(٢)</sup>، مع تصدرها وعملها في الاسم والخبر. <sup>(٣)</sup> انتهى.

قلت: وجعلها بعضهم في مثل هذا لإفادة الاستمرار، وعليه بيت ابن بون:

وكان ضاهى لم يزل كثيرا      كالله كان عالما بصيرا <sup>(٤)</sup>

«وآخر على رأي».

هو مذهب الفراء، فأجاز: زيد قائم كان، قاله (د) <sup>(٥)</sup>؛ «والصحيح المنع؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستعمل إلا فيما اعتبر استعمالها فيه، وزيادتها متأخرة لم تستعمل» <sup>(٦)</sup> اهـ المراد منه.

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥٦.

(٢) سورة النساء: الآية ٩٥.

(٣) تعليق الفرائد للدماميني ٣/ ٢٢١.

(٤) تقريب طرة ابن بونا ١/ ١٦٧.

(٥) تعليق الفرائد للدماميني ٣/ ٢٢٠.

(٦) المصدر السابق ٣/ ٢٢٠-٢٢١.

## ❖ ما ولا ولا وان

وان قال ابن غازي ليست لا في الترجمة.

قوله: «(إعمال ليس أعملت ما...) على الأصح».

هو قول البصريين؛ وقال الكوفيون: أعملت في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض؛ كذا قال الشاطبي<sup>(١)</sup>، وفيه نظر؛ لأن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب خبره، ونصب بإسقاط الخافض؛ قاله «خ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(وسبق حرف جر أو ظرف) لا غيرهما على الأصح».

مقابله قول ابن كيسان، بجواز: ما زيدا أنا ضارباً؛ وأما قوله:

[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش] وإذا ما مثلهم بشر<sup>(٣)</sup>

فشاذ؛ قاله (س)؛ وقيل مثلهم مبتدأ، وبشر خبره، وبني لإبهامه وإضافته إلى مبني، على حد: «مثل ما أنكم تنطقون»<sup>(٤)</sup> و«لقد تقطع بينكم»<sup>(٥)</sup>، فيمن فتحهما؛ وقيل: مثلهم حال، وبشر مبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: ما في الوجود بشر مثلهم؛ وقيل: ظرف مكان، والتقدير: إذ ما مكانهم بشر؛ وقيل: إن الفرزدق غلط، فأعملها على لغة الحجازيين، ولم يعرف شرطها عندهم؛ وفي هذا الأخير نظر؛ لقول (س): العربي لا يطاوعه لسانه على أن ينطق بغير لغته.

(١) «المقاصد الشافية» للشاطبي ٢/ ٢١٨.

(٢) «التصريح» للأزمهرى ١/ ٢٦١.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٢٢٣، وانظره في الكتاب ١/ ٦٠، و«الخزانة» ٤/ ١٣٣، و«التذيل» ٤/ ٢٦٦.

(٤) سورة الذاريات، الآية ٢٣.

(٥) سورة الأنعام، الآية ٩٤.

قوله: «(ورفع معطوف بلكن أو ببل) وجوبا على الأصح<sup>(١)</sup>»

مقابله قول محمد بن يزيد المبرّد، بفتح الراء، وعبد الوارث بجواز النصب؛ لجواز كون بل عندهما تنقل معنى النفي والنهي لما بعدها. اهـ.

وقال (د): «قال ابن مالك: وقياس قول يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن؛ يعني: لأن يونس لا يرى بقاء النفي شرطاً في عمل ما؛ لأنه أجاز إعمالها مع انتقاض النفي بإلا؛ وقياس إجازة المبرّد في بل العاطفة أن تكون ناقلة النفي والنهي إلى ما بعدها في مثل ما قام زيد بل عمرو؛ أي: بل ما قام عمرو، أن يصح: ما زيد قائماً بل قاعداً، ولكن يختلف المعنى في الرفع والنصب». انتهى من (د).<sup>(٢)</sup>

وبه تعلم أن النصب من لازم قول المبرّد، لا من صريحه، فتأمل.

(و) س: «مطلقاً»؛ أي: ظرفاً أو غيره؛ ويونس: «مطلقاً»؛ أي: وصفاً أو غيره، مشبهاً به أو لا.<sup>(٣)</sup>

قوله: «(وبعد لا) العاملة مطلقاً».

أي: سواء كانت عاملة عمل إن، أو عمل ليس.

قوله<sup>(٤)</sup>: «(وبعد ما) النافية مطلقاً».

(١) هذا التصحيح غير موجود في النسخة المطبوعة، ويظهر أنه موجود في نسخة المؤلف؛ لأنه لم ينبه إلى عدم وجوده على عادته؛ «تقريب طرة ابن بونا» ٢٠٨/١.

(٢) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢٥٣/٣.

(٣) هذه الحاشية متعلقة بقوله: «وسبق حرف جر أو ظرف...»، لأن كلام سيويو ويونس اللذين علق عليهما موضوعهما توسط خبرها بينها وبين اسمها، وليست من متعلقات حكم المعطوف ببل أو لكن؛ فكان الأنسب تقديمها. والله أعلم.

(٤) ينبغي تقديم هذه الحاشية على التي قبلها لتناسب ترتيب الألفية والطرّة.



أي: سواء كانت حجازية، نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأن القرآن نزل بلغتهم غالباً، أو تميمية، كقول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل<sup>(٢)</sup>

قوله: «(في النكرات أعملت كليس لا...) على الأصح».

مقابله قول الأخفش والمبرد أنها لا تعمل عمل ليس.

قوله: «(وقد تلي لات وإن ذا العملا) المذكور على الأصح».

راجع لهما؛ مقابله قول الكوفيين أن المرفوع بعد إن مبتدأ، والمنصوب خبره، ونصب على إسقاط الخافض؛ وأما لات فمذهب (س) والجمهور أنها عاملة عمل ليس، وقول الأخفش: أن لات لا تعمل شيئاً، فإن وليها مرفوع، فمبتدأ حذف خبره، وإن وليها منصوب فبفعل محذوف؛ قاله (خ).<sup>(٣)</sup>

ومقابل تخريج الآية<sup>(٤)</sup> في قراءة سعيد بن جبير، أن «إن» مخففة من الثقيلة، وأنها تنصب الجزأين، كقوله:

إذا التَّفَّ صَبَحَ اللَّيْلُ فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إنَّ حراسنا أَسَدًا<sup>(٥)</sup>

(١) سورة فصلت: الآية ٤٦

(٢) البيت ينسب للفرزدق، وليس في ديوانه، وانظره في شرح التسهيل ٢٠١/١، والتذيل، ٦٦/٣، والخزانة ٣٢/١.

(٣) عبارته: «... أو منصوب، فمفعول لفعل محذوف»؛ «التصريح» للأزمهرى ٢٨٥/١.

(٤) أي قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ» [سورة الأعراف، الآية ١٩٤]. بتخفيف «إن» ونصب «عباداً»، في قراءة ابن جبير.

(٥) البيت ينسب لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، وانظره في «شرح الجمل» ٤٢٤/١، والتذيل.

قوله: «وما للات في سوى حين عمل».

وأما قوله:

لهفي عليك للهفة من خائف      يبغي جوارك حين لات مُجبر<sup>(١)</sup>

فمؤول بأن مجبر فاعل فعل محذوف؛ أي: يحصل مجبر؛ أو مبتدأ سوغ  
الابتداء به تقديم خبره المجرور؛ قاله «خ»؛<sup>(٢)</sup> قال الأشموني: «أي: لات له».<sup>(٣)</sup>

قوله: «(ويرد \*\* إغناؤهم بالتاء عن لا إن فقد)».

وخرج عليه قوله:

العاطفون تحين ما من عاطف      والمنعمون يدا إذا ما أنعموا<sup>(٤)</sup>

وقيل: الأصل: العاطفونه، بهاء السكت، ثم أثبتتها وأبدلها تاء؛ قاله «د»؛  
قلت: وكتب عليه محمد المجيدري، رحمه الله تعالى، ورأيته بخطه ما نصه:  
وقيل: زيدت التاء في حين كما زيدت في الآن، من قوله:

نؤلا قبل نأي دار جمانا      وصليني كما زعمت تالانا<sup>(٥)</sup>

قوله: «(وأهملن لات على الأصح) إن وليتها هنا».

(١) ينسب لقائلين متعددين، انظره في «الحماسة» ١ / ٤٧٠، و«الحماسة البصرية» ١ / ٢٣٠، و«شرح  
الجميل» ١ / ٢٢٥.

(٢) «التصريح» للأزهري ١ / ٢٨٦، بتصريف.

(٣) «حاشية الصبان على الأشموني» ١ / ٣٧٧.

(٤) البيت لأبي وجزة السعدي، انظره في «سر الصناعة» ص ١٦٣، و«اللسان» (حين)، و«التذيل»  
٢٨٨ / ٤.

(٥) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٦، وانظره في «الخزانة» ٤ / ١٩٦، بهذا اللفظ: «نؤلي قبل نأي دار  
جمانا \*\* وصلينا كما زعمت تالان»، ومثله في «شرح الشواهد» للعيني ١ / ٤٤٦.

هو قول أبي علي<sup>(١)</sup>، فحنت عنده مبتدأ بتقدير أن، على حد: «تسمع بالمعيدي خيرا من أن تراه»؛ وهنا خبر مقدم؛ ومقابله قول ابن عصفور: أن هنا اسم لات، وحتت خبرها، بتقدير مضاف؛ أي: وقت حنت؛ فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها، وإخراج هنا عن الظرفية، وإعمال لات في معرفة ظاهرة، وفي غير الزمان، وهو الجملة النائية عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة». انتهى كلام المغني<sup>(٢)</sup>.

قلت: فحنت على الأول فعل، وعلى الثاني اسم؛ فتأمله.

### ❖ أفعال المقاربة

قوله: «(وأخر الخبر عنها) وجوبا على الأصح».

اعلم أن هذه الأفعال لا يجوز تقديم خبرها عليها باتفاق، فلا يجوز: أن يقوم عسى زيد، ويجوز توسطه باتفاق إن كان غير «أن»، نحو: عسى يقوم زيد؛ وأما مع «أن» ففيه قولان بالجواز والمنع؛ الأول: للفارسي والمبرد، والسيرافي؛ والثاني: لأبي علي الشلوبيني.

فصواب ما في الطرة: «وجوبا اتفاق» وتوسطه اتفاقا إن كان غير أن، ويجوز توسطه معها على الأصح، ومقابله قول الشلوبيني.

قوله: «(وتضمن عسى كثيرا وكرب...)» وخرج عليه قوله: أبني إن أباك كارب يومه».

ومقابل التخريج أن «كارب» اسم فاعل من كرب الناقصة، واسمه مستتر فيه، وخبره محذوف؛ انظر (خ).<sup>(٣)</sup>

(١) الفارسي؛ «المغني» لابن هشام ٢/ ٢٤٨ رقم الشاهد ٨٣١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) التصريح؛ للأزهري ١/ ٢٨٨.

قوله: «(وانتقا الفتح زكن) ومطلقا عند الفارسي».

فإنه يجيز كسر سين عسي، سواء أسندت إلى ظاهر، أو مضمر؛ فيجوز: زيد عسي، كرضي، قاله (خ) <sup>(١)</sup>.

قوله: «(وهي حرف كلعل) على الأصح».

هو مذهب (س)، وقال الأخفش والمبرد: باقية على عملها عمل كان، لكن الأخفش يقول: استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع؛ والمبرد يقول: قلب الكلام فجعل الخبر مخبرا عنه، وبالعكس.

ويرد قول الأخفش بأن إنابة ضمير عن ضمير إنما تثبت في المنفصل، نحو: أنا كأت؛ ويرد قول المبرد والفارسي بأنه يستلزم في نحو قوله:

[تقول بنتي قد أنى أناكا] يا أبتا علك أو عساكا <sup>(٢)</sup>

الاقتصار على فعل ومنصوبه، وترك مرفوعه؛ انظر (د). <sup>(٣)</sup>

قوله: «(وأثبتن كاد إذا ما أثبتت \*\* على الأصح...)».

قال <sup>(٤)</sup>: والحق أن كاد كغيرها من الأفعال، فإثباتها إثبات لمعناها وهو مقاربة الفعل، ونفيها نفي لمقاربة الفعل أيضا، نحو: ما كاد زيد يقوم، ونفي القرب أبلغ من نفي الفعل بنفسه؛ وذهب قوم إلى أن إثباتها نفي، ونفيها إثبات، تمسكا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ <sup>(٥)</sup>، ويقول ذي الرمة:

(١) المصدر السابق؛ ٢٩٢/١.

(٢) البيت لرؤية في ديوانه ص ١٨١، وانظره في «الكتاب» ٢/ ٣٧٤-٣٧٥، و«شرح التسهيل» ١/ ٣٩٨.

(٣) «تعليق الفرائد» للدمامي ٣/ ٣٠٣-٣٠٤.

(٤) الظاهر أنه نقل عن الدمامي، فكلامه موافق لكلامه مع اختصار بعض الفقرات «تعليق الفرائد»

٢١٠/٣ وما بعدها.

(٥) سورة البقرة، الآية ٧١.

إذا غيّر النَّايُ المَجْبِينِ لم يكد رسيّسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ<sup>(١)</sup>

قد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعري<sup>(٢)</sup> لغزا فقال:

أنحوي هذا العصر ما هي كلمة جرت في لساني جرهم وثمرود

إذا استعملت في صيغة النفي أثبت وإن أثبتت قامت مقام جحود

وتمَّ قول ثالث بالتفصيل بين النفي الماضي فيكون إثباتا، نظرا إلى ظاهر:

«وما كادوا»، ونفي غير الماضي فلا يكون إثباتا. انتهى بخ.<sup>(٣)</sup>

### ❖ إن وأخواتها

قوله: «(ومطلقا احذف هنا ما علما...) على الأصح».

رد بالإطلاق على من زعم اختصاص حذف الاسم بالشعر، وعلى من اشترط في جواز حذف الخبر تنكير الاسم، وهم الكوفيون، وعلى من اشترط تكرير إن، كقوله:

إن مَحَلًّا وإن مُرْتَحَلًا وإن في السَّفَرِ إذ مَضَوْا مَهَلًا<sup>(٤)</sup>

وهو الفراء؛ وهذه الأقوال هي مقابل الأصح.

قوله: «(أو حلت محل حال) مطلقا».

أي: سواء اقترنت بالواو أم لا، فالأول: كقوله:

ما أعطيتني ولا سألتهما إلا وإني لحاجزي كرمي<sup>(٥)</sup>

(١) هو في ديوانه ص ١١٩٢، وانظره في «الخزانة» ٩/ ٣٠٩-٣١٣.

(٢) ينظر «شرح الكافية الشافية» ١/ ٤٦٧، و«المغني» ٦/ ٥٨٣، و«معجم الهوامع» ١/ ٤٨٢.

(٣) تعليق الفرائد للدمايني ٣/ ٢١٢.

(٤) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وانظره في «الكتاب» ٢/ ١٤١، و«شرح التسهيل» ٢/ ١٥.

(٥) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢١٩، وانظره في «الكتاب» ٣/ ١٤٥، و«شرح التسهيل» ٢/ ١٩،

و«التذيل» ٥/ ٧٢.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: «(أو قسم \*\* لا لام بعده...) على الأصح».

مقابله قول البصريين بوجوب الفتح؛ انظر (خ).<sup>(٢)</sup>

قوله: «(ولا من الأفعال ما كرضيا) على الأصح».

مقابله قول الكسائي وهشام بجواز: إن زيدا لقام؛ ومنع الجمهور ذلك، إلا إذا قدرت للقسم.

قوله: «(وقد يليها مع قد... على الأصح».

مقابله قول خطاب<sup>(٣)</sup> أن اللام في مثل ذلك للقسم، لا للابتداء، وهو رأي محمد بن مسعود الغزني<sup>(٤)</sup>، بفتح المعجمة وسكون الزاي.

قوله: «(وقد يبقى العمل) في ليت لبقاء اختصاصها بالأسماء على الأصح».

مقابله لابن أبي الربيع<sup>(٥)</sup>، وظاهر القزويني؛ فإنهما أجازا: ليت ما قام زيد؛ قاله (خ).<sup>(٦)</sup>

(١) سورة الفرقان، الآية: ٢٠.

(٢) «التصريح» للأزهري ٣٠٦/١.

(٣) هو خطاب بن يوسف الماردي (ت ٤٥٠ هـ) صاحب «الترشيح»، انظر: «التذيل والتكميل» لأبي حيان ١١٢/٥.

(٤) هو عالم نحوي، أكثر أبو حيان من النقل عنه، ذكره السيوطي في البغية ولم يذكر سنة وفاته ٢٤٥/١، وذكر صاحب كشف الظنون أنه توفي عام ٤٢١ هـ ٢٣٦/١.

(٥) أبو الحسين ابن أبي الربيع (٥٩٩ هـ - ٦٨٨ هـ)، أندلسي نحوي كان إماماً زمانه في النحو، وله فيه تصانيف كثيرة، أشهرها شرح الإيضاح، والملخص، وشرح الكتاب، «بغية الرعاة» ١٢٥/٢ - ١٢٦.

(٦) «التصريح» للأزهري ٣١٧/١.

قوله: «(والحققت بأن لكن وأن) على الأصح».

مقابله قول أبي سعيد السيرافي، بكسر السين، ومن تبعه: لا يجوز العطف على محل المفتوحة، إذ لم يبق للابتداء معها محل، بل هي وما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور، فاسمها كبعض حروف الكلمة؛ انتهى.

وقال الشلويني: مذهب الأكثرين المنع، وهو الصحيح؛ قاله: (د).<sup>(١)</sup>

قوله: «(وإن تخفف أن فاسمها استكن) ضمير شأن أو غيره على الأصح».

مقابله قول ابن الحاجب: لا يكون حينئذ إلا ضمير شأن؛ قاله (خ).<sup>(٢)</sup>

قوله: «(بعد ذاك الخبر اذكر رافعه) بها اتفاقا، وكذا بعد التركيب على الأصح».

مقابله ما قاله (ع)، ونصه: «وقال قوم: إنها لا تعمل في الخبر شيئا، بل الاسم في موضع مبتدأ، والمرفوع خبره، وهو ظاهر قول (س)»<sup>(٣)</sup>، ومثله في شرح «د»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «(وركب المفرد فاتحا) له من غير تنوين، فتحة بناء على الأصح».

مقابله قول الزجاج والسيرافي والجرمي<sup>(٥)</sup>، بفتح الجيم، قال (ع): «فنحو: لا رجل، عندهم معرب كالمضاف، لكن حذف تنوينه تخفيفا؛ ورد بأن حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم في نحو لا خيرا من زيد عندنا؛ لان المطول أولى بالتخفيف؛ فإنما حذف للبناء».

(٢) التصريح للأزهري ١/ ٣٣٠.

(١) «تعليق الفرائد» للدمامي ٤/ ٨٨.

(٤) «تعليق الفرائد» للدمامي ٣/ ٢٥٦.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٣٤١.

(٥) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي البصري (ت ٢٢٥هـ) «بغية الرعاة» ٢/ ٠٨-٠٩.

قوله: «(وكرر لا إذا ما انفصلت) عن اسمها وجوبا على الأصح في غير الضرورة».

مقابله لابن كيسان<sup>(١)</sup>، ومحمد بن يزيد المبرد القائلين: لا يجب تكرارها في الموضعين<sup>(٢)</sup>، فأجازا نحو: لا زيد في الدار، ونحو: لا فيها رجل؛ واستدلا بقوله: أشياء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائية من أمرنا شان<sup>(٣)</sup> وبقوله:

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ألا إلينا رجوعها<sup>(٤)</sup>  
وهو عند الجماعة ضرورة؛ قاله «د»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «(لا تبين وانصبه...) كنت غير المبني على الأصح».

مقابله لابن برهان<sup>(٦)</sup> في منعه رفع نعت غير المبني، قال «ع»: «وشبهته أن عامل الصفة عامل الموصوف، والموصوف لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل له في الصفة»<sup>(٧)</sup>، ومثله في «د»<sup>(٨)</sup>.

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي (ت ٣٢٠هـ) «بغية الوعاة» ١/ ١٨ - ١٩، وذكر ابن قاضي شعبة أنه توفي سنة ٢٩٩هـ، «طبقات النحاة واللغويين» ص ٣٨.

(٢) أي: عند فصلها عن اسمها، أو عند كونه معرفة.

(٣) قائل البيت مجهول، وانظره في «شرح التسهيل» ٢/ ٦٦، و«أوضح المسالك» ٢/ ٠٦، و«التذيل» ٥/ ٢٨٢.

(٤) البيت بلا نسبة في «الكتاب» ٢/ ٢٩٨، و«الخزانة» ٤/ ٣٤، وفي «المقتضب» ٤/ ٣٦١، بلفظ: «قضت وطرا واسترجعت...».

(٥) «تعليق الفرائد» للداماميني ٤/ ١١٣.

(٦) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي ابن برهان، بفتح الباء الموحدة، النحوي (ت ٤٥٦هـ)، «الوافي بالوفيات» للصفدي ١٩/ ١٧٦.

(٧) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٣٤٩.

(٨) «تعليق الفرائد» للداماميني ٤/ ١٢٣.



قوله: «(وأعط لا مع همزة استفهام) مطلقا».

أي: سواء كانا باقين على معنيهما من استفهام أو نفي، كقوله: ألا اصطباحا  
لسلمى... الخ، أم للتوبيخ، كقوله: ألا ارعواء لمن ولت شبيبته... الخ، أو  
الانكار، كقول حسان<sup>(١)</sup> في بني عبد المدان:

لا بأس بالقوم من طول ومن عظم أجسام عاد وأحلام العصافير  
ألا طعان ألا فرسان غادية إلا تجشؤكم حول التنانير

ولا خلاف بين النحاة في أنها هنا تستحق ما كانت تستحقه، وإنما الخلاف  
إذا كانا للتمني، نحو: ألا شباب، فذهب المازني وتلميذه المبرد إلى أنها  
كالمجردة، وذهب (س) وشيخه الخليل إلى أن «ألا» هذه، أي: في التمني  
بمنزلة: أتمنى، فلا خبر لها، وبمنزلة ليت، فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها،  
ولا إلغاؤها إذا كررت، واحتج الأولان بقوله:

ألا عمرَ ولَّى مستطاعَ رجوعه [فيرأب ما أثأت يد الغفلات]<sup>(٢)</sup>

بأن مستطاع إما خبر لـلا، وإما صفة اسمها مراعاة لمحلها مع لا، وهو  
الابتداء؛ وأجيب بأنه لا يتعين ما قالاه؛ لجواز كونه خبرا مقدما لـ«رجوعه»،  
والجملة صفة ثانية لاسم لا، والصفة الأولى هي قوله: «ولَّى»؛ وإذا تطرق  
الاحتمال سقط الاستدلال. اهـ من «خ»، بتغيير يسير.<sup>(٣)</sup>

(١) ديوان حسان بشرح البرقوقى، (١٧٩)، و«شرح الشواهد» للعيني ٢/ ٨١٢، و«الخزانة» ٤/ ٧٠،  
وينب أيضا لخداش بن زهير، «الخزانة» ٤/ ٧٤.

(٢) قائل البيت مجهول، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٢/ ٧١، «التذيل» ٥/ ٣٠٨، و«شواهد  
العيني» ٢/ ٨١٠، و«الخزانة» ٤/ ٧٤.

(٣) «التصريح» للأزهري ١/ ٣٥٥.

### تنبيه:

بقاؤهما على معنيهما قليل، حتى قال الشلويني: غير واقع في كلامهم، ورد على الجزولي إجازته إياه.

والشلويين بفتح الشين واللام، وقد تضم: لفظ أعجمي، وينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة، والفاء المروّمة؛ قال معناه (د).

وفي القاموس: الشلويين، والشلويينة، قرية بالمغرب، منها أبو علي الشلويني النحوي.<sup>(١)</sup>

قوله: «(واغفر ما يغفر) وحمل عليه قوله: إذا الداعي المثوب قال: يا لا».

مقابله قول الكوفيين: إنها لام استغائة مشبعة، والأصل يا آل فلان، ثم حذفت همزة آل تخفيفاً، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين؛ وقالوا: لو كانت اللام، أي: لام الاستغائة، للجر، لما اقتصر عليها.

### ❖ باب ظن

قوله: «(انصب بفعل القلب جزأي ابتدا) على أنهما مفعولان لها على الأصح».

يحتمل رجوعه لقوله: «جزأي»، ويكون مقابله قول السهيلي: إن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي أعطى، واستدل به: ظننت زيدا عمراً؛ فإنه لا يقال: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت.

(١) «القاموس المحيط» ص ١٢١٠، فصل الشين من باب النون.

ويحتمل رجوعه لقوله: «على أنهما مفعولان لها»، فيكون مقابله قول  
الفراء: إن ثانيهما منصوب على التشبيه بالحال، مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً  
ومجروراً؛ وعورض بوقوعه معرفة مضمراً، وجامداً، وبأنه لا يتم الكلام  
بدونه.

قوله: «(والأمر هب قد ألزما \*\* كذا تعلم) على الأصح».

قال (خ): «وقد تكون تعلم بمعنى الماضي؛ قال يعقوب: تقول: تعلمت أن  
زيداً قائم، بمعنى: علمت»<sup>(١)</sup>.

قوله: «(من بعد أبصر تفكرَ نظرٌ...) خلافاً ليونس؛ وجعل منه قوله تعالى:  
«لننزعن من كل شيعة»<sup>(٢)</sup>».

تقدم مقابله في الموصول.

قوله: «(والاستفهام ذالُه انحتم) مطلقاً».

أي: اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، عمدة، أو فضلة؛ ويدخل فيه ما أضيف إلى  
الاستفهام، نحو: ما علمت أبو من زيد.

قوله: «(والاتحاد امنع إذا ما الفاعلا) مطلقاً (فسره معموله متصلاً) فلا  
تقول: زيدا ظن قائماً، تريد نفسه، وزيدا ضرب».

فلو انفصل الضمير، جاز الاتحاد، نحو: ما ظن زيدا قائماً إلا هو، وما  
ضرب زيدا إلا هو؛ ومعنى الإطلاق: سواء كان الفعل قلبياً أو غير قلبياً، كما  
رأيت؛ ومتصلاً: حال من الفاعل.

(١) «التصريح» للأزهري ٣٥٩/١.

(٢) سورة مريم، الآية ٦٩.

قوله: «(وربما فسر من معمول \*\*\* مفعوله) على الأصح، نحو: غلام هند ضربت».

وقال (د): «ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين، وهو مذهب هشام؛ ونقل النحاس منعها عن أكثر النحويين؛ والصحيح الجواز»<sup>(١)</sup>.

قوله: «(ولرأى الرؤيا انم) على الأصح».

قال (خ): «وذهب بعضهم إلى أن رأى الحلمية لا تنصب المفعولين، وأن ثاني المنصوبين حال، ورد بوقوعه معرفة كما هنا، واعترض بأن الرفقة هم الرفقاء، أي: المخالطون والمرافقون، فهو بمعنى اسم فاعل، فالإضافة فيه غير محضية»<sup>(٢)</sup> اهـ. قلت: أراد بقوله: «كما هنا» البيت، وهو: أراهم رفقتي... وهذا التصحيح غير مذكور فيما وقفنا عليه من الطرر.

قوله: «(وهكذا سمع إن تعلقا \*\*\* بالعين)».

نحو: سمعت زيدا يقرأ، احترازا من المتعلقة بمسموع، نحو: سمعت قراءة زيد؛ قال (د): «وهو مذهب الأخفش، والفارسي، وابن بابشاذ، واختاره ابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن عصفور؛ ومذهب الجمهور أن سمع لا يتعدى إلا إلى واحد» اهـ<sup>(٣)</sup>.

ولا يلحق ضرب مع المثل على الأصح؛ قال (ع): «خلافًا لبعضهم،

(١) «تعليق الفرائد» للدمامي باب «تعدي الفعل ولزومه» وهو غير مطبوع؛ ولينظر: «المساعد» لابن عقيل ٤٣٨/١.

(٢) «التصريح» للأزهري ٣٦٦/١.

(٣) «تعليق الفرائد» للدمامي ١٥٤/٤ - ١٥٥.

كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾<sup>(١)</sup>، وذلك لاكتفائها بالمرفوع، ولا يفعل هذا بشيء من أفعال هذا الباب<sup>(٢)</sup>.

قال (د): «وفيه نظر؛ لأن غاية ما فيه عدم ذكر المرفوع الأول، وقد يكون محذوفاً، لدليل، فالأصل: ضربنا ما سنذكر، ثم حذف الأول وأقيم الثاني مقام الفاعل عند بناء الفعل للمفعول، والظاهر المذهب الذي لم يرتضه المصنف؛ ويسأل لم قدم المثل على المضروب، وهو المفعول الأول؟ وجوابه: أن المضروب مثلاً يوصف بصفة تبين وجه ضرب ذلك الشيء مثلاً لغيره، فلو آخر المثل لطال الفصل بينهما.» انتهى<sup>(٣)</sup>.

قوله: «(ولا تجز هنا بلا دليل) مطلقاً، وعن الأكثرين الجواز مطلقاً».

أي: سواء كان الفعل ظنياً، أو علمياً.

«وأما للدليل فسائق فيهما اتفاقاً، وفي أحدهما على الأصح».

مقابله قول أبي الحسين ابن ملكون<sup>(٤)</sup> وطائفة، بالمنع، وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين: من جهة العامل فيه، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه. انتهى.

وما قالوه مردود؛ فإن خبر كان مطلوب من جهتين، ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل؛ قاله «خ»<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة الحج: الآية ٧١.

(٢) «المساعد» لابن عقيل ٣٦٣/١.

(٣) «تعليق الفرائد» للدماميني ١٥٨/٤.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن ملكون الحضرمي الإشبيلي (ت ٥٨٤هـ)، «بغية الوعاة» ٤٣١/١.

و«كشف الظنون» ٣٣٩/١.

(٥) «النصريح» للأزهري ٣٧٨/١.

وقال «د»: «وأما حذف المفعول الثاني فكما في قول عنتره<sup>(١)</sup>:

ولقد نزلتِ فلا تظنِّي غيرهَ منِّي بمنزلةِ المحبِّ المكرمِ

أي: فلا تظني غيره واقعا.

قلت: كذا أورده الشارح شاهدا على حذف الثاني، ولا يتعين؛ لجواز أن يكون «مني» ظرفا مستقرا في محل نصب على المفعول الثاني؛ أي: فلا تظني غيره كائنا مني، وهم جعلوه ظرفا لغوا متعلقا بنزلت، فالتجؤوا إلى جعل الثاني محذوفا وليس بقاطع في مطلوبهم كما رأيت». انتهى المراد من الإمام «د»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(بالقول تحكى وفروعه الجمل) مطلقا».

أي: سواء كانت اسمية أو فعلية، خبرية أو طلبية وسواء كان ماضيا نحو: ﴿فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، أو مضارعا، نحو: ﴿أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٤)</sup>، أو أمرا، نحو: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>، أو اسم فاعل، نحو: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾<sup>(٦)</sup>، أو اسم مفعول، كقوله:

تواصوا بفعل الخير حتى عبيدهم مقول لديهم لا زكا مال ذي بخل<sup>(٧)</sup>

واسم مصدر، نحو: «مقالك: الله ربي»<sup>(٨)</sup>.

(١) «ديوان عنتره» ص ١٩١، وانظر الشاهد في «التذيل» ٦/ ١٤، و«شواهد العيني» ٢/ ٨٧٠، و«الخزانة» ٢٢٧/ ٣.

(٢) «تعليق الفرائد» ٤/ ١٣٣-١٣٤. (٣) سورة الأنعام: الآية ١٣٧.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٣٨. (٥) سورة البقرة: الآية ١٣٤.

(٦) سورة الأحزاب: الآية ١٨.

(٧) البيت بلا نسبة في «شرح التسهيل» ٢/ ٩٤، و«التذيل» ٦/ ١٣.

(٨) «تعليق الفرائد» للدماميني ٤/ ١٩١-١٩٢.

### ❖ أعلم وأرى

قوله: «(إلى ثلاثة رأى وعلمنا) أولها الذي كان فاعلا، ويجوز حذفه، والاقتصار عليه على الأصح».

هذا نص التسهيل<sup>(١)</sup>؛ قال «د» في شرحه: «لأن الفائدة متحققة في الصورتين جميعا، وهو مذهب الأكثرين؛ وثم قولان آخران:

أحدهما: منع الحذف والاقتصار جميعا، وإليه ذهب أبناء طاهر، وخروف، وعصفور، والشلوبيني.

ثانيهما: منع الاقتصار عليه، ولكن يجوز الاقتصار على الأخيرين؛ ونسب هذا القول للفارسي<sup>(٢)</sup>.

وقيل يجوز الاقتصار عليه دونهما.

### ❖ الفاعل

قوله: «(وبعد فعل فاعل...) فأما قوله<sup>(٣)</sup>:

مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَثَيْدًا      أَجْنَدًا يَحْمِلُنْ أُمَ حَدِيدًا  
فمؤول».

بأن مشيها بدل من «ما» الاستفهامية، وهي مبتدأ؛ ويعكر عليه عدم سبقية الهمزة.

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٩٩/٢.

(٢) «تعليق الفرائد» للدمايني ٢٠٩/٤ - ٢١٠.

(٣) القائلة هي الزباء، واسمها نائلة ويقال فارعة، كانت ملكة وشاعرة، توصف بشعرها الطويل الذي يجرد وراءها فسميت الزباء لذلك، والأزب: الكثير الشعر؛ الخزانة ٢٧٣/٨.

وأول أيضا بأنه مبتدأ حذف خبره، وبقي معموله الذي هو حال، كما في قراءة شاذة: ﴿وَتَحْنُ عَصْبَةٌ﴾<sup>(١)</sup>، بالنصب؛ ويعكر عليه أن الشاذ لا يخرج عليه.

وأول أيضا بأنه فاعل قدم ضرورة، كما في قوله<sup>(٢)</sup>:

فلا بد من عَوْجَاءَ تهوي براكب إلى ابن الجلاح سيرها الليل قاصد  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

صددت فأتولت الصُّدود، وقلما وصال على طول الصُّدود يدوم

ورُدَّ بأنه لا ضرورة فيه، لتمكنه من النصب على المفعولية المطلقة، والجبر على أنه بدل اشتمال من الجمال، وفي هذا الرد نظر؛ لأن الأصح أن الضرورة هي ما لا يقع في كلامهم إلا في الشعر، لا ما لا محيد للشاعر عنه، إذ لا يلزمه أن يستحضر كل عبارة. انتهى.

واعلم أن الخلاف بين الفريقين إنما تظهر ثمرته في التثنية والجمع، فعند البصريين، تقول: الزيدان قاما، بالالف؛ لأن الفعل خبر؛ وكذا: الزيدون قاموا، بالواو؛ وعلى مذهب الكوفيين، يجوز: الزيدان قام، والزيدون قام، بلا ألف في الأول، ولا واو في الثاني.

واعلم أن البيت روي بالنصب مفعولا مطلقا، وبالجبر بدل اشتمال من الجمال.

(١) سورة يوسف، الآية: ٨

(٢) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٤٠.

(٣) البيت للمرار الفقعسي، وينسب لعمر بن أبي ربيعة أيضا، انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٣٧٦ والكتاب ٣٠ / ١، والإنصاف ١٤٤ / ١، وشرح التسهيل ١٠٩ / ٢.



قوله: «والفعل للظاهر بعد مسند) والأصح أنها لا تمتنع مع المفردين المتعاطفين»

نحو: قاما زيد وعمرو، ولا مع المفردات المتعاطفة، نحو: قاموا زيد وعمرو وبكر؛ قال في المغني: «وإذا قيل جاؤوا زيد وعمرو وبكر، لم يجب عند ابن هشام<sup>(١)</sup> أن يكون من هذه اللغة، وكذا يقول في: جاءا زيد وعمرو، وقول غيره أولى؛ لما بيناه من أن المراد بيان المعنى؛ وقد رد عليه بقوله<sup>(٢)</sup>:

[تولى قتال المارقين بنفسه] وقد أسلماه مبعده وحميم

وليس هذا الرد بشيء؛ لأنه لا يمنع هذا التركيب، وإنما يمنع تخريجه على هذه اللغة المذكورة.<sup>(٣)</sup> انتهى كلام المغني بزيادة إيضاح.

وحاصله: أن ابن هشام الخضراوي لا يمنع هذا التركيب في المفردين المتعاطفين، ولا في المفردات المتعاطفة، وما سمع من ذلك محمول عنده على أنه ليس من هذه اللغة؛ بل المرفوع الظاهر عنده بدل من الضمائر، أو مبتدأ مؤخر؛ والله أعلم.

(١) هو «محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي من أهل الجزيرة الخضراء، ويعرف بابن البرذعي. كان رأساً في العربية، عاكفاً على التعليم، أخذها عن ابن خروف، ومصعب، والرندي، والقراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشلوبين.

وصنف فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب، الإفصاح بفوائد الإيضاح، الاقتراح في تلخيص الإيضاح... ولد سنة خمس وسبعين وخمسمائة، ومات بتونس ليلة الأحد رابع عشر جمادى الآخرة سنة ست وأربعين وستمائة. ينظر: «بغية الوعاة» للسيوطي ٢٦٨/١، و«الإعلام» للزركلي ١٣٨/٧.

(٢) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦؛ و«تلخيص الشواهد» ص ٤٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٤، ٧٩٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦١.

(٣) «المغني» لابن هشام ٢/ ٣٠.

قوله: «(وسبقه امنعن إذا أن وجد \*\* ومطلقا في غير ذاك يطرد)»

أي: سواء في إجراء هذا الحكم المسائل التي منع الكوفيون وغيرها.

قوله: «(وإنما تلزم فعل مضمر) مطلقا».

أي: سواء كان حقيقي التأنيث، كهند قامت، أو مجازيّه، كالشمس طلعت.

قوله: «(لأن قصد الجنس فيه بين) على الأصح».

مقابله أن «أل» في نحو: نعم الرجل زيد، للعهد الذهني أو الذكري، لا للجنس الحقيقي، ولا المجازي.

قوله: «(وأخر المفعول... الخ) وشرعا على الأصح».

أي: أن تأخير البيان لوقت الحاجة يجوز؛ وقيل: لا يجوز؛ انظر ابن السبكي<sup>(١)</sup>.

قوله: «(وما بإلا أو بإنما انحصر) مطلقا».

أي: فاعلا أو مفعولا، ظاهرا أو مضمرا.

### ❖ النائب عن الفاعل

قوله: «(فأول الفعل) المبني له مطلقا».

أي: ماضيا أو مضارعا.

قوله: «(وقابل من ظرف أو من مصدر \*\* أو حرف جر) مع مجروره على

الأصح»<sup>(٢)</sup>.

(١) «جمع الجوامع» لابن السبكي مع تشنيف المسامع للزركشي ٨٥٢ / ٢، وما بعدها.

(٢) وهو ظاهر كلام ابن مالك في «شرح التسهيل» ١٢٤ / ٢ - ١٢٦.

مقابله ثلاثة أقوال:

أولها: أن النائب حرف الجر فقط، لا مع مجروره، وذكره الأشموني<sup>(١)</sup> ولم يعزه؛ لكنه ظاهر النظم.

وثانيها: قول البصريين: النائب: المجرور، لا الحرف، ولا المجموع<sup>(٢)</sup>.

ثالثها: قول السهيلي<sup>(٣)</sup> وتلميذه أبي علي<sup>(٤)</sup> الرندي<sup>(٥)</sup>، بفتح الراء وسكون النون: أن حرف الجر لا ينوب، وما سمع مما يوهم ذلك، فالنائب فيه ضمير مصدر معرّف بلام العهد، واحتجا بأنه لو كان نائبا، لكان مبتدأ إذا تقدم، نحو: يزيد مُرّاً؛ ولأنّث بالتاء له الفعل إذا كان مؤنثا، نحو: مُرّ بهند؛ ولجاز إتياعه بالرفع في نحو: مُرّ يزيد الظريف.

وأما قوله<sup>(٦)</sup>:

فَيَالِكَ مَنْ ذِي حَاجَةٍ حَيْلَ دُونِهَا [وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله]

(١) «حاشية الصبان على الأشموني» ٩٧/٢، وصرح المرادي بأنه منقول عن الفراء، «توضيح المقاصد» للمرادي ٦٠٦/٢.

(٢) «توضيح المقاصد» للمرادي ٦٠٦/٢.

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصيغ، الإمام أبو زيد وأبو القاسم السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا في ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، نحويًا متقدما، أدبيا، عالما بالتفسير وصناعة الحديث (ت ٥٨١هـ)، «بغية الرعاة» ٨١/٢، و«كشف الظنون» ٤٢١/١، و«الأعلام» ٣١٣/٣.

(٤) قال السيوطي في البغية: «عمر بن عبد المجيد الرندي بضم الراء وسكون النون، أبو علي الأستاذ النحوي» ٢٢٠/٢، ولم يذكر وفاته، إلا أنه ذكر أنه تلميذ السهيلي، كما نص على ذلك أبو حيان في التذييل ٢٢٨/٦.

(٥) «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٢٢٨/٦.

(٦) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٢٣، وانظر الشاهد في «التذييل» ٢٣٧/٦، و«شواهد العيني» ٩٦٦/٢.

وقوله<sup>(١)</sup>:

يَغْضِي حِيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ [فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَم]

وقوله<sup>(٢)</sup>:

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ [بِسُؤِكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرِبْ]

وقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> الآية، فمؤولات

بأن النائب في الجميع ضمير مصدر معرف بلام العهد، والتقدير: حيل هو، أي: الحول المعهود، وكذا البواقي؛ وقيل: التقدير: حول دونها، فالنائب في الجميع ضمير مصدر منكر، فخصص بالظرف وشبهه؛ والتقدير: يُعْتَلَلْ اعتلال عليك، ويغضي إغضاء من مهابته. انتهى.

قلت: إنما احتجج للتأويل لأن ظاهر الآية والبيت الأول، نيابة ظرف غير متصرف، وظاهر البيت الثاني: نيابة المفعول له؛ وظاهر البيت الأخير: نيابة مصدر دل عليه عامله.

قوله: «(وباتفاق قد ينوب... الخ) وقيل يمتنع مطلقاً».

أي: سواء اعتقد جعل الفاعل مفعولاً، وبالعكس، وهو القلب، أم لم يعتقد ذلك؛ وسواء كان الثاني نكرة، والأول معرفة، أم لا.

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٥١٢، انظر الشاهد في «التذيل» ٢٣٢/٦، و«شواهد العيني» ٩٦٧/٢، و«توضيح المقاصد» للمرادي ٦٠٥/٢.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٢، وانظره في «التذيل» ٢٣٦/٦، و«المغني» ٦٥٥/٥، و«شواهد العيني» ٩٦٤/٢.

(٣) سورة سبأ، الآية: ٥٤.

### ❖ الاشتغال

قوله: «(فالسابق انصبه بفعل أضمرًا\*\*) على الأصح».

مقابله ما قاله (خ)، ونصه: «وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالعامل المتأخر، وألغى الضمير، وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى شيء واحد؛ ويرد عليهما: زيدا هدمت داره.»<sup>(١)</sup> انتهى.

«لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر على الأصح»

قال: «ولا يجمع بين العوض والمعوض منه، هذا مذهب البصريين، وعليه المعول.»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قلت: وظاهره أن الكوفيين يجيزون الجمع بينهما؛ وقولهم هو مقابل الأصح.

قوله: «(ومطلقا بعد إذا قد ارتضي)»

أي: في الشعر وغيره.

قوله: «(وفصل مشغول بحرف جر) مطلقا».

هكذا في الأشموني<sup>(٣)</sup>، ولم يغيره، والذي يعطيه كلامه بعد ذلك: سواء اتصل بالشاغل ك: زيد مررت به، أو انفصل عنه ك: زيد مررت بغلامه.

### ❖ التعدي واللزوم

قوله: «(ولازم غير المعدى) إذ لا واسطة بينهما على الأصح».

(١) «التصريح» للأزمري ٤٤٢/١.

(٢) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢٨١/٤.

(٣) «حاشية الصبان على الأشموني» ١١٩/٢.

مقابله أن ما يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف تارة، كشكرته، وشكرت له، ونصحته، ونصحت له، لا متعد ولا لازم؛ قال (ع): «وهو قسم ثالث عند بعض، وعليه جرى المصنف، ولكنه مقصور على السماع.»<sup>(١)</sup> وقال «د»: «وهذا قسم مختلف فيه على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه قسم برأسه، وهو الصحيح؛ وقيل: الأصل التعدي بالجار؛ وقيل: الأصل التعدي بنفسه، والجار زائد.»<sup>(٢)</sup> انتهى بخ. قلت: فظاهر القول الأول أنه واسطة، وظاهر الثاني أنه من قبيل اللازم، وظاهر الثالث أنه من قبيل المتعدي، فتأمله منصفاً.

قوله: «(وما كأعور وذا ناب... الخ)».

اعلم أن ابن بون، رَحِمَهُ اللهُ، لم يذكر هذه المسألة في الباب المذكورة فيه في التسهيل، ولا على الكيفية المذكورة عليها فيه؛ لأنه ذكرها في باب المفعول المطلق، فقال: «وقد ينوب عن المصدر، اللازم إضمار ناصبه، صفات؛ كعائذا بك، وهنيئاً لك، وأقاعدا وقد سار الركب، وأقائما وقد قعد الناس؛ وأسماء أعيان كتربا وجندلا، وفاها لفيك، وأعور وذا ناب؛ والأصح كون الاسماء مفعولات، والصفات أحوال.»<sup>(٣)</sup> انتهى كلام التسهيل.

قال «ع»: «والأصح تأويل<sup>(٤)</sup>؛ أي: أطعمك الله تربا، وجندلا؛ وألزم الله فاها لفيك، أو جعل؛ وأستقبلون أعور وذا ناب.

(١) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٢٧.

(٢) أصل هذا الكلام لأبي حيان، نقله عنه الدماميني؛ «التذيل والتكميل» لأبي حيان ٧/ ٠٩.

(٣) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ٨٩.

(٤) في عبارة المؤلف هنا قلق؛ وعبرة ابن عقيل: «وظاهر كلام سيويه أنها كلها منصوبة نصب المفعول به، كما ذكر المصنف أنه الأصح، وهو تأويل الأكثرين؛ والتقدير: ألزمك الله أو أطعمك تراباً وجندلاً...»؛ «المساعد» ١/ ٤٨١.

وذهب الشلوبيني، وغيره إلى أن ترايا وجندلا ينتصب انتصاب المصدر؛ وذهب ابنا خروف وعصفور إلى أن أعور وذاناب، حال؛ والتقدير: أتستقبلونه أعور.<sup>(١)</sup> اهـ منه بخ.

وبه تعلم أن مقابل الأصح قول الشلوبيني وابني طاهر وخروف.  
قوله: «(ونقلوا اللازم والمعدى \*\* لواحد بالهمز نحو مدا) قياسا على الأصح».

هو قول الأخفش؛ ومقابله قول المبرد: لا يقاس مطلقا؛ وقول سيويه: يقاس في اللازم فقط؛ وقول أبي عمرو: يقاس إلا في علم ونحوه؛ فالأقوال أربعة؛ انظر<sup>(٢)</sup> [٢٠٠] <sup>(٣)</sup>.

وقد نظمتها معزوة لقائلها فقلت:

أَقْوَالُ تَعْدِيَتِكَ الثَّلَاثِي	بِالْهَمْزِ وَاحِدٌ مَعَ الثَّلَاثِ
يُقَاسُ أَوْ لَا، مَطْلَقًا، وَأَسْنَدٌ	هَذِينَ لِلْأَخْفَشِ وَالْمَبْرَدِ
وَعَمَرُو الظَّاهِرُ مِنْ تَغْيِيرِهِ	يُقَاسُ فِي اللَّازِمِ لَا فِي غَيْرِهِ
وَلَأَبِي عَمْرٍو يُقَاسُ مَنْجَلًا	إِلَّا عِلْمُهُ وَنَحْوَهُ فَلَا

فقولِي: «مطلقا»: راجع للقولين قبله، أي: يقاس مطلقا، وقيل لا يقاس مطلقا؛ وهما للأخفش والمبرد، وهو لف ونشر مرتب.

### ❖ التنازع

قوله: «(والتزم ما التزما) سواء كان المهمل هو الأول على الأصح».

(١) المصدر السابق.

(٢) «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٥٨/٧-٥٩؛ و«المساعد» لابن عقيل ٤٤٦/١.

(٣) بياض في الأصل.

مقابله قول الكسائي، وهشام الضرير، والسهيلي الكوفيين: يجب حذف الضمير المرفوع بأول المتنازعين المهمل، هربا من الإضممار قبل الذكر، تمسكا بقوله<sup>(١)</sup>:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَرَادَهَا      رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ  
وقوله<sup>(٢)</sup>:

وَهَلْ يُرْجَعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى      ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ  
وقولنا: «الكوفيين»، صفة للنضر الثلاثة، كما تقدم.

قوله: «(بل حذفه الزم) على الأصح».

هو قول الجمهور، وقيل: يجوز حذفه، وجعله في التسهيل أولى<sup>(٣)</sup>.

قوله: «(وأخرنه إن يكن هو الخبر) وجوبا على الأصح».

مقابله أنه يضممر مقدما، نحو: «ظنني زيد إياه وظننت زيدا قائما»؛ وقيل: يظهر؛ وقيل: يحذف؛ ذكر (خ) هذه الأقوال، ولم يعزها<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وأظهر إن يكن ضمير... (الخ) على الأصح».

مقابله قول الكوفيين: يجوز حذفه، نحو: «أظن ويظناني الزيدين أخوين»؛ وقالوا أيضا بجواز إضمماره على وفق المخبر عنه، نحو: «أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين».

(١) البيت لعلامة الفحل في ديوانه ص ٣٨؛ والرد على النحاة ص ٩٥؛ وشرح التصريح ١ / ٣٢١؛ ولسان العرب ١٠ / ٢٥٤ «عَفَّقَ»، ١٤ / ٣٥٣ «زَبِي»؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٠١٩.

(٢) البيت لذی الرمة في ديوانه ص ١٢٧٤، وانظره في «شرح التسهيل» ٢ / ١١٦، و«التذيل» ٦ / ٢٠١.

(٣) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ٨٦، وشرحه له أيضا ٢ / ١٧٣.

(٤) «التوضيح» للأزهري ١ / ٤٨٦-٤٨٧.



قوله: «(وجوزن في عاملي تعجب \*\* تنازعا...) مطلقا».

أي: سواء أعملنا الأول، نحو: ما أحسن وأجمله زيدا، أو الثاني، نحو: ما أجمل وأحسن زيدا.

قلت: لو زيد هنا: «على الأصح»، كان أولى، لينكت به على مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>؛ فإنه منع تنازع عاملي التعجب؛ وعلى مذهب المبرد<sup>(٢)</sup>؛ فإنه يشترط إعمال الثاني.

قوله: «(وامنع بحصر نصب) في المرفوع على الأصح»

قال في التسهيل: «ونحو: ما قام وقعد إلا زيد، محمول على الحذف، لا التنازع، خلافا لبعضهم»<sup>(٣)</sup>.

قال «ع»: «لو كان من التنازع للزم إخلاء العامل الملقى من الإيجاب، ولزم في نحو: «ما قام وقعد إلا أنا»، عود ضمير غائب على حاضر، فهو من باب الحذف العام، لدلالة القرائن اللفظية عليه؛ والتقدير: ما قام وقعد أحد وقعد إلا زيد، فحذف «أحد»، كما حذف من قوله تعالى: «وإن منكم إلا واردها»، وأسند قعد إلى ضمير «أحد»، و«إلا زيد» بدل»<sup>(٤)</sup>.

(١) لم يصرح به؛ ولكن النحويين فهموه من ظاهر كلامه، وظاهر قول سيبويه هو اختيار أبي حيان وابن هشام وجمهور النحويين؛ «التذيل والتكميل» لأبي حيان ١١٥/٧؛ و«أوضح المسالك» لابن هشام ١٩٢/٢؛ و«المساعد» لابن عقيل ٤٦٢/١؛ و«التصريح» للأزهري ٤٧٨/١.

(٢) بل هذا اختيار ابن مالك في شرح التسهيل ١٧٧/٢؛ ينظر: «التذيل والتكميل» لأبي حيان ١١٥/٧، و«المساعد» لابن عقيل ٤٦٢/١، و«التصريح» للأزهري ٤٧٨/١؛ وأما المبرد، فمذهبه هو تجويز التنازع مطلقا، سواء مع إعمال الأول، أو الثاني؛ «التذيل والتكميل» لأبي حيان ١١٥/٧؛ و«أوضح المسالك» لابن هشام ١٩٢/٢. وقد صرح ابن بون بذلك في الطرة، «تقريب طرة ابن بون» ٣١٤/١.

(٣) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ٨٦، وشرحه ١٧٤-١٧٥.

(٤) «المساعد» لابن عقيل ٤٥٩-٤٦٠.

وقال «د»: «واعترض بأنه يلزم عليه حذف الفاعل؛ وأجيب بأن الممتنع حذف الفاعل لفظاً ومعنى، أما حذف الفاعل لفظاً، مع وجوده معنى، فلا امتناع فيه؛ فإن «إلا زيد»، فاعل لهما معنى، وإن كان من حيث اللفظ، لأحدهما؛ وضعف الجواب غير خفي؛ وأما تخريج المسألة على أنها من باب التنازع كما حكاه «المص» عن بعضهم، فإن أراد هذا المخرج إجراء ذلك على مذهب البصريين، فباطل؛ لما علمت؛ وإن أراد على قول الفراء، في رفع الفاعل بالفعلين، في نحو: قام وقعد زيد، فممكن، غير أن القصد تخريجها على وجه يقول به البصريون، فإنهم موافقون على أن هذا التركيب مسموع من كلام العرب، ومقيس. اهـ المراد من كلام «د».

ولم يعين «د» ولا «ع» البعض المخالف الذي هو مقابل الأصح؛ قال «ع»: «في صحة التنازع في هذا التركيب ثلاثة أقوال؛ ثالثها: إن كان ظاهراً جازاً، وإلا منع؛ وعزى «د» القول بالتفصيل لابن الحاجب.

### ❖ المفعول المطلق

قوله: «(بمثله أو فعل) تام أو ناقص، على الأظهر».

لم يذكر «د»، ولا «ع»، ولا «خ»<sup>(١)</sup> قولاً بنصب الفعل الناقص المصدر؛ لكن ذكر السيوطي أن السيرافي وطائفة أجازوا ذلك نحو: كان زيد قائماً كونا.<sup>(٢)</sup>

قوله: «(وثن واجمع غيره وأفردا) معدودا اتفاقاً، أو نوعياً»<sup>(٣)</sup> على المشهور.

قال (ع): «وإذا كان المصدر للعدد، فالأمر ظاهر، وتشيته وجمعه مما لا

(١) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٦٤-؛ و«التوضيح» للأزهري ١/ ٤٩١.

(٢) «معجم الهوامع» ١/ ٤١٩.

(٣) الذي في الطرة المطبوعة: «معدودا اتفاقاً، ونوعاً على المشهور...»؛ «تقريب طرة ابن بونة» ١/ ٣١٧، وسياذكر المصنف أن هناك نسخاً فيها: «معدود اتفاقاً، أو مختصاً على المشهور»، وأنها خطأ.

خلاف فيه؛ وأما النوعي ففيه خلاف بينهم، منهم من أجاز ذلك قياساً على ما سمع، وهو رأي «المص». ومنهم من منع في غير المسموع، وهو اختيار الشلوبيني، وظاهر مذهب سيويه على ما قيل.<sup>(١)</sup> اهـ.

قلت: اعلم أن المختص شامل للنوعين: العددي والنوعي، وغيره يسمى مبهماً، وبه تعلم أن قول بعض الطرر: «معدود اتفاقاً، أو مختصاً على المشهور، ليس على ما ينبغي.

قوله: «(وحذف عامل المؤكد امتنع) على الأصح».

مقابله لابن الناظم<sup>(٢)</sup>، واستدل بأنه يحذف جوازا في نحو: «سيرا»، ووجوباً في نحو: «أنت سيرا سيرا»، وفي غير ذلك نحو: «حمداً، وشكراً، وكفراً، وسقياً، ورعياً»، وللشاطبي معه كلام؛ انظره في «خ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «(ورفع المحصور) قياساً على الأصح».

هكذا فيما رأينا من الطرر، وهو مخالف لما في (د) و(خ)؛ ونص الأول: «وظاهر كلا سيويه يدل على أن الرفع غير مطرد؛ لأنه قال: «قد جاء بعض هذه رفعاً»<sup>(٤)</sup>، قال الشارح: وقد يفهم هذا من قول «المص»<sup>(٥)</sup> وقد يرفع بعض هذه، وليس بقياس إذا أردت معنى التصب كما كان في أخواته؛ لأنه للفعل خلافاً لبعضهم»<sup>(٦)</sup> اهـ. ومثله في «ع»<sup>(٧)</sup>.

(١) «المساعد» لابن عقيل ٤٦٦/١. (٢) شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٩٣.

(٣) «التصريح» ٤٩٩/١؛ انظر «المقاصد الشافية» للشاطبي ٢٣٣/٣.

(٤) نصه: «وقد جاء بعض هذا رفعاً يُتَدَأُ ثم يُنَى عليه»، «الكتاب» لسيويه ٣١٩/١.

(٥) «شرح التسهيل» ١٩١/٢ وما بعدها.

(٦) هذا الكلام نقله أبو حيان في «التذيل» ١٩٨/٧، وابن عقيل في «المساعد» ٤٧٨/١، عن صاحب البسيط، وهو ابن العلق الإشبيلي، مع اختلاف في العبارة.

(٧) «المساعد» لابن عقيل ١٤٧٨/١ و«التصريح» للأزهري ٥٠٤-٥٠٥.

«وخرج عليه قوله<sup>(١)</sup> :

عَجَبُ لِنَلِكْ قَضِيَّةَ [وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب]

وقوله<sup>(٢)</sup> :

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة لأول ما يلقي وشر ميسر

هكذا في الطرر، تعاطف البيتين، على أن كلا منهما مخرج<sup>(٣)</sup>.

والحاصل أن البيت الأول مما وقع فيه المصدر، المفيد خبراً، إنشائياً؛ أي: لفظه لفظ الخبر، ومعناه إنشاء التعجب، ولم أجد في «ع»، ولا «د»، من خرجه على غير ذلك، إلا أن «د» ذكر أن رؤية أنشدته بالرفع، فيفهم منه أن ثم من يرويه بالنصب، وعلى هذا فصواب العبارة، وروي عليه قوله: «عجب لتلك... الخ».

وذكر «د» أيضاً أنه اختلف في إعرابه هل هو مبتدأ ذو خبر، أو لا خبر له، أو هو خبر.<sup>(٤)</sup>

وأما البيت الثاني، فهو مما رفع فيه المصدر المفيد خبراً غير إنشائي؛ أي: لفظه لفظ الخبر، ومعناه الخبر أيضاً، وهذا قول السيرافي<sup>(٥)</sup>؛ وعليه فالتقدير: الأمر أو الواقع خيبة لأول ما يلقاه هذا الأسد الجائع؛ فهو عنده خبر محض؛ ومقابله قول «س»؛ لأنه إنما ذكره في مصادر الدعاء<sup>(٦)</sup>.

(١) نسب هذا البيت لقائلين متعددين، وانظره في «الكتاب» ٣١٩/١، و«شرح التسهيل» ١٩٢/٢، و«الخزانة» ٣٤/٢.

(٢) البيت لأبي زيد الطائي، انظره في «الكتاب» ٣١٣/١، و«شرح التسهيل» ١٩٢/٢، و«التذيل» ١٩٤/٧، و«المساعد» ٤٧٨/١.

(٣) في النسخة المطبوعة «وحمل عليه...»، فليس فيها تصريح بالتخريج، لا في البيت الأول، ولا في الثاني؛ «تقريب الطرّة» ٣٢١/١.

(٤) ينظر «شرح كتاب سيويه للسيرافي» ٢١٢/٢، و«التذيل» لأبي حيان ١٩٩/٧.

(٥) «شرح الكتاب» للسيرافي ٢٠٥/٢. (٦) «الكتاب» لسيويه ٣١٣/١.

### ❖ المفعول فيه

قوله: «(وعلل \*\* حرفا بها) على الأصح».

مقابله قول الشلوبين: إن ظواهر الكتاب في غير موضع تدل على أنها لا تخرج على الظرفية<sup>(١)</sup>.

قوله: «(بينا أضف \*\* لمصدر لا بينما) على الأصح».

قال في التسهيل: «وقد يضاف بينا لمصدر»<sup>(٢)</sup>؛ قال «ع»: «وأفهم كلامه أن ذلك لا يكون في بينما؛ وهو الصحيح؛ إذ لم يسمع.»<sup>(٣)</sup> وقال «د»: «وقد أجاز بعضهم نحو: «بينما قيام زيد، قام عمرو»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «(وربما وجد \*\* كمين للوقت)».

هو قول الأخفش<sup>(٥)</sup>؛ وحمل عليه قوله<sup>(٦)</sup>:

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

قال «ع»: «ورد بأن ظاهره أنها باقية للمكان؛ إذ المعنى: حيث مشى وتوجه.»<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر «التذيل» لأبي حيان ٢٩٩/٧.

(٢) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ٩٣.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ٥٠٤/١.

(٤) أصل الكلام في «التذيل» لأبي حيان ٣٠٦/٧، ونَصَّ على أن مستندهم القياس، وأن هذا لم يسمع، ثم رد عليهم.

(٥) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢٣٣/٢، و«المغني» ٢٩٩/٢.

(٦) البيت لطرفة بن العبد، وهو في مجالس ثعلب ١٩٧/١، والعقد الفريد ٤٧٩/٥، وأمالى الشجري

٢٦٢/٢، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٢٣٣/٢، و«التذيل» ٤١٥/٣، و«الخزانة» ١٦٢/٣.

(٧) «المساعد» لابن عقيل ٥٣٠/١.

ولم يذكر «ع»<sup>(١)</sup> البيت الذي معه في الطرر؛ وهو قوله<sup>(٢)</sup>:

حيثما تستقم يقدر لك اللـ ه نجاحا في غابر الأزمان

ولم يذكر في التسهيل مجيء حيثما للزمان؛ قال فيه: «وحيثما وأينما ظرفان، وهما للمكان»<sup>(٣)</sup> اهـ. ولم يذكره «د»<sup>(٤)</sup>.

وقال الأشموني: «وأما الظرف فيقسم إلى مكان وزمان، فالزمان: متى، وأيان، وهما لتعميم الأزمنة؛ والمكاني: أنى، وأين، وحيثما، وهي لتعميم الأمكنة»<sup>(٥)</sup> اهـ.

وفي كتاب الصَّحاح، بفتح الصاد: «حيث: كلمة تدل على المكان، وهي من الظروف التي لا يجازى بها إلا مع «ما»، تقول: «حيثما تجلس أجلس»، في معنى أينما؛ وقوله تعالى: «ولا يفلح الساحر حيث أتى»، وفي حرف ابن مسعود: «أين أتى»؛ والعرب لا تقول<sup>(٦)</sup>: «من أين لا تعلم، أي: من حيث لا تعلم». انتهى المراد منه.

ومعنى قوله: «في حرف ابن مسعود»، أي: في لغته؛ فهو لاء كلهم متطافرون على أن حيثما، من ظروف المكان، إلا ابن هشام، ذكر في مغنيه أنها تأتي للزمان<sup>(٧)</sup>، واستدل بهذا البيت الثاني؛ قال «د»: «وفيه نظر»<sup>(٨)</sup>.

(١) وإنما ذكره في عوامل الجزم لـ «حيثما»، دون تعليق، فهي عنده على بابها، «المساعد» ٣/ ١٤٠، وكذلك فعل ابن مالك في «شرح التسهيل» ٤/ ٧٢،

(٢) قائل البيت مجهول، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٤/ ٧٢، و«المساعد» ٣/ ١٤٠، و«التصريح» ٣٩٩/ ٢، و«شواهد العيني» ٤/ ١٩١٥، ولم يذكره أي منهم شاهدا للدلالة حيث على المكان.

(٣) «التسهيل» لابن مالك، ص ٢٣٦، ونصه: «وحيثما، وأين، وهما ظرفا مكان»، وشرحه له أيضا، ٤/ ٧٢.

(٤) شرح الأشموني مع حاشية الصبان، ٤/ ١٨.

(٥) هكذا في المخطوط، وفي الصحاح: «والعرب تقول: جئت من أين لا تعلم؛ أي: من حيث لا تعلم»  
«الصحاح» للجوهري ١/ ٢٨٠.

(٦) «المغني» لابن هشام ١/ ١٥٣.

(٧) «شرح المغني» للدماميني ١/ ٤٨٨.

قوله: «(هكذا دون يفي) على الأصح».

والذي عليه (س) وأصحابه أنه لا يتصرف، سواء كان حقيقة، نحو: جلست دون زيد، ومجازيا، نحو: هو دونك في الشرف؛ ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف قليلا، والسماع يدل على وجود ذلك، لكنه نادر؛ قاله (ع)<sup>(١)</sup>.

قوله: «(إعرابه كالرفع عن بعض ألف) مطلقا».

أي: في جميع الحالات، لا في خصوص الرفع؛ قال في التسهيل: «ومنهم من يجعل كالمرفوع غيره». <sup>(٢)</sup> قال «ع» <sup>(٣)</sup>: «فيعر به في حال النصب والجر غير مصروف، كحالة الرفع؛ حكاه الكسائي، وعليه قول الراجز»<sup>(٤)</sup>:

لقد رأيت عجباً مُذْأَمَسَا عجايزاً مثل السَّعَالِي خَمَسَا

قوله: «(وهكذا الأبد والدهر) مطلقا».

وجد هذا الإطلاق في بعض النسخ، وليس هو في التسهيل، ولا في الشارحين، (ع) و(د)؛ ونص التسهيل: «وكذا مظروف الدهر، والأبد، والليل، والنهار، مقرونة بالألف واللام». <sup>(٥)</sup> انتهى

فأنت تراه قيد وقوع العامل في جميعها باقترانها بالألف واللام، فأين هذا من الإطلاق؟

(١) المساعد لابن عقيل ٥٢٧/١.

(٢) التسهيل لابن مالك ص ٩٥؛ وشرحه له أيضا ٢٢٣/٢.

(٣) المساعد لابن عقيل ٥٢٠/١.

(٤) البيت للعجاج، انظره في «الكتاب» ٢٨٥/٣، و«نوادير أبي زيد» ص ٢٥٧، و«شرح التسهيل»

٢٢٣/٢، و«التذيل» ١٩/٨؛ والسعالي: جمع سعلالة وهي الغول، وقيل: ساحرة الجن، ويروى:

«الأفاعي» مكان «السعالي»، «الخزانة» ١٦٨/٧.

(٥) التسهيل لابن مالك ص ٩٢، وشرحه له أيضا ٢٠٥/٢؛ و«المساعد» لابن عقيل ٤٩٨/١.

وقال «ع»: «ولو قلت: سرت ليلاً أو نهاراً، لم يقتض التعميم، وهو ظاهر.»<sup>(١)</sup>

انتهى

قوله: «(ولم يصف شهر) على الأصح»

قال (د) في فصل التاريخ: «ويكتبون كلمة الشهر في كل من ثلاثة أشهر، الربيعين ورمضان، ولا يكتبون الشهر في غير هذه الثلاثة.» وقال (د) أيضاً في باب المفعول فيه: «ومقتضى كلام الشارح»<sup>(٢)</sup> جواز إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور، وهو قول أكثر النحويين؛ وقيل: يختص ذلك بما أوله راء، وهو ربيع الأول، وربيع الثاني، ورمضان؛ ولم تستعمله العرب في غير ذلك، وتستعمله مع ذي القعدة؛ هذا كلامه؛ قلت: صدر كلامه يقتضي جواز إضافة شهر إلى رجب، وآخر كلامه يدفعه. انتهى كلام «د».

وبه تعلم أن قوله: «لدى الجميع» صوابه: «لدى القليل»، على ما للشارح، وأن قوله: «على الأصح»<sup>(٣)</sup> متدافع مع قوله: «لدى الجميع».

### ❖ المفعول معه

اعلم أن كل مفعول في هذه التراجم فنائبه الفعل، نبه عليه الأشياخ؛ أي: المفعول به الفعل، والمفعول فيه الفعل، وكذا باقيها.

قوله: «(ينصب تالي الواو) قياساً على الأصح».

قال في التسهيل: «وفي كون هذا الباب مقيساً خلاف.»<sup>(٤)</sup> قال «د»: «فذهب الأخفش وأبو علي إلى كونه قياساً؛ قال المصنف: وهو الصحيح؛ وقال

(١) «المساعد» لابن عقيل ٤٩٨/١. (٢) «التذيل» لأبي حيان ٢٨١/٧.

(٣) هذه الزيادة غير موجودة في الطرة المطبوعة، ولم يشر محققها إلى وجودها في بعض نسخها التي اعتمدها، ومنها نسخة ابن عبد الدود.

(٤) «التسهيل» لابن مالك ص ١٠٠، وشرحه له أيضاً ٢٦٣/٢.



بعضهم: هو سماعي، لا يتجاوز ما سمع منه؛ وفصل بعضهم فيما حكاه ابن هشام الخضر اوي بين أن ما يجوز العطف فيه مجازاً، فيكون مقيساً، وبين ما جاز فيه العطف حقيقة فيكون سماعياً. انتهى<sup>(١)</sup>.

وبه تعلم أن صواب ما في الطرر: «ولو قبل ما يصح عطفه»، ليكون تنكيثاً على هذا القول الأخير<sup>(٢)</sup> الذي يقول إن ما جاز فيه العطف الحقيقي لا يقاس. قوله: «(ونصبوا في نحو حسبي وعمر الخ)».

قال في التسهيل: «والنصب في نحو: حسبك وزيدا درهم، فيُحسب منوياً»<sup>(٣)</sup> انتهى. يعني أنه مفعول به؛ أي: ويُحسب زيدا درهم، مضارع أحسبه، إذا أعطاه حتى قال حسبي، ودرهم خبر حسب، وضمّة حسب إعرابية، وفاعل يحسب مضمّر عائد على درهم، لتقدمه، وهذا مذهب «س»<sup>(٤)</sup>، ورجح بأن المفعول معه لا يعمل فيه إلا فعل أو ما جرى مجراه، وليس «حسب» مما جرى مجرى الفعل. ومقابل الأصح قول الزجاج والزمخشري وابن عطية<sup>(٥)</sup>، وذلك أنهم ادعوا أن «حسب» اسم فعل بمعنى يكفي، فالضمّة بنائية، والكاف مفعول به، وزيدا مفعول معه، ودرهم فاعل حسب. اهـ

والزمخشري، واسمه محمود بن عمر، ولقبه جار الله، ونسب إلى زمخشر، كسفرجل، قرية من قرى خوارزم.

- 
- (١) أصل الكلام والنقول لأبي حيان في «التذيل» ٨ / ١٤٤ وما بعدها.  
 (٢) ممن قال بهذا القول ابن عصفور، والذي في الطرة هو: «ولو قبل ما لا يصح عطفه»، تنكيثاً على قول ابن عصفور أيضاً بمنع قياس النصب فيما لا يصح عطفه؛ فابن عصفور اختار منع القياس فيما لا يصح فيه العطف، وفيما يراد فيه العطف المحض؛ «التذيل» لأبي حيان ٨ / ١٤٥.  
 (٣) «التسهيل» لابن مالك ص ١٠٠، وشرحه له أيضاً ٢ / ٢٦٢.  
 (٤) «الكتاب» لسيويه ١ / ٣١٠.  
 (٥) لتحقيق أقوال الثلاثة، والجواب عنها، ينظر «التذيل» لأبي حيان ٨ / ١٣٩ - ١٤٠.

## ❖ الاستثناء

قوله: «... ينتصب) بها وجوبا مطلقا».

أي: سواء تقدم على المستثنى منه أو تأخر، وسواء كان متصلا أو منفصلا، فالنصب لازم في جميع ذلك، إلا أن الشيخ أبا حيان يجيز الاتباع في الموجب، وحكى أنه لغة قوم، وحمل<sup>(١)</sup> عليه: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقيل: شربوا مؤول بالنفي<sup>(٣)</sup>؛ أي: لم يكونوا مني.

وقال الفراء: إلا قليل، مبتدأ حذف خبره؛ أي: لم يشربوا<sup>(٤)</sup>.

وقال قوم<sup>(٥)</sup> في: «إلا امرأتك» بالرفع: إنه مبتدأ، والجملة بعده خبر؛ قاله في المغني<sup>(٦)</sup>.

قوله: «(فرغ لغير مصدر به أكد) وأما قوله تعالى: «إن نظن إلا ظنا»، فمؤول بأن التقدير: ظنا ضعيفا، فيكون مصدرا نوعيا، قاله (د)<sup>(٧)</sup>.

قوله: «(وعن تميم فيه إبدال وقع) ... وحمل عليه الزمخشري<sup>(٨)</sup> قوله تعالى: «قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله».

(١) «التذيل» لأبي حيان ٢٠٣/٨ وما بعدها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤٧.

(٣) هذا اختيار ابن مالك «شرح التسهيل» ٢/٢٨١.

(٤) «شرح المصنف» ٢/٢٦٦، وتبعه ابن خروف، ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/٢٦٦؛ و«التذيل» لأبي حيان ٨/١٥٤.

(٥) منهم أبو حيان في «التذيل» ٨/١٥٥.

(٦) «المغني» لابن هشام ٢/٨٨.

(٧) وقاله أبو حيان «التذيل» ٨/١٧٤، وابن هشام في «المغني» ١/٣٠٩.

(٨) «الكشاف» للزمخشري ٥/٩٨.

يعني أنه أعرب الموصول فاعلا، ولفظ الجلالة بدل منه، والغيب مفعول به لـ «يعلم»؛ وخرجها الجمهور على أن الموصول مفعول به، والغيب بدل منه اشتمالي، ولفظ الجلالة فاعل «يعلم»، فرغ له<sup>(١)</sup>.

قوله: «(وعامل المتروك حذفه وجد) على رأي ... وخرج عليه قوله<sup>(٢)</sup>»:

تَنُوطُ التَّمِيمِ وَتَأْبَى الْغَبُ قَ مِنْ سِنَةِ النَّوْمِ إِلَّا نَهَارًا

خرجه الفارسي على أنه يريد: لا تغتذي الدهر إلا نهارا، فحذف «لا تغتذي»، وهو عامل في المستثنى منه المتروك، وهو الدهر.

وقال ابن مالك: وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد: تأبى الغبوق والصباح، فحذف المعطوف، وأبقى المعطوف عليه، وهو كثير<sup>(٣)</sup>.

وتنوط: تعلق؛ والغبوق: شرب العشي.

يصفها بالتنعم وكثرة الراحة، فهي تأبى أن تغتبق أو تتغذى بالعشي؛ لئلا يعوقها عن الراحة. اهـ من «د»؛ ومثل «د» للمسألة بحديث الموطأ في باب الطاعون: ((إذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا إلا فرارا))<sup>(٤)</sup> أي: إذا لم يكن خروجكم إلا فرارا منه. اهـ.

(١) ورجع ابن مالك أنه من الاستثناء التام المنفي المتصل، وعلّق الجار والمجرور بعامل غير «استقر» يشترك فيه الله تعالى مع غيره من المخلوقين مثل «يذكر»، أي: لا يعلم من يذكر في السموات والأرض... «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٢٨٨، و«المغني» لابن هشام ٢/ ١١١.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ٤٨، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٢/ ٢٧٠، و«التذيل» ٨/ ١٨٢.

(٣) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٢٧٠.

(٤) الرواية المشهورة في الموطأ والصحاح بدون «إلا»، ووقع في بعضها إثباتها، وتخريجها ما ذكره المؤلف، رحمه الله تعالى، «الموطأ» باب ما جاء في الطاعون، رقم ٣٣٢٩، و٣٣٣٠، و٣٣٣١، نح الأعظمي، ١٣١٦/٥، وما بعدها.

قوله: «(والعكس في مؤخر) مطلقا»

أي: سواء كان فاعلا أو مفعولا، نحو: غلبت مائة مومن مائة كافر إلا ثلاثين.

قوله: «واحكم مطلقا \* \* \* بالأولوية لما قد ارتفع»

أي: سواء تقدم، بعد إلا، الفاعل لفظا أو معنى على المفعول، ك: «ضرب  
إلا زيدا قومك أصحابنا»، برفع قومك، ونصب أصحابنا.

قال الرماني: إن استثنيت من قومك جاز، أو من أصحابنا لم يجز؛  
وكذا الأخفش<sup>(١)</sup>.

مثال المرفوع معنى: «ملكتُ إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا» بنصب أبناءنا  
وعبيدنا، وتشديد لام ملكتُ؛ فالاستثناء من لفظ الأبناء لارتفاعه معنى.

وسواء تأخر بعدها ما هو فاعل، كما لو قدمت أصحابنا في المثال الأول.

قوله: «(ودون تفرغ مع التقدم) أي: تقدم المستثنيات على المستثنى  
منه مطلقا»

أي: سواء كان ذلك في الإيجاب نحو: قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم،  
أو في النفي، نحو: ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا أحد.

قوله: «(وحكمها في القصد حكم الأول) ... وإلا فالاستثناء مما يليه  
على الأصح»

هو قول البصريين والكسائي: كل من الأعداد مستثنى مما قبله، وهكذا؛  
ومقابلته قول عباد بن سليمان الصيمري<sup>(٢)</sup>، بفتح الصاد والميم، وقد تضم،

(١) الأصول، لابن السراج ١/ ٣٠٢؛ و«التذيل» لأبي حيان ٨/ ٢٦١.

(٢) عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد، له كتاب النبصرة في النحو، أكثر أبو حيان =

وسكون الياء، وتبعه القاضي أبو يوسف: إن جميع المستثنيات من أصل العدد؛ وقول المغاربة<sup>(١)</sup> باحتمال كل من القولين؛ فالأقوال ثلاثة؛ قاله (ح)<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وانعت بالآ... الخ) حيث يصح الاستثناء على الأصح»

هو قول جماعة؛ وعليه، فلا يجوز: «عندي درهم إلا جيد» على الوصف؛ لأنه لا يجوز: «عندي درهم إلا جيداً» على الاستثناء؛ إذ لا يصح إخراج الجيد من الدرهم؛ لأنه يعمه وغيره، فيخرج<sup>(٣)</sup>؛ ويجوز: «عندي درهم إلا دائق» لأن الدرهم بمثابة الجمع في المعنى، باعتبار اشتماله على الدوائق، فصح إخراج الدائق منه؛ لأنه جزء منه، كما يخرج الواحد من العشرة مثلاً.<sup>(٤)</sup>

ومقابل الأصح قول ابن الحاجب: شرط وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء<sup>(٥)</sup>، وجعل من الشاذ قوله<sup>(٦)</sup>:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

= من النقل عنه، «بغية الوعاة» ٢/ ٤٩، ولم يذكر سنة وفاته، ورجح محقق كتاب التبصرة الدكتور فتحي أحمد مصطفى أن وفاته كانت أواخر القرن الرابع، أو أوائل الخامس «التبصرة» مقدمة المحقق ص ٩٠. (١) ممن صححه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٣٨٩؛ وعنه عبر أبو حيان في التذييل ببعض أصحابنا ٢٧٦/ ٨.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ٥٥٤، و«التذييل» لأبي حيان ٢٧٦/ ٨.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعل الأصوب زيادة «لا» النافية قبل قوله: «يعمه»، فيكون المراد أن الدرهم لا يعم الجيد وغيره، حتى يصح أن يخرج منه الجيد ويبقى غيره، بخلاف الدائق فإن الدرهم وإن لم يكن عاماً له ولغيره، فإنه بمنزلة الجمع له، فهو كالعام له تأويلاً، فصح استثناءه منه. والله أعلم. (٤) «المقتضب» للمبرد ٤/ ٤٢٢؛ «التذييل» لأبي حيان ٨/ ٢٩٦؛ و«المقاصد الشافية» للشاطبي ٨٣٩٣/ ٣.

(٥) «الكافية» لابن الحاجب ص ٢٦؛ و«المغني» لابن هشام ١/ ٩٤؛ و«معجم الهوامع» للسيوطي ٢/ ٢٧٠. (٦) البيت ينسب لعمر بن معديكرب، ولحضر مي بن عامر، وانظره في «الكتاب» ٢/ ٣٣٤، و«شرح التسهيل» ٢/ ٢٥٥، و«التذييل» ٨/ ٢٨٣.

واعلم أن «إلا» إنما يوصف بها وبتاليها جمع منكر وشبهه، فمثال الأول:  
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(١)</sup>، وهذه الآية ترجح مذهب ابن الحاجب؛  
إذ لا يجوز في «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ لأن التقدير حينئذ:  
لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا؛ وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة  
فيها الله لم تفسد؛ وليس ذلك مقصودا، ولا من جهة اللفظ أيضا؛ لأن «آلهة»  
جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، كما لو قلت: قام  
رجال إلا زيد لم يصح اتفاقا.<sup>(٢)</sup>

ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله<sup>(٣)</sup>:

أُنِيخْتُ فَأَلَقْتُ بِلَدَّةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامَهَا

فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس.

ومثال شبه الجمع قوله:

لَوْ كَانَ غَيْرِي، سُلَيْمِي، الدَّهْرَ غَيْرَهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ

ف«إلا الصارم» صفة ل«غيري»، وليس بجمع، ولكنه شبه بالجمع، من  
حيث صدقه على الثلاثة فما فوقها.

قال «د»: «فإن قلت: «لو» تدل على الامتناع، وامتناع الشيء: انتفاؤه،  
فيكون البديل بعدها ممكنا؟ رُدَّ بأن العرب لم تعتبر مثل هذا النفي؛ بدليل أنهم  
لا يقولون: «لو جاءني ديار لأكرمته» و«لو جاءني أحد أحسنت إليه»؛ ولو كانت  
بمنزلة النافي، لجاز ذلك.» انتهى.

(٢) «المغني» لابن هشام ١/ ٩٢-٩٣.

(١) سورة الأنبياء، الآية ٢٢.

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٠٤، وانظره في «الكتاب» ٢/ ٣٣٢، و«شرح التسهيل» ٢/ ٣٠٠،  
و«الخزانة» ٣/ ٤١٨.

واعترض «د» أيضا قول ابن هشام: «وذلك يقتضي بمفهومه الخ»<sup>(١)</sup>، فقال: «وليس ذلك صحيحا، وإنما المراد: لو كان فيهما آلهة عوضا عن كون الله فيهما لحصل الفساد.» اهـ منه بخ، وتغيير يسير.

ولم يشر ابن بون لهذا الخلاف؛ وإنما ذكرناه تكميلا للفائدة، وحرصا على تبين هذه المسألة.

قوله: «(واستن مجرورا بغير معربا) ولا يجوز فتحهما مطلقا خلافا للفراء» يعني: سواء أضيفت إلى معرب أو مبني؛ بل يجوز إذا أضيفت إلى مبني فقط، كقوله<sup>(٢)</sup>:

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غَصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ  
خلافا للفراء حيث أطلق.<sup>(٣)</sup>

قوله: «(وهكذا ألا يرى) على الأصح»

يعني: أنه يجوز: ما قام غير زيد وعمرو، بالرفع، على معنى: ما قام إلا زيد وعمرو؛ ويجوز: ما قام إلا زيد وعمرو، بالجر، على معنى: ما قام غير زيد وعمرو. واختلف في وجهه؛ وظاهر كلام سيبويه أن ذلك عطف على الموضع، وذهب الشلوبين إلى أن ذلك من باب التوهم.<sup>(٤)</sup> اهـ

(١) «المغني» لابن هشام ١/ ٩٢.

(٢) البيت لأبي قيس الأسلت، وقيل لغيره، انظره في «الكتاب» ٣٢٩، ٢، و«شرح التسهيل» ٢/ ٣١٣، و«الخزانة» ٦/ ٥٣٢؛ والأوقال: جمع وقل وهو ثمر الدوم اليابس، ويروى: «في سحوق» «التذيل» ٨/ ٣٤٣، والسحوق: ما طال من شجر الدوم.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٥٩٠-٥٩١.

(٤) «التذيل» لأبي حيان ٨/ ٣٤٤-٣٤٥.

ولم يذكر في التسهيل هذا التصحيح، ولم يذكره أيضا (ع)، ولا (د)؛ بل اقتصروا على الجواز. <sup>(١)</sup>

قوله: «(واستثن ناصبا بليس) فعلا» <sup>(٢)</sup> على الأصح

مقابله قول الفارسي بحرفيتها <sup>(٣)</sup>، واسمها عائد على البعض المفهوم من الكلية السابقة، على الأصح، فالتقدير في نحو: «قام القوم ليس زيدا»: ليس هو، أي: البعض القائم، زيدا؛ هذا قول جمهور البصريين <sup>(٤)</sup>؛ وقيل: عائد على المصدر المدلول عليه باللفظ ت ضمنا، عند الكوفيين؛ وقيل: على اسم الفاعل المفهوم من لفظ الفعل السابق، وهو قول سيويه. <sup>(٥)</sup>

قوله: «(وكخلا حاشا) على الأصح»

مقابله قول (س)، أنها جارة أبدا <sup>(٦)</sup>، وأنها حرف، فهي بخلاف عدا عنده أيضا.

### ✻ الحال

قوله: «(ولا أمنعه) مطلقا»

(١) «التسهيل» لابن مالك ص ١٠٦؛ وشرحه له أيضا ٣١٣/٢؛ و«المساعد» لابن عقيل ١/٥٩١-٥٩٢.

(٢) «التسهيل» لابن مالك ص ١٠٦.

(٣) صرح الفارسي في التعليقة على كتاب سيويه بأن ليس ولا يكون فعلين ١/٩٤.

(٤) إلا أن ابن مالك اختار أن اسمها محذوف، تبعا لابن العلي الإشبيلي، ومذهب البصريين أنه مضمَر،

وليس محذوفا، «التسهيل» لابن مالك ص ١٠٦، وشرحه له أيضا ٣١١/٢؛ و«التذيل» لأبي حيان

٨/٣٣١ وما بعدها؛ و«المساعد» لابن عقيل ١/٥٨٨،

(٥) «التذيل» لأبي حيان ٨/٣٣٠ وما بعدها؛ و«المساعد» لابن عقيل ١/٥٨٨، ولم يذكر مانسبه

المؤلف لسيويه، وذكره أبو حيان منسوبا لبعضهم.

(٦) قال ابن مالك: «وكون «حاشا» حرفا جارا هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيويه لفعليتها

والنصب بها، إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته» شرح التسهيل ٢/٣٠٦، ولينظر

«الإنصاف» للأنباري المسألة السابعة والثلاثون ١/٢٧٨.



أي: ولو في غير ما جوزه الكوفيون، من نحو: مررت يضحك بزيد، ومررت جالسة بها، ومررت جالسين بزيد وعمرو.<sup>(١)</sup> انتهى.

وأما سبقه المجرور بالإضافة، فممتنع، ولو غير محضة، فلا يجوز: هذا شارب ملتوتا السويق، بالخفض، وقال في شرح المفصل: إن كانت الإضافة غير محضة جاز التقديم، نحو: هذا شارب ملتوتا السويق، بالخفض؛ لأن الإضافة فيه بنية الانفصال، فلا يعتد بها، وإن كانت محضة لم يجز بإجماع. اهـ من «خ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(فجائز تقديمه) على الأصح، ولو فصل بالمبتدأ»

مقابل الأصح قول الجرمي: لا يتقدم على عامله المتصرف؛ وذهب الأخفش إلى منع تقديمه عليه إذا فصل بالمبتدأ، وهو المنكت عليه بلو.<sup>(٣)</sup>

قوله: «(وندر \*\* نحو سعيد مستقرا... الخ)»

وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّتٌ يَمِينِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾<sup>(٥)</sup>، بنصب مطويات، وخالصة؛ وقيل: مطويات معمول لـ «قبضته»، و«السموات» عطف على الضمير المستتر في «قبضته»؛ لأنها بمعنى: مقبوضة، وليست السموات مبتدأ، ويمينه خبره، كما قال الأخفش، بل «يمينه» معمول لمطويات، لا عاملها؛ وأما

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٣٣٦-٣٣٧.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ٥٩١.

(٣) «التذيل» لأبي حيان ٩/ ٨٤-٨٥؛ و«المساعد» لابن عقييل ٢/ ٢٦-٢٧؛ و«التصريح» للأزهري ١/ ٥٩٤.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٤٠.

«خالصة»، فخرَج على أنه معمول لصلة «ما»، وهي: «في بطون هذه الانعام»، فهي حال من الضمير المستتر فيها، والتاء فيه للتأنيث، باعتبار ما وقعت عليه من الأجنة. «<sup>(١)</sup> اهـ من «خ» بخ، وتقديم وتأخير.

قوله: «(والحال قد يجيء ذا تعدد \*\* لمفرد) على الأصح»

مقابله قول الفارسي وجماعة<sup>(٢)</sup> بمنع تعدد الحال المفرد، وقدرُوا في نحو: «رَجُلَانِ حَافِيَا»، أن الثاني صفة للأول، أو حال من ضميره، فيكون حالا متداخلة، لا مترادفة.<sup>(٣)</sup> اهـ.

«ولا جعل الأول للثاني، والثاني للأول، على الأصح»

مقابله قول ابن السراج، وابن يعيش: الأول للأول، قياسا على أحسن وجه، من اللف والنشر، قاله (د)<sup>(٤)</sup>.

وقال «ع»: «فإن خيف لبس تعين كون أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأولهما، تقليلا للفصل.»<sup>(٥)</sup>

وفي التمهيد خلاف هذا، فقال في مثل «لقيت زيدا مصعدا منحدرًا»: بجعل الأول للفاعل، والثاني للمفعول؛ والعكس يجوز، ما لم يكن لبس. «اهـ المراد منه»<sup>(٦)</sup>.

(١) «التصريح» للأزمري ٦٠٠ / ١.

(٢) منهم ابن عصفور: «المقرب» ١٥٥ / ١.

(٣) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣٤٩ / ٢؛ و«التذيل» لأبي حيان ١٣١ / ٩ - ١٣٢.

(٤) نقلا عن أبي حيان، «التذيل» ١٣٨ / ٩، ولينظر «الأصول» لابن السراج ٢١٨ / ١؛ و«شرح المفصل» لابن يعيش ٦ / ٢.

(٥) «المساعد» لابن عقيل ٣٥ / ٢.

(٦) نقله عنه أبو حيان في «التذيل» ١٣٧ / ٩.

قوله: «(وموضع الحال تجيء جملة)»

«وأما قوله تعالى: «فلما رآه مستقرا عنده» فمحمول على عدم التزلزل؛ قال في المغني: «معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص.»<sup>(١)</sup> وقال «د» أيضا: «وزعم ابن عطية أن مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر هنا.»<sup>(٢)</sup>

قوله: «(له المضارع اجعلن مسندا) على الأصح»

يعني أن المضارع المثبت الخالي من قد، إذا صحبه الواو، جعل خبرا لمبتدأ محذوف، كقولهم: قمت وأصك عينه، وقوله<sup>(٣)</sup>:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِرُهُمْ      فَجَوْتُ وَأَزَهْنُهُمْ مَالِكَا  
فتقديره: وأنا أصك، وأنا أرهنهم.

ومثل المضارع المثبت، ما نفى بلا، كقراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾<sup>(٤)</sup>، بتخفيف النون؛ أي: وأنتما لا تتبعان.

ومقابل الأصح ما ذكره «د»، ونصه: «وأشار المصنف بقوله: «على الأصح»<sup>(٥)</sup>، إلى الخلاف المذكور في المسألة، وذلك أن ابن عصفور حكم بالشذوذ، والجرجاني، بضم الجيم الأولى، لم يجعل الواو للحال، بل جعلها

(١) «المغني» لابن هشام ١٠٦/٢.

(٢) ينظر المغني أيضا ١٠٦/٢؛ و«المحرر الوجيز» لابن عطية ٢٦١/٤.

(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولي، وانظره في «شرح التسهيل» ٣٦٧/٢، و«التذيل» ١٨٠/٩، و«شواهد العيني» ١١٥٢/٣.

(٤) سورة يونس، الآية: ٨٩.

(٥) التسهيل» لابن مالك ص ١١٣.

للعطف؛ ويرد الأول وروده في التنزيل؛ والثاني تعذره حيث يكون السابق جملة طلبية نحو: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾، بتخفيف النون، كما مر. <sup>(١)</sup> انتهى.

ومفهوم المنفي بلا أن المنفي بلم حكمه حكم الاسم، فيكون بالواو، وبالضمير، وبأحدهما؛ وزعم ابن خروف أنه لا بد فيها من الواو <sup>(٢)</sup>، ويرده قوله تعالى: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ <sup>(٣)</sup>، وهو كثير جدا، خلافا لابن عصفور في زعمه أن وقوع [تفعل] <sup>(٤)</sup> حالا قليل جدا.

والمنفي بلما، كالمنفي بلم، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ <sup>(٥)</sup> وقول الشاعر <sup>(٦)</sup>:

فَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً      وَحَدَرْنَا كَالدَّرِّ لَمَّا يُثْقَبُ

قوله: «(وليس للجملة مهما تكشف) على المشهور»

يقابله قول الشلوبيني: إنها بحسب ما تفسره <sup>(٧)</sup>، فتارة يكون لها محل، وتارة لا يكون لها؛ فهي في نحو: زيداً ضربته، لا محل لها؛ إذ المحذوفة المفسرة استئنافية، فتكون جملة التفسير كذلك؛ وهي في نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ <sup>(٨)</sup>، ونحو: زيد الخبز أكله، بنصب الخبز، في محل رفع؛ لأن المحذوف في الآية خبر إن، وفي المثال، خبر المبتدأ، وكلاهما في محل رفع،

(١) «المقرب» لابن عصفور ١/ ١٥٤؛ و«التصريح» للأزهري ١/ ٦١٣.

(٢) «التذيل» لأبي حيان ٩/ ١٨١.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٢٥.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «أن وقوع» لم تفعل» حالا قليل» أو: «أن وقوع المنفي بلم حالا قليل»

(٥) سورة التوبة، الآية: ١٦.

(٦) البيت بلا نسبة في «الخصائص» ١/ ٢٢، و«لسان العرب» ١١/ ٥٧٢ (قول).

(٧) «التذيل» لأبي حيان ٩/ ١٩٤؛ و«المنفي» لابن هشام ٢/ ٦٥؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢/ ٤٩.

(٨) سورة القمر، الآية: ٤٩.

فيكون مفسرهما كذلك؛ ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: زيدا الخبز [يأكله] <sup>(١)</sup>؛ قال الشاعر <sup>(٢)</sup>:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ      [وَمَنْ لَا نُحِزُّهُ يُنْسِي مِنَّا مُفَرَّعًا]  
فظهر الجزم.

قال ابن هشام: «وجملة الاشتغال، لا تسمى في الاصطلاح مفسرة، وإن حصل فيها تفسير؛ لأن المفسرة، لا بد أن تكون فضلة، وهي فيما ذكر غير فضلة.» <sup>(٣)</sup>

### ❖ التمييز

قوله: «(واجرر بمن) التبعية على الأظهر»  
مقابله قول سيويه <sup>(٤)</sup>: إنها زائدة.

### ❖ حروف الجر

قوله: «(وما رووا من نحو ربه فتى) والضمير معها على الأصح ملازم للإفراد والتذكير»

هو مذهب البصريين، وحكى الكوفيون <sup>(٥)</sup> جواز مطابقتها، نحو: ربها امرأة، وربها رجلين، وربهم رجال، وربهن نسوة؛ قاله «خ» <sup>(٦)</sup>.

(١) هكذا في المخطوط، بالمضارع، والصواب اسم الفاعل «أكله»، حتى يكون مفردا، ويظهر فيه الرفع على الخبرية. انظر «المغني» لابن هشام ٢/ ٦٥؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢/ ٤٩.

(٢) البيت لهشام المري، وقيل لغيره، وانظره في «الكتاب» ٣/ ١١٤، و«شرح التسهيل» ٤/ ٧٤، و«الخزانة» ٩/ ٣٨. (٣) «المغني» لابن هشام ٢/ ٦٤-٦٥.

(٤) صرح سيويه في الكتاب أنها زائدة لمعنى التبعض «الكتاب» ٥/ ٢٢٥؛ وبقي قول ثالث، وهي أنها للجنس، وهو قول ابن هشام، ولينظر «الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٦٣٤، و«التصريح» للأزهري ١/ ٦٢٥.

(٥) «شرح الجمل» لابن عصفور ١/ ٥٢٤؛ و«التسهيل» لابن مالك ٣/ ١٨٤؛ و«التذيل» لأبي حيان (٦) «التصريح» للأزهري ١/ ٦٣٦. ٣٠٦/١١

قوله: «(وقد تأتي لبدء الأزمنة) على الأصح<sup>(١)</sup>»

هو قول الكوفيين<sup>(٢)</sup>، واستدلوا بالآية، وهي: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي الحديث: ((مُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ))<sup>(٤)</sup>، وقول النابغة<sup>(٥)</sup>:

تُخَيِّرُنَ مِنْ أَزْمَانٍ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَّبْنَنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومقابله قول أكثر البصريين<sup>(٦)</sup>، وحملوا هذه الأدلة على حذف مضاف، والتقدير في الآية: تأسيس أول يوم؛ وفي الحديث: من صلاة الجمعة؛ وفي البيت: من استمرار أزمان؛ وكذلك ما أشبهها؛ قاله «خ»<sup>(٧)</sup>.

قوله: «(كما لباغ من مفر) ... وخرج<sup>(٨)</sup> عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأَى الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٩)</sup>»

وقيل<sup>(١٠)</sup>: الأصح نبأ من نبأ المرسلين، فهو من حذف الموصوف، وبقاء

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٣١.

(٢) «التذيل» لأبي حيان ١١ / ١٢٠، ووافقهم الأخفش والمبرد وابن درستويه، «التصريح» للأزهري ١ / ٦٣٨، وارتاب فيه الفارسي، فقال: «إن كثر قيس عليه، وإن لم يكثر تقول»، «شرح الجمل» لابن عصفور ١ / ٥٠٧.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٠٩.

(٤) هذا جزء من حديث رواه البخاري، برقم ١٠١٦.

(٥) ديوان النابغة ص ٤٥، وانظره في «شرح التسهيل» ٣ / ١٣٢، و«شواهد العيني» ٣ / ١٢١٦، و«المغني» ٤ / ١٣٨، و«الخزانة» ٣ / ٣٣١.

(٦) «شرح الجمل» لابن عصفور ١ / ٥٠٥، وما بعدها.

(٧) «التصريح» للأزهري ١ / ٦٣٨.

(٨) زيادة «من» في الإثبات هو قول الأخفش من البصريين، واختاره ابن مالك، وهو رأي الكسائي وابن جني أيضا، «شرح التسهيل» ٣ / ١٣٨.

(٩) سورة الأنعام، الآية: ٣٥.

(١٠) «التذيل» لأبي حيان ١١ / ١٤٥، و«المقاصد الشافية» للشاطبي ٣ / ٦٠٢، و«التصريح» للأزهري ٢ / ١٢٧.

صفته؛ لأن المحذوف في الآية خبر إن، وفي المثال خبر المبتدأ<sup>(١)</sup>، وكلاهما في محل رفع.

قوله: «لانتها حتى» مطلقاً

أي: حتى وإلى لانتها غاية ما قبلهما، زمانية أو مكانية؛ فمثال حتى في الزمان: ﴿سَلَّمْهُنَّ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٢)</sup>، ومثالها في المكان قوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكن غزيت لهم فلا زال عنها الخير مجذودا

ومثال إلى في الزمان: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾<sup>(٣)</sup>، ومثالها في المكان: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾<sup>(٤)</sup>.

«وإلا فالظاهر في حتى الدخول، وفي إلى عدم الدخول مطلقاً»

وقيل بالدخول مطلقاً؛ وقيل بعدمه مطلقاً؛ وقيل بالتفصيل في كونه من جنس ما قبلها فيدخل، ومن غير جنسه فلا يدخل؛ فالأقوال أربعة.<sup>(٥)</sup>

قال السيوطي: فمثال ما ليس من الجنس: «إنه لينام الليل حتى الصباح»<sup>(٦)</sup>؛ والسُّيُوطِي، بضم السين، اسمه عبد الرحمان، نسب إلى سيوط، قرية بمصر.

(١) هكذا في المخطوط، والصواب أن المحذوف من الآية فاعل «جاء»، وتكون «من» بيانية، وأما المثال فالمراد به ما ورد في الطرة وهو قولهم: «قد كان من مطر»، فيكون المحذوف فاعل «كان»؛ لأنها تامة، والتقدير: كان شيء، أو كائن، وتكون «من» للتبويض، انظر «شرح الجمل» لابن عصفور ٥٠١/١، و«التذيل» لأبي حيان ١١/١٤٦.

(٢) سورة القدر، الآية: ٥٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١.

(٥) «التذيل» ١١/٢٤٢ ثم ٢٤٥ وما بعدها، وانظر تفصيل الأقوال الأربعة في «معجم الهوامع» للسيوطي ٤٢٩/٢.

(٦) «معجم الهوامع» للسيوطي ٤٢٩/٢.

قوله: «(ومثل مع ومن وعن بها اقطع) مطلقا»

أي: سواء كان بعد السؤال، نحو: ﴿فَتَشَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup>، أو لا، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّمَاءُ بِالسَّيْمِ﴾<sup>(٢)</sup>.

واعلم أن في مجيء الباء بمعنى «عن» ثلاثة أقوال: قيل: لا تكون بمعناها مطلقا<sup>(٣)</sup>؛ وقيل: تكون به مطلقا<sup>(٤)</sup>؛ وقيل: تكون به بعد السؤال فقط<sup>(٥)</sup>.

قوله: «(وزائدا لتوكيد) «مثل» على الأصح، نحو: «ليس كمثله شيء»»

أي: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم يقدر كذلك لصار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم إثبات المثل، وهو محال؛ وقيل: الكاف غير زائدة، والزائد مثل<sup>(٦)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾<sup>(٧)</sup>، قيل: إنها زائدة هنا، لتفصيل الكاف من الضمير<sup>(٨)</sup>.

قال في المغني: «القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت»<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة الفرقان، الآية: ٥٩. (٢) سورة الفرقان، الآية: ٢٥.

(٣) وهو قول معظم البصريين «شرح الجمل» لابن عصفور ١/ ٥١١-٥١٤؛ و«التذيل» لأبي حيان ١٩٧/ ١١.

(٤) وهو ظاهر المصنف في الألفية والتسهيل وشرحه؛ لأنه لأطلق فو موافقة الباء لعن، ولم يقيد، ينظر «التسهيل» ص ١٤٥؛ و«شرحه» ٣/ ١٥١-١٥٢.

(٥) نسبة أبو حيان للكوفيين «التذيل» لأبي حيان ١١/ ١٩٦؛ ولينظر «مع الهوامع» للسيوطي ٢/ ٤٢١.

(٦) نقله أبو حيان عن بعضهم، وقال: «ليس بشيء» ١١/ ٢٥٩؛ وبه قال البغوي «تفسير البغوي» ٤/ ١٤٠، ونسبه القرطبي لثعلب «الجامع» للقرطبي ١٦/ ٨.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٨) قاله ابن هشام في المغني ورده، «المغني» لابن هشام ١/ ١٩٨.

(٩) «المغني» لابن هشام ١/ ١٩٨.



وقيل: الكاف والمثل، لا زائد منهما، ثم اختلف، ف قيل<sup>(١)</sup>: مثل بمعنى الذات؛ والمعنى: ليس كذاته شيء؛ وقيل<sup>(٢)</sup>: الكاف اسم مؤكد بمثل، كما عكس ذلك من قال<sup>(٣)</sup>:

[وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلَ] فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَاكُولٍ

قوله: «(واستعمل اسما) اختيارا على الأظهر»

هو قول الأخفش<sup>(٤)</sup>؛ ومقابله قول سيبويه<sup>(٥)</sup>: لا يكون اسما إلا في الضرورة.

قوله: «(وإن يجرا في مضي فكمين \*\* هما) على الأصح»

وقال (د): «وذهب بعضهم إلى أنهما إذ ذاك اسمان مضافان، محتجا بثبوت الاسمية في الرفع، والأصل عدم الاشتراك.»<sup>(٦)</sup>

قوله: «(ويما قلل قليلا مثل رب) على الأشهر»

هو ما ذهب إليه في التسهيل، ونصه: «وقد يحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل.»<sup>(٧)</sup>

«ع»: «فمعنى:

[فَلَيْتَن صِرْتَ لَا تُجِيرُ جَوَابًا] لَيْمًا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ<sup>(٨)</sup>

(١) ذكره النسفي في تفسيره ٢٤٧/٣. (٢) «المغني» لابن هشام ١٩٨-١٩٩.

(٣) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه، ص ١٨١، ونسبه سيبويه لحميد الأرقط، «الكتاب» ٤٠٨/١، وانظره في «المغني» ٢٢/٣، و«التذيل» ٣٩/٦.

(٤) «التذيل» لأبي حيان ٢٦٢/١١؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢٧٧/٢.

(٥) «الكتاب» لسيبويه ٤٠٨/١. (٦) ذكر هذا الاستدلال أبو حيان في «التذيل» ٣٤٢/٧.

(٧) «التسهيل» لابن مالك ص ١٤٧.

(٨) البيت لصالح بن عبد القدوس، «الخزانة» ٢٢١-٢٢٢، وانظره في «شرح التسهيل» ١٧٢/٣، و«التذيل» ٢٦٩/١١، و«توضيح المقاصد» ٧٧١/٢، و«شواهد العيني» ١٢٧٦/٣.

لربما. <sup>(١)</sup> انتهى.

ورده بالمغني، بأن الأظهر أن الباء للتعليل، بالعين، وأن «ما» مصدرية، وأن المناسب في البيت التكثير. <sup>(٢)</sup>

قوله: «(وحذفت رب فجرت بعد بل... الخ) وليس الجربهن على الأصح» قال في التسهيل: «وليس الجرب بالفاء وبل باتفاق، ولا بالواو، خلافا للمبرد ومن وافقه». <sup>(٣)</sup> اهـ فانظر مع ما في الطرة <sup>(٤)</sup>.

وقال في المغني: «الفاء حرف مهمل، خلافا للكوفيين في قولهم: إنها ناصبة في نحو: ما تأتينا فتحدثنا، وللمبرد: إنها جارة في نحو قوله: فمثلك حبلى قد الخ، فيمن جر مثلك والمعطوف». <sup>(٥)</sup> اهـ؛ فانظره مع ما في التسهيل. <sup>(٦)</sup>

وقال الأشموني: «وفي الارتشاف: وزعم بعض النحويين أن الجرب هو بالفاء، وبل، لنيابتها مناب رب» <sup>(٧)</sup>

(١) «المساعد» لابن عقيل ٢ / ٢٨١.

(٢) «المغني» لابن هشام ١ / ٣٢٣-٣٢٤.

(٣) «التسهيل» لابن مالك ص ١٤٨؛ وشرح له أيضا ٣ / ١٨٩.

(٤) «تقريب طرفة ابن بون» ١ / ٤١١، والنظر فيها لأنه يومم الخلاف فيها جميعا، وإنما الخلاف في الواو، وقد حكى ابن مالك الاتفاق على أن الجرب برب بعد الفاء وبل، وحكاها ابن عصفور أيضا، نقله عنه أبو حيان في التذييل ١١ / ٣١٦؛ وابن عقيل في «المساعد» ٢ / ٢٩٦.

(٥) «المغني» لابن هشام ١ / ١٨٠.

(٦) ذكر لأبو حيان أن من عدها من حروف الجرب فقد وهم، «التذييل» ١١ / ٣١٦؛ وقال ابن عقيل في «المساعد»: «فمن عد الفاء وبل من حروف الجرب فهو واهم أو متجاوز» ٢ / ٢٩٦، وقال ناظر الجيش في «التمهيد»: «ولا أعلم خلافا بين النحويين في ما ذكرته، إلا أبا العباس المبرد، فإنه قال: إن الواو بمنزلة ارب» ٦ / ٣٠٥٨.

(٧) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢ / ٣٥٠؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ٤ / ١٧٤٦.

قوله: «(وغير ما زيد أو استثنى لعل) على الأصح»

اعلم أن هذه المسألة غير منظومة من التسهيل، بل ذكرها الأشموني خاتمة بحروف الجر، فعقدها ابن بون رحمه الله تعالى؛ ولم يذكر الأشموني<sup>(١)</sup> خلافا في عدم تعلق لعل؛ وكذلك صاحب المغني<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض النسخ: «(وبعد ما زيد أو استثنى) على الأصح»<sup>(٣)</sup>

وهو الصواب؛ ومقابله قول الجر جاني أن خلا وعدا، موضعهما نصب، وهما معلقان بالفعل أو شبهه، كسائر حروف الجر، فيكونان في موضع المفعول به، كمررت بزيد، إلا أن تعديتهما على جهة السلب<sup>(٤)</sup>.

### ❖ القسم

قوله: «(لله مسندا وغيره علم) على الأصح، وخرج عليه قوله: ولقد علمت لتأتين منيتي الخ»

مقابل الأصح قول ابن عصفور<sup>(٥)</sup>: ولا تكون علم للقسم إلا مع اسم الله تعالى، ورد عليه بالبيت، وخرج على أن [الفاعل به]<sup>(٦)</sup> القلوب قد تجاب بما يجاب به القسم، وذلك لإفادتها التحقيق؛ قاله في المغني.

(١) «شرح الأشموني مع حاشية الصبان» ٣٥٥ / ٢. (٢) «المغني» لابن هشام ١٠٢ / ٢.

(٣) هذا هو الموجود في المطبوعة، ولم يشر محققها إلى وجود ما يخالفه فيما اعتمده من المخطوطات، «تقريب طرة ابن بون» ٤١٣ / ١.

(٤) «المغني» لابن هشام ١٥٣ / ١، و«التصريح» للأزهري ٥٦٤ / ١.

(٥) نسبه في «التذيل» لابن خروف «التذيل» لأبي حيان ٣٣٢ / ١١، وذكر محقق الطرة أن قوله: «على الأصح» موجود في نسخة ابن عبد الودود فقط، وفي غيرها: «خلافا لابن خروف»، «تقريب طرة ابن بون» ٤١٥ / ١.

(٦) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «وخرج على أن أفعال القلوب قد تجاب...»، وهو الموجود في المغني ٦٣ / ٢.

قوله: «(وجرّ بالبا وأضفه) مطلقاً»

أي: مع اللام ودونها؛ إما إلى ظاهر وإما إلى مضمّر، كـ«لعمرك»، و«لعمرك».

قوله: «(ونافيا مضارعا مجردا) كثيرا مع ذكر القسم، نحو: «تالله تفتؤا» وقليلًا مع حذفه، كقوله<sup>(١)</sup>:

وَقُولِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تُلَاقُونَهُ حَتَّى يَتُوبَ الْمَنَحَلُّ

أي: لا تلاقونه<sup>(٢)</sup>؛ وقيل: لا قسم فيه<sup>(٣)</sup>.

قوله: «(وجير دون قسم بها أجب) على الأصح»

لم يذكر في التسهيل<sup>(٤)</sup>، ولا في المغني، ولا في القاموس<sup>(٥)</sup>، قول باختصاصها بالقسم، كما توهم في هذه العبارة، فلعلها من زيادة الناس<sup>(٦)</sup>، أو يقال: إن التصحيح راجع لقوله: «أجب» دون معموله الذي هو «دون قسم»، وحينئذ فيكون لقولين أشار لهما المغني<sup>(٧)</sup>:

أحدهما: أنها اسم بمعنى «أبدا»، فهي ظرف أبدا.

(١) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٩٩، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٣/ ٢١١، و«التذيل» ١١/ ٢٨٨، و«الخزانة» ١٠/ ٩٩.

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢١١.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ٢/ ١٩؛ ومثل أبو حيان في الارتشاف بهذا البيت للحذف في غير القسم ٥/ ٢٤٢١.

(٤) «التسهيل» لابن مالك، ص ١٥٤.

(٥) «القاموس» للفيروز آبادي ص ٣٧٠، مادة (جير).

(٦) هذا التصحيح الذي أنكره المؤلف لا وجود له في الطرة المطبوعة، ولم يشر محققها إلى وجوده في نسخة من النسخ التي اعتمدها في التحقيق، «تقريب الطرة» ١/ ٤٢٦.

(٧) «المغني» لابن هشام ١/ ١٤٠.

الثاني: أنها اسم بمعنى حقا، فهو مصدر مؤكد للجمله؛ وعلى هذين القولين، فليست.<sup>(١)</sup>

### ❁ الإضافة

قوله: «(وقد تزال منه تاء) وجعل منه الفراء<sup>(٢)</sup> ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِيهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>» وذلك لأنه لم يثبت عنده أن الغلب مصدر كالغلبة. ومقابل الجعل أنهما مصدران، فلا حذف.

قوله: «(ومطلقا تنحذف اضطرارا)»

أي: في التثنية والجمع، كقوله<sup>(٤)</sup>:

وَلَسْنَا إِذَا تَابُونَ سِلْمًا بِمُذْعِنِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَّا إِنْ نُسَالِمَ نُسَالِمَ

«وخرج عليه قوله<sup>(٥)</sup>:

هُمَا خُطْنَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ»

صواب العبارة: «وروي عليه قوله».

قوله: «(وبعض الأسماء يضاف أبدا) إما لجمله أو لمفرد مطلقا»

راجع لهما؛ أي: سواء كانت الجملة اسمية، أو فعلية، وذلك كحيث؛ وسواء

(١) هكذا انتهى هذا الفصل في المخطوط، وواضح أن قيه سقطا، لعله: «وعلى هذين القولين، فليست حرف جواب».

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٢٥؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٨٠١.

(٣) سورة الروم، الآية: ١٠١.

(٤) فائله مجهول، وانظره في «شرح التسهيل» ١/ ٧٢، و«التذيل» ١/ ٢٨٢.

(٥) البيت لتأبط شرا، «الحماسة» ١/ ٧٢، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٢/ ١٥٧، و«التذيل»

١/ ٢٤٢، و«شواهد العيني» ٣/ ١٣٨٧.

كان المفرد ظاهراً، أو مضمرأ، وهو كثير، كغير، وسوى، وكل، وبعض، وأي، وقصارى، وحمادى.

قوله: «(وإن ينون يحتمل \*\* أفراد إذ) باقية على بنائها على الأصح»  
مقابله قول الأخفش أن الكسرة فيه للإعراب، لا لالتقاء الساكنين، ورد بقولهم<sup>(١)</sup>: «يومئذا»، بفتح وتنوين، وقوله<sup>(٢)</sup>:

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَاكَ<sup>(٣)</sup> أَمْ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِیحٌ  
بكسر الذال منونا.

قوله: «(وألزموا إذا إضافة إلى \*\* جمل الأفعال) خاصة»  
وأما قوله<sup>(٤)</sup>:

أَقُولُ لَعَبْدَ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَيْنِ شَمْسٍ وَهِيَ شِم  
وقوله<sup>(٥)</sup>:

إِذَا بِأَهْلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا قَدَاكَ الْمُدَّرَعُ

- 
- (١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٥١؛ و«التذيل» لأبي حيان ٧/ ٢٩٤-٢٩٥.  
(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/ ٦٨ والخزانة ٣/ ١٤٧؛ واللسان ١٥/ ٤٦٢ (إذا)، وانظر الشاهد في «التذيل» ٧/ ٢٩٥، و  
(٣) هكذا في المخطوط، والذي في كل كتب النحو التي رجعت إليها، وشروح الشواهد وإعرابها، وكتب اللغة، «طلاك» بدل «طلاكك».  
(٤) البيت لتميم بن رافع المخزومي، «شرح الشواهد الشعرية» في أمات الكتب النحوية» لمحمد شراب ٣/ ٧٩، وانظر الشاهد في «المغني» ٣/ ٤٨٩، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي ٢/ ٦٨٢.  
(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤١٤، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٢/ ٢١٣، و«التذيل» ٧/ ٣١٦، و«المغني» ٢/ ٧٣.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(١)</sup> و﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنَّنُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، فمؤولات بأن «سقاؤنا» فاعل «وهى» مقدر، دل عليه وهى الظاهر، والتقدير: لما وهى سقاؤنا، أي: انشق؛ و«باهلي» مرفوع بكان التامة مقدر؛ و﴿السَّمَاءُ﴾ مرفوعة ب«انشقت» مقدر، دل عليه انشقت الظاهر؛ وأما ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنَّنُونَ﴾، فلتحقق الوقوع نزل المستقبل منزلة الماضي، وهو من قبيل «إذ»، وهو يضاف للجملتين<sup>(٣)</sup>؛ وعلى هذا يخرج قوله<sup>(٤)</sup>:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ [بِمُغْنٍ فَيَلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ]

قوله: «(ولا تضاف لمفرد معرف \*\* أيا) مطلقا»

أي: سواء كانت شرطية أو استفهامية، أو موصولة، أو صفة.

قوله: «(وآية أضف \*\* له مجردا) لا بإضمار ما على الأصح»

هو قول سيبويه<sup>(٥)</sup>؛ ومقابله قول ابن جني أنها تضاف إلى المفرد، نحو:

﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ﴾<sup>(٦)</sup>، وقال: إن الأصل في قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) سورة الانشقاق، الآية: ٥١. (٢) سورة الذاريات، الآية: ١٣.

(٣) قاعدة الظروف عند سيبويه أن ما كان منها مشبها لـ «إذ» في المعنى، وهو الدلالة على الماضي، أعطي حكمها، فيضاف للجملتين، وما كان كـ «إذا» في المعنى، وهو الدلالة على المستقبل، أعطي حكمها، فلا يضاف إلا للجملة الفعلية فقط، ينظر «الكتاب» لسيبويه ٣/ ١١٩؛ و«التصريح» للأزهري ١/ ٧٠٣؛ وظاهر الآية أن الظرف «يوم» كـ «إذا» لأنها تتحدث عن يوم القيامة، فحقه أن لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية، فتأولوها بأن المضارع، لتحقيق وقوعه، صار كالماضي، فجازت إضافته إلى الجملة الاسمية. (٤) البيت لسواد بن قارب الأسدي، يخاطب رسول الله ﷺ، انظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٢٥٨، و«التذيل» ٤/ ٢٨٢، و«المغني» ٥/ ٢٠١.

(٥) «الكتاب» لسيبويه ٣/ ١١٧-١١٨. (٦) سورة البقرة، الآية: ٢٤٨.

(٧) البيت للأعشى «الكتاب» ٣/ ١١٨، وليس في ديوانه، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٢٥٩، و«المغني» ٥/ ٢٠٥، و«الخزانة» ٦/ ٥١١-٥١٢.

بِأَيَّةٍ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا [كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا]

إقدامكم<sup>(١)</sup> كما في قوله<sup>(٢)</sup>:

[أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا] بِأَيَّةٍ مَا تُحِبُّونَ<sup>(٣)</sup> الطَّعَامَا

وفيما قاله حذف موصول حرفي غير «أَنَّ»، وبقاء صلتته، وهو غير ممكن في قوله<sup>(٤)</sup>:

[أَلِكُنِّي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً] بِأَيَّةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا

على معناه في المغني<sup>(٥)</sup>.

قوله: «(إِذَا الَّذِي أَضِيفَا \* \* لَهُ بَنِيته فلا تحيفا)»

وخرج عليه قوله<sup>(٦)</sup>:

[فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ] وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بِشَرِّ

تقدم الكلام عليه في «ما ولا».

قوله: «(وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَنَقْلٌ) فِيهَا حِينَئِذٍ عَلَى الْأَصَحِّ»

أشار به إلى أن القول بأن فتحها وكسرها قبل الساكن مفرعان عن لغة السكون هو الأصح؛ ومقابله أنهما مرتبان على لغة السكون والفتح.

(١) أي بتقدير «ما» المصدرية، «شرح التسهيل» لابن مالك ٢٥٩/٣.

(٢) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق، «شرح أبيات المغني» للبغدادى ٢٧٧/٦، وانظر الشاهد في

«شرح التسهيل» ٢٥٩/٣، و«المغني» ٤٠٨/٦، و«الخزانة» ٥١٨/٦.

(٣) هكذا في المخطوط، وكذا في المغني، وفي بعض المراجع التي رجعت إليها: «ما يحبون».

(٤) البيت لعمر بن شأس، «الكتاب» ١٩٧/١، وانظره في «شرح التسهيل» ٩٦/٣، و«المغني»

٢٠٥/٥، و«شواهد العيني» ١٤٥٥/٣.

(٥) «المغني» لابن هشام ٢٠٧/٥.

(٦) تقدم البيت في «فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس»



## ❖ المضاف إلى ياء المتكلم

قوله: «(وكل ما أضيف لليا أعربا على الأصح)»

اعلم أن في إعراب المضاف للياء فيه <sup>(١)</sup> أربعة مذاهب:

مذهب الجمهور: أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال كلها.

الثاني: أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة، وفي الجر بكسرة ظاهرة، وفي المثنى مطلقا، وفي الجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر <sup>(٢)</sup>.

وهذان القولان يحتملهما البيت.

الثالث: أنه مبني؛ وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب <sup>(٣)</sup>.

الرابع: أنه لا معرب ولا مبني؛ وإليه ذهب ابن جني <sup>(٤)</sup>.

وهذان القولان هما مقابل الأصح.

## ❖ إعمال المصدر

قوله: «(وحملوه مضمرا) على الأصح»

اعلم أنهم اختلفوا في المنصوب بعد المصدر المبدل من الفعل، هل هو منصوب به، أو بالفعل المبدل منه، والأول مذهب سيبويه <sup>(٥)</sup> والأخفش <sup>(٦)</sup>

(١) هكذا في المخطوط، والصواب إسقاط لفظ «فيه»، ليستقيم الكلام.

(٢) «التسهيل» لابن مالك ص ١٦١؛ وشرحه له أيضا ٢/٢٧٩.

(٣) وهو الظاهر من قول الزمخشري «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/٢٧٩.

(٤) «الخصائص» لابن جني ٢/٣٥٦.

(٥) «الكتاب» لسيبويه ١/١١٥-١١٦.

(٦) «التسهيل» لابن مالك، ص ١٤٣؛ وشرحه له أيضا، ٣/١٢٥ وما بعدها.

والزجاج<sup>(١)</sup>، وعليه فلا يتقدم معموله، ولا يتحمل الضمير، وعلى الثاني يتقدم ويتحمل الضمير، وهو قول محمد بن يزيد المبرد<sup>(٢)</sup>، وأبي سعيد السيرافي<sup>(٣)</sup>، بكسر السين؛ انظر (د)<sup>(٤)</sup>.

قوله: «(وما بتابع والاجنبي فصل... الخ) على الأصح»

خلافًا لمحمود بن عمر الزمخشري<sup>(٥)</sup>، تمسكا بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (٨) **يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ** (٦)، والصواب أن الظرف متعلق بمحذوف<sup>(٧)</sup>؛ أي: يرجعه يوم تبلى السرائر، ولا ينصب بقادر؛ لأن قدرته لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره؛ قاله في المغني<sup>(٨)</sup>.

#### ❖ إعمال اسم الفاعل

قوله: «(إن كان عن مضيه بمعزل) وإن فقد بعض الشروط لم يعمل في المفعول به على الأصح»

هو كلام مجمل، وتفصيله:

إن كان ألزم الماضي، أو موصوفا لم يعمل؛ ومقابله قول علي<sup>(٩)</sup>: يعمل؛ وأما: ﴿بَسِطْ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾<sup>(١٠)</sup> فمؤول بأنه حكاية حال<sup>(١١)</sup>؛ قال الزمخشري:

(١) «معاني القرآن» للزجاج ٥٠ / ٢. (٢) «الكامل» للمبر ١٥٠ / ١.

(٣) «شرح الكتاب» للسيرافي ٤٤٦ / ١ - ٤٤٧.

(٤) وقاله أبو حيان أيضا في «التذيل» ١١ / ١٠٩ - ١١٠.

(٥) «الكشاف» للزمخشري ٧٣٥ / ٤. (٦) سورة الطارق، الآية: ٠٩.

(٧) «شرح التسهيل» لابن مالك ١١٤ / ٣. (٨) «المغني» لابن هشام ٦١٩ / ٢ - ٦٢٠.

(٩) «التسهيل» لابن مالك ص ١٣٧؛ و«التذيل» لأبي حيان ٣٢٤ / ١٠.

(١٠) سورة الكهف، الآية: ١٨.

(١١) «التذيل» لأبي حيان ٣٢٥ / ١٠؛ و«المغني» لابن هشام ٣٤٦ / ٢ - ٣٤٧.

«معنى حكاية الحال، أن تقدر ما وقع في الزمان الماضي واقعا في حالة التكلم، كما في قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

قيل: وإنما يفعل هذا في الفعل الماضي [...] <sup>(٢)</sup> للمخاطب، وتصوره للتعجب منه.

وأما «فاقد خطباء»<sup>(٣)</sup>، فعلى إضمار: فقلت فرخين<sup>(٤)</sup>.

وأما غير المعتمد على نفي أو استفهام، فلا يعمل خلافا للأخفش والكوفيين<sup>(٥)</sup>.

قوله: «(وإن يكن صلة ال ففي الماضي \*\* وغيره) على الأصح»

مقابله قول الرماني: لا يعمل حينئذ إلا في الماضي؛ وقول الأخفش: إن ما بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ وقول قوم: إنه منصوب بفعل محذوف<sup>(٦)</sup>.

قوله: «(وهو لنصب ما سواه مقتضي) كغيره على الأصح»

هو قول السيرافي: إن غير العامل، إذا أضيف لمفعوله الأول، ينصب الثاني؛ ومقابل قول السيرافي قول الجمهور: إن «النصب بعامل محذوف»<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٢) بياض في الأصل، نحو أربع كلمات، ولعل الساقط هو: «الماضي الذي يراد تقريبه للمخاطب»

(٣) أي في قول الشاعر:

إذا فاقدُ خطباءُ فرخين رجعتُ ذكرتُ سُلَيْمَى في الخليط المُرَايل.

(٤) «شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٤.

(٥) «التذيل» لأبي حيان ١٠/ ٣٢٠؛ ونسبه في التسهيل وشرحه للأخفش فقط، «التسهيل» ص ٤٤، و«شرحه» ١/ ٢٧٣.

(٦) ذكر الأقوال الثلاثة المقابلة للأصح في التسهيل ص ١٣٧، ولينظر «التذيل» لأبي حيان ٣/ ٥٩، وما بعدها، و ١٠/ ٣٣٤، وما بعدها.

(٧) رجع ابن مالك قول الجمهور في شرح التسهيل ٣/ ٧٨، ولينظر «التذيل» ١٠/ ٣٢٩، وما بعدها، فقد أفاض في مناقشة القولين.

قوله: «(واجرر أو انصب تابع الذي انخفض) على الأصح»

مقابله قول سيبويه<sup>(١)</sup>: لا يجوز مراعاة محل المجرور، وعليه؛ فهل يقدر فعل للمنصوب؛ لأنه الأصل في العمل، أو وصف منصوب، لأجل المطابقة؟ قولان؛ قاله في «شافي الغليل»<sup>(٢)</sup>.

### ❖ أبنية أسماء الفاعلين

قوله: «(وناب نقلا عنه ذو فعيل) وفاعل مطلقا»

أي: مع وجود مفعول، نحو: «في عيشة راضية»، وفقده، نحو: ناقة عائذ، وهي الحديثة العهد بالتاج؛ لأن أولادها تعوذ بها، هذا ما ظهر لي في معنى هذا الإطلاق، ولم يذكره «ع» ولا «د»<sup>(٣)</sup>، ولا صاحب فتح الأقفال<sup>(٤)</sup> حين تكلم على ما ينوب عن مفعول؛ ويحتمل أنه من زيادة الناس.<sup>(٥)</sup>

### ❖ الصفة المشبهة باسم الفاعل

في أنها تدل على الحدث، أي: الفعل وفاعله، وأنها تؤنث، وتثنى وتجمع مطلقا؛ أي: وإن كانت مجردة، بخلاف التفضيلية.

### ❖ التعجب

قال «د»: «هو انفعال يحدث بالنفس عند الشعور بأمر يجهل سببه»<sup>(٦)</sup>؛ ومن ثم قيل: «إذا ظهر السبب بطل التعجب»، ولهذا أيضا لا يجوز على الله تعالى؛

(١) «التصريح» للأزهري ٢/ ١٩-٢٠، ولينظر «المقرب» لابن عصفور ١/ ١٢٥-١٢٧.

(٢) هو كتاب للشيخ انجبان بن محمد الشنقيطي، جد المؤلف، (ت ١١٦٠ هـ) شرح به ألفية بن مالك، ولم يطبع بعد، حسب علمي. والله أعلم.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ٢/ ٢٠٨-٢٠٩. (٤) فتح الأقفال، لبحرق ص ١٧٤-١٧٦.

(٥) وليس موجودا كذلك في النسخة المطبوعة، ولم يذكر محققها وجوده في إحدى النسخ التي اعتمدها؛ «تقريب طرة ابن بون» ٢/ ٤٨٨.

(٦) «التصريح» للأزهري ٢/ ٥٧؛ وحاشية الصبان ٣/ ٢٣.

لأنه عالم الغيب والشهادة، لا تخفى عليه خافية، وما ورد في كلامه منه، عَزَّوَجَلَّ، نحو: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾<sup>(١)</sup>، مصروف إلى المخاطب؛ أي: يجب أن يتعجب العباد منه.

ثم للتعجب ألفاظ كثيرة تدل عليه، نحو: ناهيك به، والله دره، وواها له، وويله رجلا، ويا للماء، ومنه قوله، ﷺ، لأبي هريرة: ((سبحان الله إن المؤمن لا ينجس))<sup>(٢)</sup>، لكن المبوب عليه في هذا الباب: «فعل وضع لإنشاء التعجب»<sup>(٣)</sup>، وهو إما الواقع في قولك: ما أفعله، أو في قولك: أفعل به. اهـ.

قوله: «(قبل مجرور بيا) زائدة على الأصح»

مقابله قوله يحيى، ومحمود، والزجاجي، وابن كيسان وخروف، والزمخشري<sup>(٤)</sup>: إن الباء للتعدي؛ وتظهر ثمرة الخلاف في ما ذكره في التسهيل، في أنه قال<sup>(٥)</sup>: «ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة لأفعل، لزمه على الأول الرفع وعلى النصب». <sup>(٦)</sup> قال (د)<sup>(٧)</sup>: «ولا حجة لدعوى النصب في قوله<sup>(٨)</sup>:

لَقَدْ طَرَقْتُ رِحَالَ الْحَيِّ سَلْمَى      فَأُبْعِدُ دَارَ مُرْتَجِلٍ مَزَارَا

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٥.

(٢) رواه البخاري، برقم ٢٨٥، ومسلم برقم ٣٧١.

(٣) «الكافية» لابن الحاجب ص ٤٩؛ وشرحها للرضي ٢٢٧/٤ - ٢٢٨.

(٤) «التذيل» لأبي حيان ١٨٦/١٠ - ١٨٧.

(٥) قاله في شرح التسهيل، وليس في التسهيل ٣/٣٥.

(٦) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «وعلى الثاني النصب»، ولفظ ابن مالك في شرح التسهيل:

«ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير «أن» بعد أفعل لزمه أن يرفع، وعلى مذهب الفراء

يلزمه النصب» ٣/٣٥.

(٧) قاله ابن مالك في شرح التسهيل أيضا ٣/٣٥؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢/١٥٠.

(٨) قائله مجهول، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/٣٥، و«التذيل» ١٠/١٩٣.

لاحتمال كون «أبعد» دعاء، أي: أبعد الله دار مرتحل من محبوبه؛ كأنه يحث نفسه على الإقامة على منزل طرقت فيه سلمى؛ لأنه صار بطروقها مزارا.

قوله: «(وصفهما من ذي ثلاث) إلا أفعل عند سيبويه<sup>(١)</sup> مطلقا»

سواء كانت همزته ناقلة له من لزوم إلى تعدية، كأكرم زيد عمرا، فتقول: ما أكرم زيد لعمرو، أو غير ناقلة كأظلم الليل، فتقول: ما أظلم الليل.

قوله: «(وغير ذي وصف يضاهي أشهلا) على الأصح»

قال (د): «وفي ما كان يعبر عن فاعله بأفعل فعلاء قولان: المنع لجمهور البصريين، والجواز للأخفش وبعض الكوفيين.

وقال بعض الكوفيين: يجوز في البياض والسواد، دون غيرهما من الألوان؛ روي عن الكسائي أنه سمع: ما أسود شعره<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(ومصدر العادم بعد ينتصب...) صريحا إن كان غير منفي، ولا مبني للمفعول، وإلا فمؤول»

المراد بالمصدر المؤول هنا ما قابل الصحيح، وستقف إن شاء الله على مثاله، ولا بد من الكلام على المسألة:

اعلم أنه إذا وجد في كلمة ستة أمور مجتمعة وهي: كونها فعلا، وكون ذلك الفعل مثبتا، وكونه متصرفا، وكونه مصوغا للفاعل، وكونه ذا مصدر مشهور، وكونه يقبل التفضيل؛ وانتفى معها واحد من أربعة أمور: التمام، والتجرد، والثلاثية، وانتفاء كون اسم الفاعل أفعل فعلاء، توصل إلى التعجب بأن يؤخذ مصدر تلك الكلمة،

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٤٦/٣.

(٢) «التذيل» لأبي حيان ١٠/٢٣٢-٢٣٣.

ويضاف إلى المتعجب منه، وينصب ذلك المصدر، بعد «ما أفعل»، ويجر بالباء بعد «أفعل»، نحو: ما أشد استخراج زيد، وأشدد باستخراج عمرو.

فأما غير الفعل نحو: زيد حمار، فلا يتوصل إلى التعجب منه ألبتة، ومثله الفعل الجامد، وكذلك ما لا يقبل التفضيل؛ وأما الفعل المنفي، والمبني للمفعول، وذو المصدر الشاذ، فلا يؤتى بعد «ما أفعل» و«أفعل» إذا توصل بهما إلى التعجب منهن، بمصدرهن الصريح، بل يجاء بالفعل مع أن المصدرية، أو ما، فتقول: «ما أشد أن ضُرب زيد»، أو «ما ضُرب» و«ما أكثر أن لا يأتينا زيد» و«ما أكثر أن يدع زيد الشر» و«أن يذر»، وهذا هو مرادهم هنا بالمؤول.

وأما الناقص، فإن قلنا: له مصدر، جئنا به؛ فقلنا: «ما أشد كون زيد غيورا»؛ وإن قلنا: لا مصدر له، جئنا بالمصدر المؤول؛ أي: لا خلاف أن الناقص يقع صلة للحرف المصدرية: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>، فتقول: «ما أبلغ ما كان زيد واعظا». واعلم أن المصدر المؤول لا يمنع من غير الثلاثة المذكورة، بل يجوز مع غيرها، ويجب معها.

### ❖ نعم وبیس

قوله: «(فعلان) على الأصح»

مقابله قول الكوفيين باسميتهما، مستدلين بما أوله البصريون، من نحو: «نعم السير على بیس العیر»، و«ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرها سرقة»، وقوله<sup>(٢)</sup>:

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ      بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.

(٢) قائل البيت مجهول، وانظره في «شرح الجمل» ١/ ٥٩٨، و«شرح التسهيل» ٣/ ١٠٥، و«شواهد العيني» ٤/ ١٥٠٣.

أما الأولان: فعلى إضمار: ولد<sup>(١)</sup> مقول فيهما ذلك؛ وأما البيت: فمحمول على أنه جعل نعم اسما أضيف إلى طير، وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية.

قال (د): «وهذا الذي سلك «المص» في حكاية الخلاف في نعم وبيس، هل هما فعلان أو اسمان، طريقة سلكها كثيرون؛ وسلك ابن عصفور طريقة أخرى، حررها في تصانيفه المتأخرة، قال: ولم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبيس من قولك: نعم الرجل زيد، وبيس الرجل زيد، وأشبه ذلك فعلان، وأن المرفوع بعدهما فاعل لهما، وإنما الخلاف بين الكوفيين والبصريين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن: نعم الرجل «كلمة، وكذلك «بيس الرجل»، وذهب الكسائي إلى أن قولك: «نعم الرجل»، اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا، وبرق نحره، ف«نعم الرجل» عنده اسم للممدوح، و«بيس الرجل» اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل نقلتا عن أصلهما وسمي بهما؛ وذهب الفراء إلى أن الأصل في «نعم الرجل زيد»، و«بيس الرجل عمرو»، هو «رجل بيس الرجل عمرو»، فحذف الموصوف الذي هو «رجل»، وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبيس مقامه، فحكم لها بحكمه، ف«نعم الرجل» و«بيس الرجل» عنده، رافعان لزيد، كما أنك لو قلت: ممدوح زيد، ومذموم عمرو، لكان زيد مرفوعا ب«ممدوح»، وعمرو مرفوعا ب«مذموم»، على ما هو مقرر عند الكوفيين، في رفع المبتدأ والخبر.<sup>(٢)</sup> اهـ.

قال أيضا: «وفي البسيط: من قال إنيما اسمان، فما بعدهما هو عندنا فاعل، ينبغي أن يكون تابعا عندهم لنعم، إما بدل أو عطف بيان، فالمعنى: الممدوح

(١) هكذا في المخطوط، ولا بد من زيادة ليصح المعنى، وهي: «فعلى إضمار: ولد وبغير مقول فيهما...»

(٢) نقله الدماميني عن أبي حيان في «التذيل» ١٠ / ٧٤-٧٥.



الرجل زيد؛ قلت: وهذا التخريج على غير نقل ابن عصفور عن القائلين بالاسمية، كما عرفته فيما تقدم. «اه كلام (د)»<sup>(١)</sup>.

قوله: «(ويرفعان مضمرًا) على الأصح»

مقابله قول علي الكسائي وتلميذه يحيى الفراء أن المرفوع في نحو: نعم امرأ هرم... الخ، هو الفاعل، وما قبله حال عند الأول، تمييز؛<sup>(٢)</sup> قال «د»: «والصحيح رأي الجمهور، بدليل قولهم: نعم الرجل كان زيد، فأدخلوا عليه الناسخ»<sup>(٣)</sup>.

وفي التسهيل: (ويضمر)، يعني فاعل نعم وبیس (ممنوع الاتباع)؛ قال «د»: «فإن قلت: قد سمع: «نعم هم قوما أنتم»، و«بيس هم قوما أنتم»، فأتبع الفاعل المضمر، ضرورة أن «أنتم» تأكيد؛ قلت: هو شاذ، لا يلتفت إليه»<sup>(٤)</sup>. اه كلام «د». وبه تعلم أن قول بعض الطرر: «لا يتبع على الأصح»<sup>(٥)</sup>، ليس على ما ينبغي.

قوله: «(ويذكر المخصوص)»

وأما: ﴿يُنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> فمؤول بأن الذين صفة لقوم، والمخصوص محذوف؛ أي: مثل هؤلاء؛ وإن قدرنا ﴿الَّذِينَ﴾ مخصوصا، فهو بتقدير مضاف أي: بيس مثل القوم مثل الذين.<sup>(٧)</sup>

(١) نقله عنه في التذييل أيضا ٧٦/١٠.

(٢) هكذا في المخطوط، والظاهر أن فيه سقطا هو: «حال عند الأول، تمييز عند الثاني»؛ ينظر «التذييل» لأبي حيان ١٠٦/١٠.

(٣) «التذييل» لأبي حيان ١٠٧/١٠.

(٤) «جمع الهوامع» للسيوطي ٣/٣٠؛ و«شرح الأشموني» ٤٦/٣.

(٥) «تقريب طرة ابن بون» ٥٠٠/٢.

(٦) سورة الجمعة، الآية: ٥٥.

(٧) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/١٩؛ و«التذييل» لأبي حيان ١٣٩/١٠.

قوله: «(الفاعل ذا) على المختار»<sup>(١)</sup>

وهو قول سيبويه<sup>(٢)</sup>؛ ومقابله قولان:

أحدهما: أن «حب» ركب مع «ذا» فغلبت الفعلية، فالمجموع فعل، والمخصوص، فاعل [الفاعل]<sup>(٣)</sup>، وهو قول أبي الحسن الأخفش، وخطاب، وابن درستويه<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أنهما ركبا، وغلبنا الاسمية، فهما مبتدأ، وما بعدهما، هو المخصوص، خبر، وهو للمبرد، وابن السراج، ونسب للخليل وسيبويه<sup>(٥)</sup>.

### ❖ أفعل التفضيل

قوله: «وهو الوصف المبني على أفعل تحقيقا أو تقديرا، لزيادة صاحبه على غيره في الحدث المشتق منه»

فيدخل فيه خير وشر، لكونهما في الأصل: أخير وأشر.

قال ابن هشام: «ولو سموه أفعل الزيادة لكان عندي أولى؛ لأن التفضيل، وإن كان في الأصل من الفضل الذي هو الزيادة، إلا أنه يرد كثيرا مستعملا بمعنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح، وإن كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق، بدليل: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾<sup>(٦)</sup>، ولكنه في العرف، متى لم

(١) «التسهيل» لابن مالك ص ١٢٩.

(٢) «شرح الجمل» لابن خروف ٥٩٩/٢؛ و«شرح التسهيل» لابن مالك ٢٣/٣.

(٣) هكذا في المخطوط، والكلمة إما زائدة أو أنها هكذا «الفعل»، بإسقاط الألف ليصح المعنى.

(٤) الذي في «التذيل» أن قول ابن درستويه هو قول أبي علي وابن كيسان وابن برهان وابن خروف وابن مالك، وهو الذي اختاره في الطرة، ١٠/١٥٤-١٥٥.

(٥) «التسهيل» لابن مالك ص ١٢٩، وشرحه له أيضا ٢٣/٣، وممن نسب لسيبويه الربيع؛ «التذيل» لأبي حبان ١٠/١٦١.

(٦) سورة النحل، الآية: ٧١.

يتقيد برزق ونحوه، لا يراد به إلا ما قدمنا، وحينئذ فلا يشمل نحو: زيد أجمل من عمرو، وأحمق منه؛ ثم إن حقيقة فضله جعله فاضلا؛ لأنه نسب إلى الفضل، وأنت إذا قلت: زيد أعلم، إنما نسبته إلى الزيادة في العلم، ولم تجعله أنت زائدا، فقد استعملت «فضله» بمعنى: «نسبه إلى الفضل»، وهو مستعمل، لكنه خلاف الوضع الأصلي؛ لأن معنى: «فضل»، بالتخفيف، زاد، ومعنى: «فضل» بالتشديد، جعله زائدا، كفرح زيد، وفرحته، فيكون «فضله» مثل عدله، وفسقه.

قوله: «(وحذف همز أخير هنا كثر) وشذ حذف الهمز من غيرهما مطلقا»

أي: في بابي التفضيل والتعجب، كقوله<sup>(١)</sup>:

مَا شَدَّ أَنْفَسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا يُحْيِي الذَّمَّارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ

وقوله<sup>(٢)</sup>:

مُنِعْتُ شَيْئًا فَأَكْثَرْتُ الْوُلُوعَ بِهِ وَحَبُّ شَيْءٍ عَلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

قوله: «(وأفعل التفضيل صله أبد \*\* ... بمن) التجاوزية»

أي: بمعنى «عن»، على الأظهر<sup>(٣)</sup>؛ مقابله أنها للابتداء، وعليه عباد بن سليمان الصيمري<sup>(٤)</sup> وأما قوله<sup>(٥)</sup>:

(١) قائل البيت مجهول، وانظره في «الزاهر» للأباري ٢٥٣/١، و«المخصص» لابن سيده ٢٠٦/٤، و«التذيل» ٢٢٢/١٠.

(٢) البيت للأحوص الأنصاري في ديوانه، ص ١٥٣، ولفظه: «وزادني كلفا في الحب أن منعت \*\* وحب شيء إلى الإنسان ما منعنا»، وبهذا اللفظ أورده في «شرح التسهيل» ٥٣/٣، و«التذيل» ٢٥٣/١٠.

(٣) «شرح التسهيل» لابن مالك ١٣٥/٣.

(٤) وهو مذهب المبرد، ومذهب سيبويه أيضا، إلا أنه قال: إنها لا تخلو عن معنى التبعيض، «التذيل» لأبي حيان ١٢١/١١ و١٢٨، وما بعدها.

(٥) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه، ص ٢٣٦، ونسبه الجوهري في الصحاح لسعد القرقرة، ١٣٧٢/٤، (سدف)، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٥٧/٣، و«التذيل» ٢٦٢/١٠.

نحن بفرس الودّي أعلمنا [منا بركض الجياد في السّدَف]  
وقول الأعشى<sup>(١)</sup>:

ولست بالأكثر منهم حصي [وإنما العزة للكائر]  
فمؤولان، إما بتقدير أن الإضافة في الأول، و«أل» في الثاني، زائدتان، وإما  
بتقدير «أفعل» بعدهما؛ أي: أعلمنا أعلم منا، وبالأكثر أكثر منهم.  
قوله: «(لا بد أن يشارك المفضولا)»

وأما نحو قولهم: الصيف أحر من الشتاء، والعسل أحلى من الخل، فمؤول،  
قال «خ»: في [...] «<sup>(٢)</sup> من وجيز كلامهم: الصيف أحر من الشتاء؛ أي: أبلغ في  
حره من الشتاء في برده؛ وعلى هذا يؤول: العسل أحلى من الخل، ونحوه مما  
جاء على ذلك». اهـ كلام «د»

قوله: «(وإن يك المنكر) ... وجوبا على الأصح»

اعلم أن هذه المسألة مما اضطرب فيه أقلام العلماء؛ قال (خ): «ويلزم في  
المضاف إليه أن يطابق الموصوف، نحو: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل  
رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين،  
والهندات أفضل نساء».

وأما نحو: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup> فالتقدير أول فريق كافر. اهـ منه بخ.

(١) البيت للأعشى في ديوانه، ص ٩٤، وانظره في «شرح التسهيل» ٥٨/٣، و«توضيح المقاصد»  
٩٣٧/٢، و«المغني» ١٨٢/٦.

(٢) بياض في الأصل بمقدار كلمتين، وقد حصل للناسخ خطأ هنا، فنسب القول أولا للأزهري، ثم نسب  
آخره للدمايني، وقد بحثت في التصريح، فلم أظفر به، وأما الدمايني فليس في الجزء المطبوع منه  
هذا النقل، فلعله من كلامه في باب «أفعل التفضيل».

(٣) سورة البقرة، الآية: ٤١.

وقال بعد هذا ما نصه: «وقال محمد بن مسعود بن زكي في كتاب البديع: النكرة المضاف إليها اسم التفضيل، يجب إفرادها، نحو: أنت أفضل رجل، ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، وذلك هو القياس؛ لأن النكرة تميز له، وقد خفضت بالإضافة، فأشبهت مائة رجل، وقد أجازوا قياسا، لا سماعا، أن تشني وتجمع، نحو: أنتم أفضل رجلين، وأنتم أفضل رجال.»<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال في التسهيل: «وإن كان المضاف إليه مشتقا، جاز إفراده، مع كون الأول غير مفرد.»<sup>(٢)</sup> أي: وجازت المطابقة.

قال (د): «فالإفراد كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، وقد اجتمع الأمران في قوله<sup>(٣)</sup>:

فَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَالْأَمُّ طَاعِمٌ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعٍ

ثم قال: «ومفهوم كلام المصنف: «إن كان المضاف إليه مشتقا»، أنه إن كان جامدا وجبت المطابقة، وهو قول الجمهور، وأجاز المبرد: «الزيدون أفضل رجل»، ومفهومه أيضا أن المطابقة بالنسبة إلى المفرد متعينة، فلا تقول: زيد أفضل عالمين، أو علماء.

فإن قلت: يرد عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، فجمع المضاف إليه، مع أن الموصوف مفرد؛ قلت: أجيب عنه بأن الإنسان جنس، فله لفظ ومعنى، فاعتبر اللفظ في رددناه، والمعنى في سافلين، وحسن ذلك كونه فاصلة. اهـ من «د» بخ<sup>(٥)</sup>.

(١) «التصريح» للأزمهرى ٢/ ١٠١-١٠٢، ونسب التقدير المذكور للمبرد.

(٢) «التسهيل» ص ١٣٤، وشرحه ٣/ ٦٢.

(٣) قائل البيت مجهول، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٦٢، و«التذيل» ٢/ ٢٧٩.

(٤) سورة التين، الآية: ٥.

(٥) انظر «التذيل» ٢/ ٢٧٩-٢٨٠.

## ❖ النعت

قوله: «(يتبع في الإعراب... الخ) وفي البذل محذوف وفاقا للجمهور» وانظر لم يرجع الوفاق؟ والذي ظهر لي أنه راجع للبذل فقط، كما سيبين لك، إن شاء الله، قال «د»: «وأما البذل فالأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه نظير العامل في المبدل منه.» ثم قال: «ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي وابن الحاجب والزمخشري أن العامل في البذل هو العامل في المبدل منه؛ لأن المتبوع في حكم الطرح، فكأن عامل الأول باشر الثاني.»<sup>(١)</sup>

وأما عطف النسق ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف، وهو قول سيبويه.

والثاني: أنه مقدر بعد العاطف، وهو قول السيرافي وابن جني، بكسر الجيم.

الثالث: أن العامل حرف العطف بالنيابة، وهو بعيد لعدم اختصاصه بأحد القبيلين: الاسم والفعل، كما هو حق العامل.

وأما النعت والتوكيد والبيان ففيها ثلاثة أقوال:

الأول: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وهو قول سيبويه.

الثاني: أن العامل فيها معنوي، وهو كونها تابعة، كما في الابتداء، بالنسبة إلى المبتدأ، وبالنسبة إليه وإلى الخبر على ما مر؛ وهو قول الأخفش.

(١) ينظر «التصريح» للأزهري ١٠٧/٢-١٠٨، و«مع الهوامع» للسيوطي ١٤١/٣-١٤٢.

الثالث: أن عامل التابع نظير العامل في المتبوع، لا نفسه، وهو قول جماعة.  
أه من [...] <sup>(١)</sup> بخ، وتغيير يسير.

وتحصل مما تقدم أن مذهب سيبويه: أن العامل في التوابع، وهو العامل في متبوعاتها؛ إلا أن النسق بواسطة الحرف؛ فصواب العبارة: «والعامل فيها هو العامل في متبوعها على الأصح».

قال [...] <sup>(٢)</sup>: «قال الرضي: فائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع، عند من قال: العامل في الثاني غير العامل في الأول، وامتناعه عند من قال: العامل فيها هو العامل في الأول».

قوله: «(معمول تابع آخر)»

وحمل عليه الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ <sup>(٣)</sup>، قال «د»: «جوز الزمخشري في الآية ثلاثة أوجه:

أحدها، وهو الذي بدأ به: أن «أنفسهم» يتعلق بـ«بليغا»، والمعنى: قل لهم قولاً مؤثراً في قلوبهم، أي: عدهم بالقتل والاستئصال ونحوه، إنما يتأتى على رأي الكوفيين.

الثاني: أنه يتعلق بـ«قل»، أي: قل في معنى أنفسهم الخبيثة أن الله تعالى مطلق على ما فيها من النفاق، فطهروها منه.

(١) المنقول عنه غير واضح في المخطوط، وأغلب الظن أنه الدماميني، والجزء الذي شرح فيه الدماميني هذا الوضع لم يطبع بعد، ولينظر «التذيل» لأبي حيان ١٢ / ١٧٠، و«شرح الكافية» للرضي ٢٧٨ / ٢ وما بعدها، و«مع الهوامع» للسيوطي ٣ / ١٤١-١٤٢.

(٢) القائل غير واضح في المخطوط، والعبارة المنقولة موجودة في شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٨٢.

(٣) سورة النساء، الآية:

الثالث: أنه يتعلق بـ «قل» أيضا، لكن على معنى: قل لهم في أنفسهم، خاليا بهم، لأن النصيحة في السر أنجح»<sup>(١)</sup>.

قوله: «(وليعط في التعريف والتشكير) مطلقا»

أي: سواء كان حقيقيا، نحو: جاء زيد الكريم، أو مجازيا، نحو: جاء زيد الكريم أبوه. اهـ.

وجعلوا منه: ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقيل: ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾، بدل من ﴿أَخْرَانِ﴾، لا نعته. اهـ.

وجعل منه: ﴿وَبِئْسَ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُّمَزَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> الَّذِي جَمَعَ مَا لَا وَعَدَدَهُ. وقيل: ﴿الَّذِي﴾ بدل.

قوله: «(وجامدا بين به أو أبدله) وجوبا على الأصح»

قال في التسهيل: «وإن كان جامدا محضا فهو عطف بيان على الأصح»<sup>(٤)</sup> ومقابله قول أكثر المتأخرين: إنه نعت، ودعاهم إلى ذلك أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وهو غير صحيح؛ وممن ذهب إلى أنه عطف بيان الزجاج، وابن جني، وابن السيد، والسهيلي.<sup>(٥)</sup>

وقال ابن عصفور: «إن من حمله على النعت، لحظ فيه معنى الاشتقاق، فكأنه قال: مررت بهذا الحاضر، ومن حمله على البيان لحظ جموده»<sup>(٦)</sup> اهـ

(١) «الكشاف» للزمخشري ٥٢٧/١، ولينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك ٢٨٨/٣، و«البحر المحيط»

لأبي حيان ٦٩١/٣، و«المساعد» لابن عقيل ٣٨٣/٢، و«مع الهوامع» ١٤٤/٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: (٣) سورة الهمزة، الآية: ١٠١.

(٤) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ١٧٠.

(٥) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣٢٠-٣٢١، و«الارتشاف» لأبي حيان ١٩٣٤/٤.

(٦) «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور ٢٩٧/١.



فقوله: «على الأصح»، راجع لقوله: «بين به أو أبدله»، فليس في التسهيل، ولا (د).

قوله: «(واقطع أو اتبع) أو اجمع بينهما بشرط تقدم المتبع على الأصح» قال (د): «ولا يجوز تقديم المقطوع وتأخير المتبع، وجوز ذلك بعضهم، وصححه صاحب البسيط، وروى بيت «خرنق» برفعهما، ونصبهما، ونصب الثاني، وعكسه.»<sup>(١)</sup> اهـ

و«خرنق»، بكسر المعجمة والنون: امرأة شاعرة<sup>(٢)</sup>، أخت طرفة لأمه، وبيتها المشار إليه هو:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ      سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُرُزِ  
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُغْتَرِكٍ      وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

### ❖ التوكيد

قوله: «(بالضمير موصلا)»

وجعل منه: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾<sup>(٤)</sup>؛ قال في المغني: «والصواب أنها، يعني: «كلا»، بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر، بدل كل، جائز، إذا كان مفيدا للإحاطة، نحو: قمتم ثلاثكم، وبذل الكل لا يحتاج لضمير، ويجوز في كل إيلاء العوامل إذا لم يتصل بها الضمير، نحو: جاءني كل القوم، فيجوز مجيئها بدلا، بخلاف: جاءني كلهم، فلا يحسن إلا في الضرورة،

(١) ينظر «التذيل» لأبي حيان ١٢ / ٢٩١.

(٢) هي خرنق بنت بدر بن هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، وقيل: عمته. «الخرانة» ٥ / ٥٥، وانظر الشاهد في «الكتاب» ١ / ٢٠٢، و«شرح التسهيل» ٣ / ٩٨.

(٤) سورة البقرة، الآية:

(٣) سورة غافر، الآية:

هذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرجها ابن مالك على أن «كلا» حال، وفيه ضعفان: تنكير كل، بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: «مررت بهم كلا»، أي جميعاً؛ وتقدم الحال على عاملها الظرف. <sup>(١)</sup> اهـ

وقال في الآية الثاني: «ولو كان «جميعاً» توكيداً لقليل جميعه، ثم التوكيد بجميع قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، والصواب: أنه حال. <sup>(٢)</sup> اهـ  
وأما قوله <sup>(٣)</sup>:

[كَمْ قَدْ ذَكَّرْتَكْ لَوْ أُجْزِيَ بِذِكْرِكُمْ] يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

فقليل: استغنى فيه بمثل الظاهر الأول، عن ضميره؛ وقيل: من باب: «مررت برجل كل رجل»، فهو نعت، لا توكيد <sup>(٤)</sup>.

قوله: «(وبعد كل) لا قبلها على الأصح»

مقابله ما قاله في الارتشاف أن البداءة بكل على أجمع، من باب الأولوية <sup>(٥)</sup>.

قوله: «(أكدوا بأجمعاً... الخ) بلا عطف على الأصح»

قال الأشموني: «لا يجوز عطف بعضها على بعض، فلا يقال: قام زيد نفسه وعينه، ولا: جاء القوم كلهم وأجمعون، وأجازه بعضهم، وهو قول ابن الطراوة. <sup>(٥)</sup> اهـ

(١) كلام المغني منقول بغير ترتيب، «المغني» لابن هشام ٢١٣/١.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ص ١٣٤، وانظره في «شرح التسهيل» ٢٩٢/٣، و«المغني» ٨٨/٣.

(٣) القول الأول لابن مالك، ورجحه ابن هشام، والثاني لأبي حيان؛ «شرح التسهيل» لابن مالك ٢٩٢/٣؛ و«التذيل» لأبي حيان ١٢/١٨٨؛ و«المغني» لابن هشام ٢١٣/١.

(٤) الذي في المطبوع من «الارتشاف» قوله: «وإذا اجتمعت ألفاظ التحقيق بدأت بالنفس ثم بالعين مرتباً، وقيل على طريق الأحسن، أو ما هو للشمول بدأت، ثم بأجمع مرتباً، وقيل عن طريق الأولوية»، ويظهر أن فيه سقطاً، وأصل الكلام: «... بدأت بكل، ثم بأجمع» «الارتشاف» لأبي حيان ٤/١٩٥١.

(٥) «شرح الأشموني» مع حاشية الصبان ١١٣/٣.

قلت: وبه تعلم أن الخلاف أعم مما في الطرر.

قوله: «(جمعاهما كذا...) على الأصح»

هذا نص السهيلي، قال (د): «وذلك أن الفراء لم يجز في «أجمعين» و«جمع» إلا التوكيد، وأجاز في مفرديهما الحال، وأجاز ابن درستويه حالة «أجمعين»، وهو الحق؛ لصحة الحديث: ((فصلوا جلوسا أجمعين))، وممن صحح النصب القاضي عياض، قال: إنه حال، وقيل: هو توكيد لضمير منصوب محذوف، أي: أعنيكم أجمعين، وهو مبني على جواز حذف المؤكد؛ ولا يجيز البصريون الحالية في شيء من هذه الألفاظ؛ لأنها معارف، وكلام (المصر) يوهم أنه لا خلاف في «أجمع»، و«جمعاء»، وليس كذلك.»<sup>(١)</sup> اهـ.

فائدة: ابن درستويه: بضم الدال المهملة، والراء؛ وعياض: بكسر العين وتخفيف الياء آخر الحروف.

قوله: «(لن تفيدا) \* \* \* جمعا كمجتمعة توكيدا) وأجاز الشلوبيني في أجمع، وحمل عليه قوله<sup>(٢)</sup>»:

أرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ [وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ]

ويحتمل أنه توكيد للنكرة على مذهب الكوفيين، قاله «د»<sup>(٣)</sup>.

قلت: إنما يتأتى هذا الاحتمال على القول بالاطلاق في توكيد النكرة، أي: سواء كانت مؤقتة أم لا، وقد نقله ابن مالك في شرح التسهيل.<sup>(٤)</sup>

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢٩٥/٣، و«التذيل» لأبي حيان ١٢/١٩٩-٢٠٠.

(٢) البيت لحميد الأرقط، وانظره في «الخصائص» ٢/٣٠٩، و«شرح التسهيل» ٢٩٥/٣.

(٣) وذكر أبو حيان وجهًا ثالثًا، وهو كونه توكيد للضمير «هي»، «التذيل» لأبي حيان ١٢/٢٠١.

(٤) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢٩٦/٣.

قوله: «(لم يغن عن مؤكّد مؤكّده) على الأصح»

هو قول الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب، وتبعهم ابن مالك، فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد؛ لأن المقصود به تقوية عامله، وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك<sup>(١)</sup>، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو: «مررت بزيد، وأتاني أخوه، أنفسهما»، كيف ينطق بالتأكيد؟ فأجابه: يرفع بتقدير: هما صاحباي أنفسهما، أو ينصب بتقدير: أعني أنفسهما، ووافقهما على ذلك جماعة.

قوله: «(وإن يفد توكيد منكور قبل ... الخ)»

وعن بعضهم: مطلقا، قال (د): «وفي شرح (المص) أن بعض الكوفيين أجازوه، وإن لم يفد<sup>(٢)</sup>، وهو بعيد جدا، وكيف يجيز عاقل التكلم بشيء مع اعترافه أنه لا يفيد؛ ثم إنه، هو، نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع إذا لم يفد.»

قوله: «(واغن بكلتا) على الأصح»

مقابله قول الكوفيين ومن وافقهم؛ قال (د): «كابن خروف، قال: وهو القياس على تشية أحمر وحمراء، قال: ومن منع تشيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه<sup>(٣)</sup>؛ قال (المص): والصحيح المنع، لاستغناء العرب بكلا وكلتا عن تشيتهما.<sup>(٤)</sup>»

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٢٩٨.

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٩٦.

(٣) «شرح الجمل» لابن خروف ١/ ٣٣٨.

(٤) «التسهيل»: لابن مالك ص ١٦٥؛ و«شرحه» له أيضا ٣/ ٢٩٣.

### ❖ عطف البيان

قوله: «(فأولينه من وفاق الأول... الخ) ... خلافا للزمخشري، وجعل ﴿مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(١)</sup>، عطف على ﴿ءَايَاتٍ بَيَّنَّتِ﴾<sup>(٢)</sup>»

قال (خ): «وهو مخالف لإجماعهم؛ لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر، ولا يجوز أن يكون بدلا؛ لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعددا، وكان البدل غير [واف بالعدة]<sup>(٣)</sup> تعين القطع، وإنما التقدير: «منها مقام إبراهيم»، أو: «بعضها مقام إبراهيم»، فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ.<sup>(٤)</sup>»

«ولا يجب كونه أوضح من المتبوع على الأصح.»

مقابله قول الزمخشري والجرجاني: يشترط كونه أخص من متبوعه، وليس بصحيح؛ لقول سيبويه: إن «ذا الجمعة» من: «يا هذا ذا الجمعة» عطف بيان، من أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة.<sup>(٥)</sup> اهـ.

وفي بعض الكتب: «ولا يجب كونه أخص»<sup>(٦)</sup>، وهما عبارتان متقاربتان.

### ❖ عطف النسق

قوله: «(حتى أم أو) على الأصح»

(١) سورة آل عمران، الآية: (٢) جزء من الآية السابقة.

(٣) ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط، والمثبت مأخوذ من كلام الأزهرى في التصريح، ١٤٩ / ٢

(٤) «التصريح» للأزهرى ١٤٩ / ٢.

(٥) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ١٧١؛ و«شرحه» له أيضا ٣ / ٣٢٦؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢ / ٤٢٤.

(٦) هذه العبارة هي الموجودة في النسخة المطبوعة، «تقريب طرة ابن بونا» ٥٠٩ / ٢؛ وعبارة التسهيل:

«ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح» ص ١٧١.

مقابله قول أكثر النحويين؛ فإنهم جعلوا «أم» و «أو» مشتركين في اللفظ لا في المعنى، قال ابن مالك: «والصحيح أنهما يشتركان»<sup>(١)</sup> لفظاً ومعنى، ما لم يقتضيا إضراباً؛ لأن القائل: «أزيد في الدر أم عمرو؟» عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين، وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد «أم» مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصول المساواة إنما هو بـ«أم»، وكذلك «أو» مشتركة لما بعدها وما قبلها، فيما يجاء به لأجله، من شك أو غيره»<sup>(٢)</sup>؛ أما إذا اقتضيا إضراباً، فإنما يشتركان لفظاً فقط.

قوله: «(وأتبعت لفظاً فحسب بل ولا \*\* لكن) على الأصح، بواو وبلاه على الأصح»

مقابل الأول قول يونس بن حبيب: إنها حرف استدراك، وليست بعاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد، ووافقه ابن مالك في التسهيل<sup>(٣)</sup>.

وأما الثاني فمقابله قول الفارسي وأكثر النحويين أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو<sup>(٤)</sup>؛ ومقابله أيضاً ما صححه ابن عصفور من أنها عاطفة، ولا تستعمل إلا مع الواو، ومع ذلك زائدة<sup>(٥)</sup>.

(١) الذي في شرح التسهيل: «يشتركان» بدون تاء، في جميع هذه المواضع، وهو أوضح مما عند المؤلف؛ لأن المراد أن الحرفين يدلان على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى، لا أن الحرفين مشتركان في المعنى.

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٣٤٨.

(٣) «التسهيل» لابن مالك ص ١٧١.

(٤) «التذيل» لأبي حيان ١٣/ ٥٩.

(٥) أي: أن العاطف هو لكن، والواو زائدة، وهذا القول نسبته له أبو حيان في «التذيل» ١٣/ ٥٩-٦٠،

دون مصدر، وذكر ناظر الجيش في «التمهيد» ٧/ ٣٤٢٩، أنه قاله في شرح الإيضاح، وقد مثل ابن عصفور نفسه في شرح الجمل للكن مجردة عن الواو، ولم يشترط لها إلا أن تكون مسبوقة بنفي

«شرح الجمل» لابن عصفور ١/ ١٩٩.

«وإن تلتهما جملة، فحرف ابتداء، على الأصح».

مقابله قول ابن أبي الربيع أن لكن، حين اقترانها بالواو، عاطفة جملة على جملة، وهو ظاهر مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>، وقول الشارح: إن بل تعطف الجملة<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(وفي متى وكيف أين خلف)»

وحمل عليه قوله<sup>(٣)</sup>:

إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَأَنْتَ قَنَائُهُ وَهَانَ عَلَى الْأَذْنَى فَكَيْفَ الْأَبَاعِدِ

[فحذف المبتدأ والجار أو بالعطف بالقاء، ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية.]<sup>(٤)</sup>

قوله: «(واخصص بها عطف الذي لا يغني \*\* متبوعه) على الأصح»

قال المرادي: وأجاز الكسائي في: «ظننت زيدا وعمرا مختصمين»، العطف بالفاء، وثم، ومنع ذلك الفراء، والبصريون<sup>(٥)</sup>.

(١) «التذيل» لأبي حيان ١٣/ ١٥٧. (٢) «شرح ابن الناظم على الألفية» ص ٣٨٣.

(٣) قائل البيت مجهول، وانظره في «المغني» ٣/ ١٤٤، و«معجم الهوامع» ٣/ ٢١٩.

(٤) ما بين المعقوفين ورد هكذا في المخطوط، وهو غير واضح؛ لأن ما ذكره، توجيه القول المخالف لما ذكره صاحب الطرة في البيت؛ لأن البيت وجه بأوجه متعددة، أحدها أن كيف عاطفة، ولأجل ذلك ساقها في الطرة، وما في الحاشية بيان لتوجيهات أخرى ذكرها ابن هشام، فقال: «زعم قوم أن كيف تأتي عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب» ذكره في كتاب العلل، وأنشد عليه إذا قل مال المرء لانت قنائه وهان على الأدنى فكيف الأبعاد

وهذا خطأ؛ لاقترانها بالفاء؛ وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن الأبعاد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف؛ أي: فكيف حال الأبعاد، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جمار «وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»، أو بتقدير: فكيف الهوان على الأبعاد، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء، ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف؛ لإفادة الأولوية بالحكم. «المغني» لابن هشام ١/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٥) «التذيل» لأبي حيان ١٣/ ٧٥، و«المساعد» لابن عقيل ٢/ ٤٤٥.

قوله: «(وربما عاقبت الواو) وخرج عليه قوله: قفا نبك... الخ»  
وقيل: التقدير: بين أماكن الدخول<sup>(١)</sup>، فهو كقولك: «جلست بين الزيدین  
فالعمرین».

وقوله: «إن من ساد ثم ساد أبوه... الخ»  
وخرجه ابن عصفور على أن الجد أتاه السؤدد من قبَلِ الأب، والأب من  
قِبَلِ الابن، كما قال ابن الرومي<sup>(٢)</sup>:

قَالُوا أَبُو الصَّقَرِ مِنْ شَيْبَانَ قَلْتُ لَهُمْ      كَلَّا لَعَمْرِي وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْبَانُ  
وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِابْنِ ذُرَى حَسَبٍ      كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانُ

قاله «د». <sup>(٣)</sup>

قوله: «(بالزيد الاخفش الكبير يحكم... الخ) وحمل عليه قوله: فما بال من  
أسعى... الخ»

قال: «ويمكن أن تكون الواو في هذا عاطفة، والمعطوف عليه مقدرا، لدلالة  
عليه، أي: فما بال من أسعى لجبره مراقبة لحاله، يهمل، أي: وينوي كسري،  
ويعاملني بالضد من معاملتي، فأرقب مصلحته، ويهمني جبره، ويريد كسري». اهـ  
والأخفش والكوفيون بزيادة «ثم» وحملوا عليه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ  
الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ الآية، وقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ [أَصْبَحْتُ] ذَاهَوًى      فَنَّمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

(١) «أوضح المسالك» لابن هشام ٣/٣٥٩. (٢) ديوان ابن الرومي ٣/٣٧٣.

(٣) ينظر «التذيل» لأبي حيان ١٣/٩١؛ و«التمهيد» لناظر الجيش ٧/٣٤٤٦.

(٤) البيت لزهير في «المغني» ٣/٢٢٠، وهو في ديوانه ص ١٠٧، بلفظ: «أراني إذا ما بُتُّ على هوى

\*\*\* فَنَّمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا»، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/٣٥٦.



وخرجت الآية على حذف الجواب، أي: التجأوا إليه واستغفروه، ثم تاب عليهم.

وخرج البيت على زيادة الفاء<sup>(١)</sup>، قاله «د»، ثم قال: «فإن قلت: اللازم زيادة أحد الحرفين، فلم تعينت الفاء للزيادة؟ قلت: لأنه على زيادتها الفاء مقدرة، وقد عهدنا زيادتها، ولم تعهد زيادة «ثم»».

قوله: «(بعضا بحتى اعطف) على الأصح»

مقابله قول الكوفيين أن «حتى» ليست عاطفة، وحملوا ما بعدها على إضمار عامل.

«وإن تلتها جملة، فحرف ابتداء على الأصح»

مقابله قول ابن السيد في قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

إن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سریت بهم.<sup>(٣)</sup>

قوله: «(وأم بها اعطف إثر همز التسوية)... وكذا هل على أحد القولين، وحمل عليه الحديث: ((هل تزوجت بكرا أم ثيبا))<sup>(٤)</sup>».

قال (د): «ولا نسلم أنها في الحديث متصلة؛ لجواز أن تكون منقطعة، و«ثيبا» مفعولا به بفعل محذوف، فاستفهم أولا، ثم أضرب، واستفهم ثانيا، والتقدير: أتزوجت ثيبا؟»

(١) «المغني» لابن هشام ١/ ١٣٨.

(٢) «الكتاب» ٣/ ٢٧، و«المغني» ٢/ ٢٨٣، و«تمهيد القواعد» ٤/ ١٩٤٣.

(٣) «المغني» لابن هشام ١/ ١٤٨.

(٤) رواه البخاري برقم ٢٩٦٧، ومسلم برقم ٧١٥، عن جابر بن عبد الله.

قوله: «(وبمعنى بل وفت) مع استفهام اتفاقا، ودونه على الأصح»  
وقال ابن هشام: «نقل ابن الشجري عن البصريين أنها أبدا بمعنى «بل»  
والهمزة جميعا.<sup>(١)</sup>

قوله: «(وإضراب بها أيضا نمي) في قول الكوفيين مطلقا»  
أي من غير اعتبار القيد الذين ذكرهما سيبويه، وهما: تقدم نفي أو نهي؛  
والثاني: إعادة العامل، نحو: «ما قام زيد، أو ما قام عمرو»، و «لا تضرب زيدا،  
أو لا تضرب عمرا».

قوله: «(وربما عاقبت الواو) ... وقد تعاقبها الواو، وحمل عليه قوله:  
وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا فقلت البكا أشفى إذا لغليلي»  
ويحتمل أن يكون الأصل «مِن الصبر»، أي: أحدهما، ثم حذف «مِن»، كما في  
قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، ويؤيده أن أبا علي الفارسي رواه بمن.<sup>(٣)</sup>  
قلت: فهو على تأويل الرواية بـ«مِن» من باب المصاحبة، نحو: «هذا بين زيد  
وعمر».

قوله: «(وهمزها افتحن وميمها جعل \*\* ياء) والحالة هذه، وقيل: مطلقا»  
لم يذكر (...)»<sup>(٤)</sup>، ولا صاحب القاموس<sup>(٥)</sup>، قلب ميمها ياء، إلا مع الفتح،  
فانظر من القائل بالإطلاق.<sup>(٦)</sup>

(١) «المغني» لابن هشام ١/ ٦٧-٦٨. (٢) سورة الأعراف، الآية:

(٣) «المغني» لابن هشام ٢/ ٢٢. (٤) بياض في المخطوط.

(٥) «القاموس المحيط» للفيروز آبادي ص ١٠٧٧، مادة «أمم».

(٦) ذكر أبو حيان في التذييل أن القلب مسموع مع فتح الهمزة وكسرها ١٣/ ١٤٣.

قوله: «(والأصل إن) على الأصح»

يعني أن مذهب (س)<sup>(١)</sup> أن «إما» مركبة من «إن» و «ما»، وقد تحذف، كقوله<sup>(٢)</sup>:

سَقَتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُغْدَمَا

وقال الأصمعي، بفتح الميم، والمبرد<sup>(٣)</sup>: «إن» في هذا البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والمعنى: إن سقته من خريف، فلن يعدم الري، وليس بشيء؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال، ومع الشرط، لا يلزم ذلك.

وقال ابن<sup>(٤)</sup> عبيدة<sup>(٥)</sup>: «إن» في البيت زائدة؛ قاله في المغني<sup>(٦)</sup>.

قوله: «(وأول لكن نفياً أو نهياً) وجوباً على الأصح»

مقابله قول الكوفيين، قال في المغني: فإن قلت: قام زيد، ثم جئت بلكن، جعلتها حرف ابتداء، ثم جئت بالجملة، فقلت: لكن عمرو لم يقم؛ وأجاز الكوفيون: لكن عمرو، على العطف، وليس بمسموع<sup>(٧)</sup>.

قوله: «(في النظم والنثر) وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرًا بِهِ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٨)</sup>».

(١) «الكتاب» لسيويه ٢٦٧-٢٦٨؛ و«شرح التسهيل» لابن مالك ٣/٣٦٧.

(٢) البت للنمر بن تولب، «الكتاب» ١٢٦٧، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/٣٦٧، و«المغني» ٢/٣٧٨، و«شواهد العيني» ٤/١٦٣٧.

(٣) «الانتصار» للتميمي ص ٩٣-٩٤.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «أبو عبيدة».

(٥) «إيضاح الشعر» للفارسي ص ١٠١.

(٦) «المغني» لابن هشام ١/٨٠؛ ولينظر «الانتصار» للتميمي ص ٩٣-٩٤؛ و«التذيل» لأبي حيان ١٣/١٤٧-١٤٨.

(٧) «المغني» لابن هشام ١/٣٠٦.

(٨) سورة البقرة، الآية:

وجعله الزمخشري معطوفاً على سبيل الله، المجرور بعن<sup>(١)</sup>، ويلزم عليه العطف على المصدر قبل كمال صلته، وهو محذوف<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(ومطلقاً سواء حظلاً)»

اعلم أن العطف على معمولين، أو معمولات عامل واحد جائز اتفاقاً، نحو: كان زيد ذاهباً، وعمرو جالساً، وأعلم زيد أبا بكر سعيداً منطلقاً وعمرو خالداً بشراً جالساً، ولا يجوز العطف على معمولات عوامل باتفاق، فلا يجوز: «إن زيدا ضارب أبوه لعمرو، وأخاك غلامه بكر» اتفاقاً، وأما العطف على معمولي عاملين، فأجازه الأخفش بشرطين، وهما: كون أحدهما جاراً؛ والثاني: أن يفصل<sup>(٣)</sup> المعطوف أو يفصل بلا، نحو: «إن في الدار زيدا والحجرة عمراً» أو «ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو»، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفَ الرِّيحِ ءَايَةٌ﴾ في قراءة من نصب آيات، ومنه قوله<sup>(٤)</sup>:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً [وَنَارًا تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا]

ومثله في الشعر كثير، فإن فقد الشرط الأول، وهو كون أحدهما جاراً، فقد ذكر ابن مالك الإجماع على منع العطف إذ ذاك، فلا يجوز: «كان آكلاً طعامك زيد وتمرك بكر» أي: وكان آكلاً تمر ك بكر، قال ابن مالك: «ونقل ابن الجاجب جواز العطف على معمولي عاملين، مذهب لم أر أحداً حكاه غيره مع اجتهادي في البحث.»<sup>(٥)</sup>

(١) «الكشاف» للزمخشري ص ١٢٧. (٢) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «وهو محذوف».

(٣) هكذا في المخطوط، والصواب: «أن لا يفصل المعطوف، أو يفصل بلا».

(٤) البيت لأبي دؤاد الإبادي، «الكتاب» ١/ ٦٦، وانظره في «شرح التسهيل» ١/ ٣٨٨، و«المغني» ٣/ ٥٣٧.

(٥) قائل هذا الكلام، هو ابن النحاس، «التعليقة» لابن النحاس ص ٢٩٩، وقد حكاه عنه أبو حيان في =

قلت: حكى السيوطي في جواز العطف على معمولي عاملين سبعة أقوال، فانظرها إن شئت. <sup>(١)</sup>

قوله: «(وبين عاطف ومعطوف) غير فعل على الأصح»

فلا يجوز: «قام زيد والله <sup>(٢)</sup> قعد» وإطلاق المغاربة يقتضي جوازه إن كان حرف العطف على أكثر من حرف واحد، قاله (د). <sup>(٣)</sup>

قوله: «(وبعض ذا اختياراً) مطلقاً»

أي: سواء كان العاطف حرفاً واحداً أو لا، وتأولوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ <sup>(٤)</sup>، بأنه عطف ظرف ومفعول على ظرف ومفعول، بلا فاصل، والتقدير: إن الله يأمركم إذا ائتمتم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ <sup>(٥)</sup>. <sup>(٦)</sup>

= «التذييل» ١٣/ ١٧٨، وأما ابن مالك فقد اكتفى بحكاية الإجماع على منع الصورة، ولم يذكر قول ابن الحاجب، وهذا القول ذكره الفارسي، وينسب للأخفش، إلا أن نسبته له ضعيفة، وقد اعترض أبو حيان وابن عقيل على ابن مالك في ادعائه الإجماع على منع هذه الصورة «التذييل» ١٣/ ١٧٨، و«المساعد» ٢/ ٤٧١، وكلام ابن الحاجب الذي انتقده ابن النحاس موجود في شرحه على الكافية ٢/ ٦٤٢-٦٤٣.

(١) «مع الهوامع» للسيوطي ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) هكذا ورد في المخطوط، ولعل الصواب زيادة حرف عطف قبل القسم هكذا: «قام زيد ثم والله قعد»؛ ليحصل الفصل بين العاطف والمعطوف بالقسم، مع كون العاطف على أكثر من حرف.

(٣) «التذييل» لأبي حيان ١٣/ ٢١٣؛ وممن أطلق القول في نسبته إليهم ابن عقيل «المساعد» ٢/ ٤٧٨؛ وهو ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب ١/ ٢٣٤.

(٤) سورة النساء، الآية:

(٥) سورة البقرة، الآية:

(٦) «التذييل» لأبي حيان ١٣/ ٢١٢.

### ❖ البدل

قوله: «(وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب)»... وحمل عليه قوله<sup>(١)</sup>:  
 لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ      وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْبَاهَا شَنْبٌ  
 قال «د»: «وقيل: <sup>(٢)</sup> البيت على التقديم والتأخير، أي: في شفتيها حوة، وفي اللثات لعس، وأيده بعضهم بأن ذا الرمة يدخل في شعره التقديم والتأخير كثيرا.»<sup>(٣)</sup> انظر بقية كلامه.

قوله: «(وجا من الغائب) مطلقا»  
 أي: سواء كان بدل كل أو بعض أو غيرهما.

### ❖ النداء

قوله: «(وابن المعرف) على الأصح»  
 مقابله قول الكسائي والرياشي: ضمة «يا زيد» ونحوه، ضمة إعراب.  
 قوله: «(لؤمان نومان كذا) والأصح أن مفعلان يطرد مدحا وذما»  
 مقابله قول ابن السيد أنه يختص بالذم، وأن مكرمانا تصحيف مكذبان،  
 وليس بشيء، قاله الأشموني.<sup>(٤)</sup>

قوله: «(واطردا \*\* في سب الانثى) على الأصح»  
 قال المرادي: «كلام (المص)»<sup>(٥)</sup>، يعني ابن مالك في الكافية والتسهيل،

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٨٧، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٣٢٨/٢، و«توضيح المقاصد» ١٠٤١/٢، و«شواهد العيني» ١٦٨٤/٤.

(٢) هذا التأويل أبو جعفر بن رشيد المالقي، واستحسنه أبو حيان في «التذيل» ٣٢/١٣.

(٣) ينظر «التذيل» لأبي حيان ٣٢/١٣. (٤) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٣٧/٣.

(٥) «التسهيل» لابن مالك ص ١٨٧، وشرحه له أيضا ٤١٩/٣.

وكلام الشارح<sup>(١)</sup>، يوهم أن في القياس عليه خلافا، لقصره على سيويه وحده، قال الشيخ أبو حيان: «ولا أعلم فيه خلافا»<sup>(٢)</sup>، وفي «الارتشاف»، في باب مالا ينصرف، قال بعضهم: «لا يقاس، فلا يقال يا قباح، قياسا على فساق»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «(ومنتهى المندوب) ومنتهى صفته، ومنتهى ما أضيفت إليه، على الأصح»

اعلم أن في إلحاق هاء السكت صفة المندوب نحو: وازيد الطويله، والمجرور بإضافتها كقوله<sup>(٤)</sup>:

كَمْ قَاتِلٍ يَا أَسْعَدُ بَنٍ سَعْدَاهُ [كُلُّ امْرِئٍ بَاكِ عَلَيْكَ أَوَّاه]

خلافًا؛ ذهب يونس<sup>(٥)</sup> إلى قياس ذلك، والجمهور على المنع فيهما<sup>(٦)</sup>، وابن الحاجب وغيره<sup>(٧)</sup>، حكوا الخلاف بين يونس والخليل في جواز لحاق علامة المندوب لصفته، فيونس يجيزه، والخليل يمنعه.

قوله: «(والعجز احذف من مركب) على الأصح»

مقابله قول ابن كيسان: لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب، بل إن حذفت الحرف والحرفين فقلت: «يا بعلب» و«يا حضرم» لم أربه بأسا<sup>(٨)</sup>، والمنقول أن العرب لم ترخم المركب، وإنما أجازته النحويون قياسا<sup>(٩)</sup>.

(١) شرح ابن النازم على الألفية ص ٤١٥. (٢) التذيل لأبي حيان ١١/١٤.

(٣) الارتشاف لأبي حيان ٨٧٢/٢.

(٤) قائل البيت مجهول، وانظره في شرح التسهيل ٤١٦/٣، والتذيل ٣٧٧/١٣.

(٥) الكتاب لسيويه ٢٢٦/٢، وهو اختيار ابن مالك التسهيل ص ١٨٥.

(٦) التذيل لأبي حيان ٣٧٥/١٣.

(٧) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٥٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٦/٣.

(٨) التذيل لأبي حيان ٢٢/١٤. (٩) التذيل ٢٢/١٤.

قوله: «(ولا اضطرار رخموا دون ندا \*\*\* الخ) إلا ما شذ من: يا صاح، وأطرق كرى، على الأصح»

مقابله قول المبرد<sup>(١)</sup>: «إن «كرا» ليس بمرخم، إنما هو ذكر الكروان.

### ❖ التحذير

قوله: «(ذا لإيا انصب) مطلقا»

أي: سواء كررت، نحو: «إياك إياك أن تبتل بالماء»، أم لا، نحو: «إياك والشر».

قوله: «(إلا مع العطف أو التكرار)»

وقال الجزولي: يقبح الإظهار فيه، ولا يمتنع.<sup>(٢)</sup>

### ❖ أسماء الأفعال والأصوات

قوله: «(وغيره كوي... الخ) كقوله تعالى: ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> على أحد التأويلين»

وهو أن «وي» اسم فعل بمعنى: أعجب، والكاف للتعليل، و«أن» مصدرية؛ أي: أعجب لعدم إفلاح الكافرين؛ وهو قول الخليل وسيبويه، وقال الكسائي<sup>(٤)</sup>: هو من ويلك، فهما كلمة واحدة، كقول عنتر<sup>(٥)</sup>:

وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا      قِيلُ الْفَوَارِسِ: وَيْكَ عَنْتَرٍ أَقْدِمِ

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٤٣٢/٣؛ وهذا ظاهر قول المبرد في الكامل ٤٣/٢؛ والذي في «المقتضب» له أيضا أنه من ترخيم «كروان» ٢٦١/٤.

(٢) ذكر الجزولي في مقدمته في النحو أن ذلك قبيح عند قوم، وممتنع عند آخرين ص ٢٧٢.

(٣) سورة القصص، الآية: (٤) «الخصائص» لابن جني ٤٠/٣.

(٥) هو بيت من معلفته، انظره في «توضيح المقاصد» ١١٦٢/٣، و«المغني» ٤٢٣/٤، و«شواهد العيني» ١٧٩٣/٤.



وقيل: بمعنى: ألم تر؟ قاله في القاموس.<sup>(١)</sup>

قوله: «(وأخر ما لذي فيه العمل) ... وأما قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾»<sup>(٢)</sup>  
وقول الراجز<sup>(٣)</sup>:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَا      إِنِّي رَأَيْتُ الْقَوْمَ يَحْمَدُونَكَا  
فمؤولان

بأن «كتاب» منصوب بمحذوف، تقديره: الزموا كتاب الله، و«دلوي» مبتدأ،  
وخبره: «دونك»، أو منصوب بـ[.....]<sup>(٤)</sup> محذوف.

### ❖ نونا التوكيد

قوله: «(وقل بعد ما ولم وبعد لا) ... وخرج عليه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا  
فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ﴾»<sup>(٥)</sup>

وخرج على أن لا ناهية، والأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل  
عن السبب إلى المسبب.<sup>(٦)</sup>

قوله: «(وأخر المؤكد) المسند إلى اسم ظاهر مطلقا»

يعني: سواء كان صحيحا، أو معتلا، نحو: «ليقومن زيد، ويدعون زيد،  
ويرمين زيد».

(١) «القاموس» للفيروز آبادي ص ١٣٤٥ مادة «وي».

(٢) سورة النساء، الآية:

(٣) البيت لجاهلي من بني أسعد بن عمرو، انظره في «شرح التسهيل» ١٣٧/٢، و«توضيح المقاصد»  
١١٦٢/٣، و«الخزانة» ٢٠٤/٦.

(٤) كلمة غير واضحة في المخطوط، والمعنى أن من أوجه تأويل البيت أن يكون قوله: «دلوي» منصوبا  
بعامل محذوف، مثل «تناول دلوي»، «التذيل» لأبي حيان ٣٤٤/١٤.

(٦) «التصريح» للأزهري ٣٠٣/٢.

(٥) سورة الأنفال، الآية:

## ❖ ما لا ينصرف

قوله: «(وزائدا فعلان) ... إما لأن مؤنثه فعلى، أو لا مؤنث له كـ«لحيان» على الأصح»

قال «د»: «وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه؛ لأنه، وإن لم يكن له «فعلى» وجودا، فله تقدير، لأننا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة، لأن باب فعلى أوسع من باب ندمان، ولأن المقدر في حكم الموجد، بدليل الإجماع على منع الصرف في أكرم وأدر مع أنه لا مؤنث له.»<sup>(١)</sup> اهـ.

ومثله في المرادي والأشموني<sup>(٢)</sup>، فذكروا القول ولم يسموا قائله.

قوله: «(ووزن مثنى وثلاث كهما\*\* من واحد لأربع) اتفاقا، وفي البواقي على الأصح»

قال الأشموني: «واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يقاس على ما سمع، وهو مذهب الكوفيين، والزجاج.

فائدة: الزجاج: هو أبو القاسم الزجاجي، نسب لشيخه أبي إسحاق الزجاج.

الثاني: لا يقاس، وهو مذهب جمهور البصريين.

الثالث: يقاس على «فُعَال» لكثرتة، لا على مَفْعَل.»<sup>(٣)</sup>

قال الشيخ أبو حيان: «والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم، ويعقوب بن السكيت من

(١) ينظر شرح ابن الناظم ١٤٥٣ و«التصريح» للأزهري ٢/٣٢٣.

(٢) «توضيح المقاصد» للمرادي ٤/١١٩١ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/٣٤٢.

(٣) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/٣٥٣.

أُحَادٍ، إِلَى عُشَارٍ، وَلَمَنْ حَفِظَ حِجَّةَ عَلَى مِنْ لَمْ يَحْفَظْ». <sup>(١)</sup> اهـ منه بخ.

وبه تعلم أن الأصح هو قول أبي حيان، ومقابله قول جمهور البصريين. <sup>(٢)</sup>

قوله: «(وكن لجمع مشبه مفاعلا \*\*\*) أو المفاعيل) على الأصح»

مقابله ما قاله الأشموني وغيره: «أجاز بعضهم صرف الجمع الذي لا نظير

له في الأحاد اختيارا». <sup>(٣)</sup>

قلت: مراده ببعضهم، الفراء. <sup>(٤)</sup>

قوله: «(وزيد اسم امرأة لا اسم ذكر \*\*\*) على الأصح فيهن»

هو راجع لعادم الارتقاء، وهو ثلاثة أنواع:

محرك الوسط كـ «سقر»، و«لظى»، خلافا لابن الأنباري، فإنه جعله ذا وجهين. <sup>(٥)</sup>

الثاني: ما نقل من مذكر إلى مؤنث، كـ «زيد» اسم امرأة، فذهب عيسى بن

عمرو والجرمي، والمبرد، إلى أنه ذو وجهين، واختلف النقل عن يونس. <sup>(٦)</sup>

الثالث: الأعجمي، نحو: «جور» و«ماه» اسما بلدين <sup>(٧)</sup>؛ قال الأشموني:

«وحكى بعضهم فيه وجهين» <sup>(٨)</sup>، قال (د): «وقيل هو مترجح، لا يتحتم،

(١) ينظر «توضيح المقاصد» للمراي ٤/ ١١٩٧؛ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٣٥٣؛

و«التصريح» للأزهري ٢/ ٣٢٦.

(٢) وصحح ابن هشام أيضا ما حكاه الشيباني في «أوضح المسالك» ٤/ ١٢٢.

(٣) «توضيح المقاصد» للمراي ٤/ ١٢٢٧؛ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٤٠٣.

(٤) وحكى عن الأخفش أيضا، «المساعد» لابن عقيل ٣/ ٤٤.

(٥) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٢٠؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ٢/ ٨٧٩.

(٦) «المقتضب» للمبرد ٣/ ٣٥١-٣٥٢؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ٢/ ٨٨١-٨٨٢.

(٧) «المساعد» لابن عقيل ٣/ ٢٤.

(٨) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٣٧٢.

كـ «هند»، ولا أثر للعجمة في الثلاثي. « فذكر القول، ولم يذكر قائله. <sup>(١)</sup>

قوله: «(والمنع أحق) فيه من الصرف على الأصح»

مقابله قول أبي علي: الصرف أفصح. <sup>(٢)</sup>

قوله: «(أو غالب كأحمد ويعلى) ... ولا يؤثر وزن هو بالفعل أولى، أو موجود فيهما على السواء؛ وقال عيسى: إلا أن يكونا منقولين من لفظ، وحمل على ذلك قوله: أنا ابن جلا الخ»

وقيل: التقدير أنا ابن رجل جلا الأمور، فيكون «جلا» صفة لمحذوف، وفيه ما علمت. <sup>(٣)</sup>

وقيل: هو علم، ولكنه سمي بفعل مع ضميره، فحكمه الحكاية. <sup>(٤)</sup>

قوله: «(وما يصير علما من ذي ألف \*\* زيدت لإلحاق...) كأرطى وعلقى على الأصح»

وهو راجع لأرطى، أي: الأصح أن ألفه للإلحاق، وأن همزته أصلية، وقيل همزته زائدة، ووزنه «أفعل»، وعليه، فمانعه من الصرف وزن الفعل والعلمية؛ قاله (خ). <sup>(٥)</sup>

وأما علقى، فآلفه للإلحاق اتفاقا.

(١) وممن حكى فيه الخلاف دون ذكر صاحبه المرادي في «التوضيح» ١٢٠٧/٤؛ وابن عقيل في «المساعد» ٢٤/٣؛ والأزهري في «التصريح» ٣٣٢/٢، وذكر أبو حيان في الارتشاف أن ابن فرقد (ت ١٧٩ هـ) حكى فيه الخلاف ٨٨٩/٢.

(٢) «الارتشاف» لأبي حيان ٨٧٨/٢.

(٣) أي: حذف الموصوف بالجملة دون شرطه، خاصة وهو يلزم منه إضافة غير الطرف إلى الجملة «شرح الكافية» للرضي ١٨٣/١؛ و«التصريح» للأزهري ٣٣٩/٢.

(٤) «توضيح المقاصد» للمرادي ١٢١٣/٤؛ و«التمهيد» لناظر الجيش ٣٩٨٧/٨.

(٥) «التصريح» للأزهري ٣٣٩/٢.

قوله: «(والعدل والتعريف مانعا سحر) ونحوه كـ»أمس« على الأصح»  
مقابله ما ذهب إليه صدر الأفاضل، وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم،  
أن سحر مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف، ومذهبه مردود بثلاثة  
أوجه:

أحدها: أنه خروج عن الأصل بكل وجه.

الثاني: أنه لو كان مبنيا، لضم كـ«قبل» و«بعد» والمنادى.

الثالث: أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب كما في حين ونحوه، لتساويهما  
في ضعف سبب البناء، بكونه عارضا.<sup>(١)</sup>

قوله: «(وهو نظير جشما الخ) وقد اجتمعت اللغتان على الأصح في قوله:  
ومر دهر على وبار الخ»

مقابله أنهما لم يجتمعا، وأن «وبار» في آخر البيت معناه هلكوا، والبيت  
للأعشى، وهو من مخلع البسيط.

قوله: «(وما يكون منه منقوصا ففي \*\* إعرابه) الظاهر يقتضي نهج جوار  
على الأصح»

مقابله قول يونس بن حبيب<sup>(٢)</sup>: تثبت ياؤه رفعا ساكنة، نحو: «جاءت  
قاضي»<sup>(٣)</sup>، وينصب ويجر في بفتحة على يائه كـ: «رأيت قاضي»، و«مررت  
بقاضي»، بفتح الياء فيهما.

(١) «التمهيد» لناظر الجيش ٣٩٩٦/٨؛ و«شرح ابن التاظم» ص ٤٦٧؛ و«التصريح» للأزهري ٣٤٣/٢.

(٢) وهو قول أبي زيد وعيسى والكسائي أيضا، «التمهيد» لناظر الجيش ٤٠٤٧/٨.

(٣) الكلام هنا على جعل «قاضي» علما على مؤنث، ولذلك أنث الفعل.

### ❖ التسمية بلفظ كائن ما كان

مصدرية، وهي وصلتها فاعل «كائن»، والتقدير: التسمية بلفظ كائن كونه.  
قوله: «(واحك ما انعطف) إن كان مثني أو مجموعا على حده، أو جاريا مجرى أحدهما مطلقا»

أي: من غير تقييد بحالة، احترازا من «كلا» و«كلتا»، فإن إجراءهما مجرى المثني مقيد بالإضافة إلى الضمير.

قوله: «(والفعل غير مسند بعض حكى) وحمل عليه قوله: أنا ابن جلا الخ»  
تقدم ما فيه، في باب منع الصرف.<sup>(١)</sup>

### ❖ إعراب الفعل

قوله: «(وبلن انصبه) وتردد دعاء على رأي<sup>(٢)</sup>، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونُ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

لَنْ تَزَالُوا كَذَّابِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ — تُمْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون «لن تزالوا» خبرا، لا دعاء، ولا يعينه كون المعطوف بضم دعاء.

وأما الآية، فتحتمل الخبر، وأنها غير دعاء؛ لأن فعل الدعاء لا يستند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب، أو الغائب؛ ويرده البيت. قاله «د»، باختصار.<sup>(٥)</sup>

(١) عند قول المصنف: «أو غالب كأحمد ويعلى». (٢) حكاه ابن السراج في «الأصول» ١٧١ / ٢.

(٣) سورة القصص، الآية: ١٦.

(٤) البيت لأعشى ميمون، «الخزانة» ٥٧٠ / ٩، بهذا اللفظ: «لن يزالوا كذلك ثم لا زل» \* لهم خالدا خلود الجبال، وبهذا اللفظ أورده في «شرح التسهيل» ١٥ / ٤، و«التذيل» ١٢٢ / ٤.

(٥) ينظر «شرح التسهيل» لابن مالك «المغني» لابن هشام ٥٠٨ / ٣؛ و«التمهيد» لناظر الجيش»

قوله: «(لا بعد علم) على الأصح»

مقابله قول الفراء وابن الأنباري<sup>(١)</sup> بجواز أن تقول: «علمت أن يخرج زيد» بنصب المضارع، مع بقاء العلم على حقيقته. قاله (د).

قلت: مع بقاء العلم على حقيقته، يشير به إلى أن العلم إذا أول بالظن، فمذهب سيويه جواز النصب بعده.<sup>(٢)</sup>

قوله: «(ونصبوا إذا المستقبل الخ) لا بإضمان أن على الأصح»

مقابله قول<sup>(٣)</sup> قولي الخليل: إن إذا ناصبة بإضمار أن بعدها، واعترض عليه بأنها يليها ما لا تدخل عليه «أن» لا لفظاً ولا تقديرًا، نحو: ﴿إِذَا أَبْكَدَا﴾<sup>(٤)</sup>، والفعل المقرون باللام، نحو: ﴿إِذَا لَذَّهَبَ﴾<sup>(٥)</sup>، وفعل الحال، نحو: «إذا صدقت». قاله (د).

ثم قال: «وفيه نظر؛ لأن الخليل إنما يقول بإضمار أن إذا نصبت المضارع، وإنما الذي يرده، أن «أن» لا تضم إلا بعد عاطف، أو جار.»<sup>(٦)</sup> اهـ

قوله: «(وبعد نفي كان حتماً أضمراً)... وجعل منه: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>»

٨ / ١٣٩؛ «التصريح» للأزهري ٢ / ٣٥٨.

(١) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٢٩، وشرحه له أيضاً ٤ / ١٣، واستحسنه؛ و«التوضيح» للمرادي ٤ / ١٢٣٦.

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٤ / ١٣.

(٣) هكذا وردت الكلمة في المخطوط، ولعل الصواب: «أحد قولي»؛ لأن الخليل نقل عنه في المسألة قولان، فحكى عنه أبو عبيدة أنها تنصب بأن مضمرة بعدها، وهو مذهب الزجاج والفارسي، وحكى عنه سيويه أنها ناصبة بنفسها، «الارتشاف» لأبي حيان ٤ / ١٦٥٠؛ و«التوضيح» للمرادي ٤ / ١٢٤١.

(٥) سورة المومنون، الآية: ٩٢.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٢٠.

(٧) سورة يونس، الآية: ٣٧.

(٦) «حاشية الصبان» ٣ / ٤٢٥.

قال [...] <sup>(١)</sup>: «ورد بأن ﴿أَنْ يُفْتَرَى﴾ في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن، وهو مصدر مثله؛ وفي هذا الرد نظر؛ لأن المراد بالقرآن المقروء، لا القراءة، والحق أن هذا ليس مما نحن فيه؛ لأن الكلام فيما الخبر فيه مزيد ونحوه. <sup>(٢)</sup>»

قوله: «(وبعد حتى النخ) وقد تأتي بمعنى إلا، وخرج عليه قوله <sup>(٣)</sup>»:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

قال المرادي: «ولا حجة في البيت، لإمكان جعلها بمعنى إلى. <sup>(٤)</sup>»

قوله: «(كنصب ما إلى التمني يتسبب) وفاقا للفراء»

وقال في المغني <sup>(٥)</sup>: «ويتأولون قراءة حفص، إما على أنه جواب للأمر، وهو ﴿أَبْنِ لِي صَرْحًا﴾ <sup>(٦)</sup>، أو على العطف على الأسباب على حد قوله <sup>(٧)</sup>»:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ]

قوله: «(وبعد لما ويمين قبل لو) وخرج عليه قوله: ويوما توافينا... النخ» صواب العبارة: «وروي بهما قوله»؛ لأن رواية الجر لا تحتمل غير الزيادة.

(١) بياض في الأصل، والقائل هو الأزهرى فالساقط هو رمز (خ).

(٢) التصريح للأزهري ٣٧٢/٢.

(٣) البيت للمقنع الكندي، «الدرر اللوامع» للشنقيطي ١٥/٢، وانظره في «شرح التسهيل» ٢٤/٤، و«توضيح المسالك» ١٢٥٠/٣، و«المغني» ٢٧٢/٢.

(٤) «التوضيح» للمرادي ١٢٥٠/٤؛ ولينظر «التسهيل» لابن مالك ص ٢٣٠-٢٣١، وشرحه له أيضا ٢٢/٤؛ و«المغني» لابن هشام ٢٧٢/٢.

(٥) «المغني» لابن هشام ٩٠-٩١، ولينظر «شرح التسهيل» لابن مالك ٣٤/٤؛ وشرح ابنه على الألفية ص ٤٨٨؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ١٦٨٣/٤؛ و«التصريح» للأزهري ٣٨٦/٢.

(٦) سورة غافر، الآية: ٣٦.

(٧) البيت لميسون بنت بدحل الكلبيّة، زوجة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «شواهد العيني» ١٨٨٠/٤، وانظره في «شرح التسهيل» ٤٨/٤، و«المغني» ٤١٠/٣.



قوله: «(وفسرت من بعد جملة)»

على الأصح؛ مقابله إنكار الكوفيين<sup>(١)</sup> لـ «أن» التفسيرية.

قوله: «(وحروفه انتفت)»

على الأصح؛ مقابله لابن عصفور<sup>(٢)</sup> القائل: قد تكون للتفسير بعد صريح القول، وروي عن الزجاج مثله؛ انظر المغني<sup>(٣)</sup>.

وهذان التصحيحان لم أجدهما في الطرر.<sup>(٤)</sup>

قوله: «(وكونه ذات مجازاة لدى \* \* بعض ونفي... الخ) وأما قوله: أبا خراشة أما أنت ذا نفر... الخ وقوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾<sup>(٥)</sup> فمؤولان»

اعلم أن الكوفيين احتجوا بالبيت على مجيء «أن» شرطية؛ قال ابن هشام<sup>(٦)</sup>: «ويرجحه عندي أمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، وقرئ بالوجهين في قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾<sup>(٩)</sup>، وروي بالوجهين قوله<sup>(١٠)</sup>:

أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّنَا [جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ]

(١) «الارتشاف» لأبي حيان ١٦٩٢. (٢) «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور ٢/٢٨٢.

(٣) «المغني» لابن هشام ١/١٩٨.

(٤) التصحيح الأول، الذي يقابله إنكار الكوفيين موجود في الطرة المطبوعة.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٧٢. (٦) «المغني» لابن هشام ١/٥٧-٥٨.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٨١. (٨) سورة المائدة، الآية: ٠٣.

(٩) سورة الزخرف، الآية: ٠٤.

(١٠) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٦١٤، وانظره في «شرح التسهيل» ٤/٥٣، و«المغني» ١/١٥٣، و«الخرانة» ٩/٧٨.

قال<sup>(١)</sup>: «إنا لا نسلم أن الفاء في البيت جوابية، فلا<sup>(٢)</sup> يجوز أن تكون عاطفة أو سببية، والمعنى: يا أبا خراشة لأجل أن كنت ذا نفر افتخرت، فأنا أفتخر أيضا بأن قومي باقون لم تذهب بهم المجاعة».

واحتجوا بالآية على مجيء «أن» نافية، ورد بأن المعنى: ولا تومنوا أي: لا تصدقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم من الكتب، إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض<sup>(٣)</sup>.

قوله: «(وشذ حذف أن ونصب... الخ) قيل: يقاس مطلقا<sup>(٤)</sup>»

أي: مع الرفع والنصب؛ وقيل: لا يقاس مطلقا؛ وقيل: يقاس مع الرفع، لا مع النصب<sup>(٥)</sup>.

### ❖ عوامل الجزم

قوله: «(وانحذفها وفا) وجعل منه: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٦)</sup>».

وخرجها الأكثرون على حذف الشرط: «إن تقل لهم يقيموا الصلاة».

(١) هكذا في المخطوط، دون ذكر القائل، وظاهره أن القائل هو ابن هشام، وهذا غير صحيح، لعدم وجود ذلك في المغني، ولأن القائل يرد على قول الكوفيين الذي رجحه في المغني؛ لأن القائل هنا منع أن تكون الفاء في قوله: «فإن قومي» جوابا للشرط، بل تحتل أن تكون عاطفة أو سببية.

(٢) هكذا في المخطوط، وهو غير واضح، ولعل الصواب: «بل يجوز» أو: «فيجوز»، بالإثبات بدل النفي.

(٣) «المغني» لابن هشام ٥٨/١.

(٤) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٣٣، وشرحه له أيضا ٥٠/٤؛ و«التوضيح» للمرادي ١٢٦٤/٤.

(٥) «التصريح» للأزهري ٣٩٢/٢.

(٦) سورة إبراهيم، الآية: ٣٣.

واعلم أن في حذف لام الأمر أقوالاً<sup>(١)</sup>: قيل: يجوز مطلقاً؛ وقيل: لا يجوز مطلقاً؛ ثالثها: يجوز في الشعر فقط، كقوله<sup>(٢)</sup>:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا [مَا]<sup>(٣)</sup> خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

رابعها: يجوز في الاختيار بعد قول، ولو كان غير أمر، نحو: «قلت له: يفعل» و«قل له: يفعل».

قوله: «(وقل فصل لا) مطلقاً»

أي: في الشعر وغيره.

قوله: «(أي متى أيان أين إذما) على الأصح فيهما»

أشار به إلى قول الفراء<sup>(٤)</sup>: إن حيث، وإذ، يجزمان دون الاقتران بـ«ما» الزائدة.

وفي بعض النسخ إسقاط لفظة «فيهما»، فيحتمل أن مقابله القول بأن إذما لا تجزم إلا في الضرورة.

قوله: «(وحرف إذما) على الأصح»

هو مذهب سيبويه<sup>(٥)</sup>، ومقابله قول المبرد والفارسي وابن السراج<sup>(٦)</sup>: إن إذما ظرف زمان، زيد عليها «ما».

(١) «الارتشاف» لأبي حيان ١٨٥٦/٤.

(٢) البيت ينسب لأبي طالب، ولابني علي كرم الله وجهه، ولحسان بن ثابت، ولغيرهم، وانظره في «الكتاب» ١٠٨/٣، و«شرح التسهيل» ٦٠/٤، و«شواهد العيني» ١٩٠٦/٤، «توضيح المقاصد» ١٢٦٨/٤، و«المغني» ٤٩٢/٦.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في المخطوط، ولكن وزن البيت لا يستقيم إلا به، كما أنه موجود في كل المراجع التي ذكرت الشاهد.

(٤) توضيح المقاصد للمرادي ١٢٧٦/٤. (٥) «الكتاب» لسبويه ٥٦/٣.

(٦) «شرح التسهيل» لابن مالك ٦٧/٤، و«الارتشاف» لأبي حيان ١٨٦٢/٤.

قوله: «(وبإذا اجزم اضطرارا وبلو) وخرج عليه قوله: لو يشأ طار به ذو مبعة... الخ، وقوله<sup>(١)</sup>»:

تَأْمَتْ فَوَادَكَ لَوْ يَخْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ    اخْدَى نِسَاءً بَنِي دُهِلٍ بِنِ شَيْبَانَا

وخرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا، كقراءة أبي عمرو: ﴿يَنْصُرُونَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

وخرج البيت الأول على أنه جاء على من قال: «شأ، يشأ»، بألف ثم أبدلت همزة ساكنة، كما في «العالم، والخاتم»، فليس سكونها بجزم. قاله (د).

قوله: «(وباقى الأدوات أسما) خلافا للسهيلي»

وتلميذه ابن يسعون في مهما، واستدل بقوله<sup>(٦)</sup>:

قَدْ أُوَيْتَ كُلُّ مَاءٍ وَهِيَ ظَامِيَةٌ    مَهْمَا تُصِبُّ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمُ

قال: إذ لا تكون مبتدأ لعدم رابط من الخبر، وهو فعل الشرط، ولا مفعولا لاستيفاء الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعين أنها لا موضع لها.

واستدل الأول بقوله<sup>(٧)</sup>:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ    [وإن خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ]

(١) البيت للقيط بن زرارة، «لسان العرب» ١٣ / ٧٥ (تيسم)، وانظره في «شرح التسهيل» ٨٣ / ٤، و«المغني» ٤٣٥ / ٣.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٤. (٣) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٦٧. (٥) «المغني» ٤ / ٤٣٥-٤٣٦، و«شرح التسهيل» ٨٣ / ٤.

(٦) البيت لساعدة بن جُزَيَّة الهذلي، «لسان العرب» ١٤ / ٥٤ (أبي)، وانظره في «المغني» ٤ / ٢١٦، و«الخزانة» ١٦٣ / ٨.

(٧) البيت لزهير في معلقته، وانظره في «المغني» ٤ / ٢١٥، و«الهمع» ٥٤٨ / ٢.

فمهما هنا حرف، بمنزلة إن، إذ لا محل لها من الإعراب.

والجواب أنها في البيت الأخير، إما خبر «تكن عند امرئ الخ»، فهي<sup>(١)</sup> واسمها «خليقة»، و«من» زائدة؛ لأن الشرط عند أبي علي غير موجب. وإما مبتدأ، واسم تكن ضمير راجع إليها، وإنما أنث، لأنه في المعنى للخليقة، ومثله: «ما جاءت حاجتك»، فيمن نصب حاجتك، و«من خليقة» تفسير للضمير، كما في قوله<sup>(٢)</sup>:

[فَتَوَضَّحَ فَالْمِقْرَاءَ لَمْ يَغْفُ رَسْمُهَا] لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ

وفي البيت الأول: مفعول «تصب»، و«أفقا»: ظرف، و«من بارق»: تفسير لـ: «مهما»، أو متعلق بـ«تصب»، فمعناها التبعض؛ والمعنى: أي شيء تصب في أفق من بارق تشم.<sup>(٣)</sup> هذا حاصل ما في المغني.

ونسب السيوطي القول بحرفيتها لخطاب والسهيلي.<sup>(٤)</sup>

فائدة: السهيلي: اسمه محمد بن عبد الكريم الخثعمي، الإمام المشهور، وقد تقدم أنه كوفي.

قوله: «(وكوفة أنت بأن كمثل إذ)<sup>(٥)</sup> معنى وإهمالا، وجعلوا منه: ﴿وَأَنقُوا اللَّهَ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله<sup>(٨)</sup>:

أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيْبَةَ حَزْتَا ..... الخ

(١) هكذا في المخطوط، والظاهر أن كلمة: «فهي»، زائدة، لاختلال الكلام بها، ولأنها غير موجودة في كلام المغني الذي نقل عنه المؤلف.

(٢) البيت لامرئ القيس في مقدمته، وانظر الشاهد في «المغني» ٢١٨/٤، و«الهمع» ٣٣٨/١.

(٣) «المغني» لابن هشام ٣٤٢-٣٤٣. (٤) «همع الهوامع» للسيوطي ٥٤٢/٢.

(٥) «شرح الرضي على الكافية» ٨٧/٤. (٦) سورة المائدة، الآية: ٥٩.

(٧) سورة الفتح، الآية: ٢٧. (٨) تقدم البيت كاملا في آخر باب «إعراب الفعل»

(٤) ما أثبتناه هو ما يظهر من الكلمة في المخطوط، ولعل الصواب: «فيتنفي الجزم».

أيضا في السعة أن يكن موصولات، نحو: آتيك إذ ما تفعله أفعله، وآتيك إذ من يأتيك تكرمهُ، آتيك إذ أيهم يأتيك تكرمهُ، ولا يجوز الجزم عند سيبويه، والجرمي، وذلك لأن أسماء الأحيان لا تضاف إلى جمل الشرط، وخالف الزيادي، فأجاز الجزم اختيارا، كما في قوله<sup>(١)</sup>:

عَلَى حِينٍ مَنْ تَثُبَّتْ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ يَرِثُ شِرْبُهُ إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرُ

وخرجه الأولون على الضرورة<sup>(٢)</sup>، ويجري هذا الحكم، وهو وجوب الرفع، وامتناع الجزم مطلقا، أي في الاختيار وغيره، إذا وقع بعد باب «كان»، و«إنَّ»، نحو: كان من يأتينا نكرمهُ، وإن من يأتينا لا يهان، وليت من نحسنُ إليه يحسنُ إلينا، وذلك لأن الشرط لا يعمل فيه عامل قبله، وكذا بعد «لكن» المخففة، نحو: ولكن من يزورني أزوره، و«إذا» الفجائية، نحو: مررت بزيد، فإذا من يزوره يحسنُ إليه، و«ما» النافية، نحو: ما من يأتينا يهان، وكذا بعد «هل»، نحو: هل من يزورك تكرمهُ؟

وقال يونس: وكذا بعد الهمزة، نحو: آمن يأتيك تكرمهُ؟ لكن الأصح جواز الجزم بعدها.

هذا حاصل ما ذكره السيوطي<sup>(٣)</sup>، وفيه مخالفة مع ما في التسهيل<sup>(٤)</sup> وشراحه<sup>(٥)</sup>؛ لأنهم جوزوا الجزم بعد لكن المخففة، وإذا الفجائية، إذا أضمر بعدهما مبتدأ، وبعد إن، وكان، إذا أضمر بعدهما ضمير الشأن، ولم يذكر السيوطي ذلك.

(١) البيت للبيد في ديوانه ص ٢١٨، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٨٧/٤، و«شرح الكافية» للرضي

١٠١/٤، و«الهمع» ٥٦١/٢. (٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٨٧/٤.

(٣) «همع الهوامع» للسيوطي ٥٦٠-٥٦١/٢. (٤) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٨٨.

(٥) «شرح التسهيل» لابن مالك ٨٩-٩٠؛ و«المساعد» لابن عقيل ١٦٧-١٦٨/٣.

وقول الطرة: «والحين مطلقا»

أي: سواء كان ماضيا، نحو: إذ، أو مستقبلا كإذا.

وقولها: «وبعد لكن مطلقا»

أي: في الشعر والنثر، ومثلها في ذلك هل، وما النافية، وإذا الفجائية.

قوله: «(وبعد ماض رفعك الجزا حسن) لكن جزمه أحسن<sup>(١)</sup> على الأصح»

مقابله قول بعض المتأخرين: إن الرفع أحسن من الجزم.<sup>(٢)</sup> اهـ.

وهو على تقدير التقديم عند سيبويه<sup>(٣)</sup>، وعلى تقدير الفاء عند المرادي.<sup>(٤)</sup>

❖ لو

قوله: «(لكن قبل) على الأصح<sup>(٥)</sup>»

مقابله قول ابن الحاجب: لا تكون لو للتعليق في المستقبل<sup>(٦)</sup>، وكذلك

قال<sup>(٧)</sup> الشارح، وتأول ما احتجوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرْكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ﴾<sup>(٨)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٩)</sup>:

(١) «شرح الكافية» لابن مالك ٣/١٥٨٨-١٥٨٩.

(٢) «الارتشاف» لأبي حيان ٤/١٨٧٦؛ و«التوضيح» للمرادي ٤/١٢٧٩.

(٣) «الكتاب» لسيبويه ٣/٦٦.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «المبرد»، لأن المرادي حكى القولين عن سيبويه والمبرد، «التوضيح» للمرادي ٤/١٢٨٠؛ وكحاهما ابن مالك أيضا في شرح الكافية ٣/١٥٨٩-١٥٩٠؛ وما نسب للمبرد ذكره في «المقتضب» ٢/٦٨.

(٥) «شرح الكافية الشافية» لابن مالك ٣/١٦٣١-١٦٣٢؛ و«شرح الكافية» للرضي ٤/٤٥١.

(٦) «شرح المقدمة الكافية» لابن الحاجب ٣/١٠٠٢.

(٧) هكذا في المخطوط، ولعله: «وكذلك قول الشارح»، أي أن المقابل للأصح هو قول ابن الحاجب وقول الشارح. (٨) سورة النساء، الآية: ٠٩.

(٩) البيت لثوبة بن الحمير، «الحماسة البصرية» ٢/١٠٩، وانتظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٤/٩٦، و«المغني» ٣/٣٨٨، و«شواهد العيني» ٤/١٩٤٩.



وَلَوْ أَنَّ لَبَّيْ الْأَخِيلِيَّةَ [سَلَّمْتُ عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ]

وقال: «لا حجة فيه لصحة حملها على الماضي»<sup>(١)</sup>، وما قاله لا يمكن في جميع المواضع<sup>(٢)</sup>، نحو: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾<sup>(٧)</sup>، ونحو: أعطوا السائل، ولو جاء على فرس، وقوله<sup>(٨)</sup>:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَازِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَآثَتْ بِأَطْهَارِ

قوله: «(وهي في الاختصاص بالفعل) مطلقا»

أي: سواء كانت شرطية امتناعية، أو شرطية غير امتناعية.



قوله: «(لما اسم شرط ووجوبا للمضي النخ) خاصة على الأصح»

هكذا وجد في نسخ من الطرر، والصواب حذفه، إذ لم أجد في «خ»، ولا «د»، ولا «ع»، ولا في شرح الأشموني، ولا في غيرهن، من ذكر أنها تضاف لغير الماضي، ولا أحفظه فيما أحفظه من العربية.



قوله: «(وكونه من حذف الجزا زكن) على الأصح»

(١) «شرح ابن الناظم على الألفية» ص ٥٠٥. (٢) «المغني» ٣/ ٣٩٨.

(٣) سورة يوسف، الآية: ١٧. (٤) سورة التوبة، الآية: ٣٣.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٣٣. (٦) سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

(٧) سورة الأحزاب، الآية: ٥٢.

(٨) البيت للأخطل في ديوانه ص ٨٣، وانظره في «تمهيد القواعد» ١/ ٢٠٧، و«المغني» ٣/ ٣٩٩.

هو قول سيبويه، قال «د»: «وفي المسألة قولان آخران:

أحدهما: أن الجواب المذكور لهما معا جميعا، وأن الكلام غني عن الحذف ألبتة، وأن الفاء المذكورة كانت داخلة على «إن» الشرطية، فإنها وجوابها، مجموعهما جواب «أما» في الأصل، فلما آخرت، التقى فاءان، فحذف أحدهما، وهذا قول الأخفش.

والقول الآخر للفارسي: إن الجواب المذكور لـ «إن»، وحذف جواب «إما»، واحتج بأنه لا يفصل بين «أما» والفاء إلا بمفرد.<sup>(١)</sup>

### ❖ لولا ولوما

قوله: «(إذا امتناعا بوجود عقدا) وأما قوله<sup>(٢)</sup>:

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي  
فمؤول»

بأن لولا بمعنى لو لم، أو هي امتناعية بتقدير «أن» المصدرية، أي: لولا أن ينازعني.

### ❖ أدوات الاستفهام

قوله: «(لم يطلبِ \* \* به تعيُن) على الأصح»

مقابله أنها تأتي لطلب التعيين، كما في الحديث: ((هل تزوجت بكرا أم ثيبا))<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر «تمهيد القواعد» لناظر الجيش ٩/ ٤٥١١-٤٥١٢.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه ص ١٠، وانظره في «تمهيد القواعد» ٢/ ٩٠٠، و«المغني» ٣/ ٤٦٣، و«توضيح المقاصد» ٤/ ١٣٠٨.

(٣) سبق الاستشهاد به فتخرجه في باب «عطف النسق».

### ❖ الإخبار بالذي

قوله: «(ما قيل أخبر عنه بالذي خبر \*\*\* ) يجب تأخيرُه على الأصح»  
مقابله ما ذكره (خ)، ونصه: «ونقل ابن العلق عن المبرد أنه يجوز تقديمه  
خبراً عن الذي مبتدأ. اهـ»<sup>(١)</sup>

قلت: ويرجحُه قوله<sup>(٢)</sup>:

أَخْ مَا جِدَّ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْعَهْدِ وَالْوَدِّ الَّذِي كَانَ مَالِكُ

قوله: «(وخبر عن كان عنه يخبر) على الأصح»

قال في التسهيل: «خلافا لقوم»<sup>(٣)</sup>، قال (د): «وحكى ابن عصفور الإجماع  
على جوازه، وقال ابن السراج: لا خلاف في الإخبار عن اسم كان، فأما خبرها  
ففيه خلاف.»<sup>(٤)</sup>

### ❖ العدد

قوله: «(ثلاثة بالتاء الخ) وأنت الجمع على الأصح»

مقابله قول البغداديين، فإنهم يقولون: ثلاث حمامات، وقال الكسائي:  
مررت بثلاث حمامات، ورأيت ثلاث سجلات، بغير هاء، وإن كان الواحد  
منها مذكراً، وقاس عليه ما كان مثله، ولم يقل به الفراء، قاله الأشموني.<sup>(٥)</sup>

(١) «التصريح» للأزهري ٤٣٦/٢؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ١٠٥٣/٣.

(٢) لم أجد البيت فيما عدت إليه من المراجع، وانظر الشاهد في «شرح الأشموني مع حاشية الصبان»  
٢٤٩/١.

(٣) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٥٢.

(٤) ينظر «المساعد» لابن عقيل ٢٨٥-٢٨٦؛ و«التمهيد» لناظر الجيش ٤٥٧٩/٩.

(٥) «شرح الأشموني مع حاشية الصبان» ٨٨/٤؛ ولينظر «الارتشاف» لأبي حيان ٧٥١/٢؛ و«التوصيح»  
للمرادي ١٣١٩/٤؛ و«التمهيد» لناظر الجيش ٢٤٢٠/٥.

قوله: «(تضف إليه مثل بعض بين) وينصبه إن كان اثنين لا مطلقا، خلافا للأخفش<sup>(١)</sup>»

أي: فإنه أجاز نصب الوصف المصوغ من العدد لما صيغ منه، سواء كان ثاني اثنين، أو ثالث ثلاثة، أو رابع أربعة، والجمهور قصرُوا ذلك على ثاني اثنين، ونسب ابن مالك هذا القول في الكافية لثعلب، فقال:

وثعلب أجاز نحو رابع أربعة وماله من تابع<sup>(٢)</sup>

قوله: «(ومثل إحدى عشرة فقط وعي) واختص عنها الألف بالتمييز مطلقا»  
أي: يميز به المفرد نحو عشرة آلاف، والمركب نحو: خمسة عشر ألفا.

قوله: «(فعاقل مذكر يغلب) على غيره مطلقا»

يعني: أن العدد المركب المميز بشيئين، المعتبر منهما العاقل المذكر، تقدم أو تأخر، نحو: خمسة عشر امرأة ورجلا، وسواء وجد الفصل بين نحو: خمسة عشر بين امرأة ورجل، أم لم يوجد الفصل بين، كما تقدم.

قوله: «(وغلب السابق إن عقل فقد) مطلقا»

أي: مذكرا كان أو مؤنثا، نحو: خمسة عشر جملا وناقاة، وخمس عشرة ناقاة وجملا.

قوله: «(وإن وجد \*\* فصل فما أنث) مطلقا»

أي: يغلب المؤنث تقدم أو تأخر.

(١) «التسهيل» لابن مالك ص ١٢١، و«شرحه» له أيضا ٢/ ٤١٢.

(٢) «شرح الكافية» لابن مالك ٣/ ١٦٦٣، وقال فيه: «وأجاز ذلك ثعلب وحده»، كما أنه لم يفرق فيها بين ثاني اثنين وغيره، ٣/ ١٦٨٤، وما في الطرة هو قوله في التسهيل ص ١٢١، ولينظر تفصيل الأقوال والاختلاف في نسبتها إلى أصحابها في التذييل لأبي حيان ٩/ ٣٥٩ وما بعدها.

قوله: «(تغليبه فيما أضيف يلزم) مطلقا»

أي: سواء وجد العقل والتذكير أم لا، نحو: عندي عشرة أعبد وإماء، وعشر إماء وأعبد، وعشرة جمال ونوق، وعشر نوق وجمال.

### ❖ كم وكاين وكذا

قوله: «(كم شخصا سما) ولا يكون جمعا خلافا للكوفيين<sup>(١)</sup> مطلقا»

أي: سواء قصد بـ«كم» السؤال عن أصناف الجمع، أو مبلغه، وأجاز الأخفش جمعه إذا قصد السؤال عن أصناف الجمع، نحو: كم رجلا عندك؟ على قصد السؤال عن أصناف القوم الذين عندي، لا عن مبلغ أشخاصه، وتبعه بعض المغاربة. «قاله (ع).»<sup>(٢)</sup>

قوله: «(وأجز أن يجره من مضمرا) على الأصح»

راجع لقوله: «أجز»، ولقوله: «من مضمرا»، ومقابل الأول ما قاله المرادي، ونصه: «وأما نصبه، يعني تمييز كم، ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه لازم ولا يجوز جره مطلقا، وهو مذهب بعض النحويين.

الثاني: أنه ليس بلازم، بل يجوز جره مطلقا، حملا على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج، وعليه حمل بعضهم:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ [وَحَالَةٍ] فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارٍ<sup>(٣)</sup>

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على «كم» حرف جر.<sup>(٤)</sup>

(١) «التسهيل» لابن مالك ص ١٢٤.

(٢) «المساعد» لابن عقيل ١٠٩/٢.

(٣) البيت للفردق في ديوانه ٣٦١/١، ويروى بنصب «عمة» و«خالة» ويجرهما ورفعهما، وانظره في «شرح

التسهيل» ٤٢١/٢، و«المغني» ٤٦/٣-٤٧، و«التصريح» ٤٧٦/٢، و«توضيح المقاصد» ١٣٣٥/٣.

(٤) «التوضيح» للمرادي ١٣٣٥-١٣٣٦/٤.

فالقول الأول مقابل الأصح؛ والقول الثالث، هو مقابل الأصح الذي في قوله: «كم حرف جر مظهر»، ومقابل القول الثاني، ما ذكره «ع»، ونصه: «قال سيبويه: وسألته، يعني الخليل، عن قولهم: «على كم جذع بنيت بيتك»، فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، وأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى «من»، ولكنهم حذفوا تخفيفا، وصارت «على» عوضا اهـ.

فمذهب الخليل وسيبويه والجماعة، كما قال ابن خروف، أن الجرب «من» مضمرة، وخالف الزجاج وحده، فحكى النحاس عنه أنه كان يخفض بـ «كم»، ولا يحذف شيئا، وهو ضعيف، لالتزامهم حينئذ دخول حرف الجر عليها، ولو كان الجرب بالإضافة، لم يلزم ذلك؛ ولأنها بمنزلة عدد لا يكون ذلك فيه. اهـ المراد منه. <sup>(١)</sup>

قوله: «(ككم رجال ومرة) وخرج <sup>(٢)</sup> عليه قوله: كم عمّة لك يا جرير الخ في رواية النصب»

وخرج أيضا على أن «كم» فيه للاستفهام، على جهة التهكم. <sup>(٣)</sup>

### ❖ الحكاية

قوله: «(وإن تصل فلفظ من لا يختف) على الأصح»

مقابله قول يونس <sup>(٤)</sup>، فإنه أجاز إثبات الزوائد وصلا، فتقول: «منو يا فتى» ويشير إلى الحكاية في من «منت»، ولا ينون، ويكسر نون المثني، ويفتح نون

(١) «المساعد» لابن عقيل ١٠٨/٢-١٠٩، و«شرح الجمل» لابن خروف ٦٥٣-٦٥٥.

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٤٢١/٢؛ و«التذيل» لأبي حيان ٢٧/١٠.

(٣) «المغني» لابن هشام ٤٨/٣.

(٤) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٤٨.

الجمع، ومنون منات ضما وكسرا، وهو مذهب حكاة عن العرب، وحمل عليه قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنتُمْ فَقَالُوا: الْحَنُّ، قُلْتُ: عِمُوا صَبَاحًا  
قوله: «(واحك أو أعرب) على الأصح»

قال في شرح الكافية: «إذا نسب إلى حرف أو غيره حكم جاز أن يعرب بما يقتضيه العامل، وأن يحكى بما كان عليه، فمن الحكاية قوله ﷺ: ((إياكم ولو، فإنها تفتح عمل الشيطان))<sup>(٢)</sup>، ومن العرب قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَيْنًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ  
وفي الحديث: ((أنهاكم عن قيل وقال))<sup>(٤)</sup> على الحكاية، و((قيل)) على الإعراب.<sup>(٥)</sup> اهـ

قال (د): «وزعم بعضهم<sup>(٦)</sup> أن الوجه الثاني، وهو إجراء المفرد بوجوه الإعراب، إنما هو إذا كان قابلا للإعراب، فأما إذا كان مبنيا، يحكى، مثل: «من موصول» و«من حرف جر». اهـ.

(١) البيت برواية «عموا صباحا» لجذع بن سنان الغساني، ويروى بـ«عموا ظلاما» وهو لشمير بن الحارث الضبي، أو لتأبط شرا، «شواهد العيني» ٤/ ٢٠٠٩، وانظره في «تمهيد القواعد» ٩/ ٤٥٣٦، و«توضيح المقاصد» ٣٨١٣٤٩.

(٢) أصل الحديث أخرجه مسلم، برقم ٢٦٦٤.

(٣) لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٢٤، وانظره في «تمهيد القواعد» ٩/ ٤٥٥٤، و«الكتاب» ٣/ ٢٦١، و«الخزانة» ٧/ ٣١٩.

(٤) أصله عند الشيخين، البخاري في مواضع متفرقة وصيغ مختلفة، منها برقم: ٢٤٠٨، و٦٤٧٣، ومسلم كذلك، بصيغ ومو مواضع متفرقة، منها برقم: ٥٩٣، و١٧١٥.

(٥) «شرح الكافية» لابن مالك ٤/ ١٧٢٢-١٧٢٣.

(٦) قائل هذا القول هو أبو حيان في التذييل، ولينظر «التمهيد» لناظر الجيش ٩/ ٤٥٥٥.

قلت: وبه تعلم أن صواب الطرة واحك أو اعرب مطلقا على الأصح؛ أي: سواء كان اللفظ قابلا للإعراب أم لا.

### ❖ المقصور والممدود

قوله: «(ثبوت قصر بقياس ظاهر) وأما قوله<sup>(١)</sup>»:

إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتْ الْعَيْنُ بِالْبُكَاءِ غَرَاءً وَمَدَّتْهُ مَدَامِعُ نُهْلٍ

فمن رواه بكسر العين، فمصدر قياسي لغاري بين شيئين، إذا ساوى بينهما، ومن رواه بفتح الغين، فمصدر شاذ لغري بالشيء، إذا ولع به.

قوله: «(والعكس بخلف يقع) وأما قوله<sup>(٢)</sup>»:

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

فمؤول

بأنه مصدر لغانيت الرجل إذا فاخرته بالغنى<sup>(٣)</sup>، وفيه تعسف<sup>(٤)</sup>.

### ❖ كيفية تثنية المقصور والممدود

قوله: «(في غير ذا ت قلب واوا الألف) وبعضهم مطلقا»

يعني أن بعض النحويين يقلب الألف العجا [مد]<sup>(٥)</sup> في التثنية ياء، سواء كان مما يمال أم لا، وسواء قلبت ألفه ياء مع الضمير، كإلى وعلى ولدى، أم لا، كإذا.

(١) البت لكثير عزة، «شواهد العيني» ٤/ ٢٠٢٠، وانظره في «تمهيد القواعد» ٩/ ٤٦٤٨، و«التصريح» ٥٠١/ ٢.

(٢) البيت بلا نسبة في كتب النحو، وانظر الشاهد في «تمهيد القواعد» ٩/ ٤٦٥٢، و«شواهد العيني» ٤/ ٢٠٢٥، «التصريح» ٥٠٥/ ٢.

(٣) «تمهيد القواعد» ٩/ ٤٦٥٢. (٤) «التصريح» ٥٠٥/ ٢.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في المخطوط، وإنما أضفناه لأن المعنى متوقف عليه.



قوله: «(وجمع ذي العقل الخ) وإن فقد العقل فجمعها بألف وتاء مطلقا»

أي: مذكرها ومؤنثها، نحو بنات لبون ذكورا.

قوله: «(ورجح الجمع فالإفراد فما \* \* \* ثنوا) على الأصح<sup>(١)</sup>»

مقابله قول الكسائي: التثنية راجحة على الإفراد، وأما البصريون فلا يقيسون الإفراد، فكلام ابن مالك الذي تبعه ابن بون، رَحِمَهُمَا اللَّهُ، مخالف للفريقين كما في (د).<sup>(٢)</sup>

### ❖ جمع التكسير

قوله: «(ومطلقا يحفظ في فعل)»

أي: اسما أو صفة، كجلف وذئب.

قوله: «(واحفظه في فعل) مطلقا»

أي: سواء كانت فاؤه همزة، نحو: ألف وآلاف، أم لا، نحو: زند وأزناد، خلافا ليجي في انقياس الأول.<sup>(٣)</sup>

قوله: «(وحائض وصاهل وفاعلة) مطلقا»

أي: سواء كان اسما كفاطمة، أو صفة كقائمة.

قوله: «(والميم أولى من سواء بالبقا) سواء كان الثاني غير ملحق كمنطلق،

اتفاقا، أو ملحقا على الأصح»

(١) «التسهيل» لابن مالك ص ١٩.

(٢) «التعليق» للدماميني ٢٨٩/١، ولينظر «التذيل» لأبي حيان ٧١/٢، وما بعدها.

(٣) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٦٩؛ و«التمهيد» لناظر الجيش ٤٧٦٨/٩.

مقابله قول المبرد<sup>(١)</sup> بحذف الميم وإبقاء حرف الإلحاق، فيقال في مقعنسس على الأول: مقاعس، وعلى الثاني: قعاسس.

### ❖ التفسير

قوله: «وزاد الكوفيون التعظيم، وحملوا عليه قول عمر في ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((كنيف ملئ علما))»

قال المرادي: «وزاد الكوفيون التعظيم، كقول لبيد<sup>(٢)</sup>:

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونِهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

يعني الموت؛ وأجيب بأن الداهية إذا كانت عظيمة، كانت سريعة الوصف، فالتصغير لتقليل المدة، أو بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفيد الأمور العظام.<sup>(٣)</sup>

وقال الأشموني: «ورد البصريون ذلك، يعني: ما استدل به الكوفيون، بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه».<sup>(٤)</sup>

قوله: «(وحائد عن القياس) على الأصح»

راجع لهما؛ مقابله قول أبي الفتح ابن جني<sup>(٥)</sup> أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى، ثم يجمع، فيرى في أباطيل أن الاسم غير إلى إبطيل، أو أبطول، ثم يجمع، وأن أحاديث جمع أحدىثة، وقول بعض النحويين أن هذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل، عن تصغير مستعمل، فمغيربان، وعشيان، وأنيسيان، ولييلية، تصغير إنسان، وليلا، وقس.<sup>(٦)</sup>

(١) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٧٩؛ و«شرح ابن الناظم على الألفية» ص ٥٥٩.

(٢) البيت في ديوانه ص ١٣١، وانظره في «تمهيد القواعد» ١٠/ ٤٨٥٩، و«توضيح المقاصد» ٥/ ١٤١٩،

و«المغني» ١/ ٣٠٦، و«شواهد العيني» ٤/ ٢٠٥٠.

(٣) «التوضيح» للمرادي ٥/ ١٤١٩. (٤) «شرح الأشموني مع حاشية الصبان» ٤/ ٢٢٢.

(٥) «التوضيح» للمرادي ٥/ ١٤٢٥. (٦) «شرح الكافية» لابن مالك ٤/ ١٩١٧.

قوله: «(كذلك ما مدة أفعال سبق) مطلقا على الأصح»

أي: سواء كان جمعا كأجمال، أو مفردا كبرمة أعشار، أي: عظيمة، وثوب أسمال، فيقال فيها: أجيمل وأسيمل، خلافا للشارح<sup>(١)</sup> ومن تبعه، في أنه يقال: أجيمل وأسيمل.

قوله: «(وعند تصغير حبارى الخ) وتحو ثلاثين مطلقا»

أي: علما أم لا.

### ❖ النسب

قوله: «(لشبهها الملحق) بلا فاصل اتفاقا، ومعه على الأظهر<sup>(٢)</sup>»

اعلم أن سيبويه لم يذكر في ألف الإلحاق ولا المنقلبة عن أصل، إلا وجهين: الحذف، والقلب واوا، وزاد أبو زيد في الأولى والسيرافي في الثانية الفصل بالألف، فتقول: أرطاوي، وملهاوي، فالأظهر هنا قولهما، ومقابله قول سيبويه<sup>(٣)</sup>.

قوله: «(والألف الجائز أربعا أزل) وجوبا مطلقا.»

أي: سواء كانت بعد مضعف، نحو معلى، أم لا نحو: مصطفى.

قوله: «(في نسب أغنى عن اليا فقبل) ذلك الإغناء من غير قياس على الأصح»

هو مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup>، أن هذه الأبنية غير مقيسة، فلا يقال لصاحب الدقيق: دقاق، ولا لصاحب الفاكهة: فكاه، ولا لصاحب البز: بزاز<sup>(٥)</sup>، ولا لصاحب الشعير: شعار، والمبرد<sup>(٦)</sup> يقيس هذا<sup>(٧)</sup>.

(١) «شرح ابن الناظم على الألفية» ص ٥٦١. (٢) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٦٢.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ٣/ ٣٥٩. (٤) «الكتاب» لسيبويه ٣/ ٣٨٢.

(٥) هكذا في المخطوط، والذي في الكتاب: «البرار»، ٣/ ٣٨٢، وكذا في الارتشاف، ٢/ ٦٣٤.

(٦) «المقتضب» للمبرد ٣/ ١٦١. (٧) «الارتشاف» لأبي حيان ٢/ ٦٣٤.

وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾<sup>(١)</sup>، والحامل على هذا الحمل أن نفي المبالغة لا يستلزم نفي الفعل، والظلم محال في حقه تعالى؛ وحملت الآية أيضا على أن «ظلاما»، وإن كان للكثرة، لكن جيء به في مقابلة العبيد الذي هو جمع كثرة، ويرجح أنه قال تعالى: ﴿عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾<sup>(٢)</sup>، فقابل صيغة فعّال بالجمع، وقال في آية أخرى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ﴾<sup>(٣)</sup>، فقابل صيغة فاعل الدالة على أصل الفعل بالواحد؛ وحملت أيضا على أنه إذا نفي الظلم الكثير انتفى القليل، ضرورة أن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه، فلا أن يترك القليل أولى؛ وحملت أيضا على أن فعّالا أتى بمعنى فاعل، لا كثرة فيه.

وحملت أيضا على أن أقل القليل، لو ورد منه تعالى، لكان كثيرا، كما يقال: «زلة العالم كبيرة».

وحملت أيضا على أنه أراد ليس تأكيد النفي<sup>(٤)</sup>، وعبر عن ذلك بليس بظلام. وحملت أيضا على أنه ورد جوابا لمن قال: ظلاما، والتكرار إذا ورد جوابا لكلام خاص، لم يكن له عموم.

وحملت على أن صيغة المبالغة وغيرها في صفات الله تعالى سواء في الإثبات، فيجري النفي على ذلك.

وحملت على أنه قصد به التعريض بأن ثم ظلما للعبيد، من ولادة الجور.

(١) سورة فصلت، الآية: ٤٥.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٧٩.

(٣) سورة الرعد، الآية: ١٠.

(٤) هكذا في المخطوط، وهو غير ظاهر، وفي الاتقان للسيوطي: «السادس: أنه أراد ليس بظالم ليس بظالم تأكيداً للنفي فعبر عن ذلك بـ ﴿لَيْسَ بِظَلَّامٍ﴾»

ذكر هذه الاحتمالات التسع الشيخ عبد الرحمان السيوطي في كتابه المسمى بالإنشائي، وذكر أنها تجري كلها في قوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾<sup>(١)</sup>، وتزيد هذه بعاشرة، وهو مناسبة رؤوس الآي.<sup>(٢)</sup>

### ❖ الوقف

قوله: «(أو حركات انقلا) والوقف بالنقل إلى المتحرك لغة لحم<sup>(٣)</sup>، وحمل عليه قوله<sup>(٤)</sup>»:

مَنْ يَأْتِمِرُ بِالْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ    تُحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُعْلَمُ رَشْدُهُ

وحمل أيضا<sup>(٥)</sup> على أن الأصل «فيما قصدوه»، بواو الجمع على مراعاة معنى «من»، فاستغنى بالضممة عن الواو، كما في قوله<sup>(٦)</sup>:

إِذَا مَا شَاءَ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا    [وَلَا يَأْلُو لَهُمْ أَحَدٌ ضَرَّارًا]

قوله: «(وما في الاستفهام إن جرت حذف \*\* ألفها) بحرف اتفاقا، أو باسم على الأظهر»

مقابله ما قاله (خ)، ونصه<sup>(٧)</sup>: «وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا جرت، فمسلم في المجرورة بالحرف، وأما قول حسان<sup>(٨)</sup>:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْيْمٌ    كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

(١) سورة مريم، الآية: ٦٤. (٢) «الإنشائي للسيوطي ٣/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٣) «التسهيل» لابن مالك ص ٣٣٠.

(٤) البيت بلا نسبة في كتب النحو، وانظره في «تمهيد القواعد» ١٠/ ٥٢٩٧، و«توضيح المقاصد»

٣/ ١٤٨١، و«شواهد العيني» ٤/ ٢٠٧٠. (٥) «شواهد العيني» ٤/ ٢٠٧١.

(٦) قائل البيت مجهول، وانظر الشاهد في «المغني» ٦/ ٩٦، و«الهمع» ١/ ٢٣٠، و«الخزانة» ٢٣٠-٢٣٣.

(٧) «التصريح» للأزهري ٢/ ٦٣٤-٦٣٥.

(٨) البيت في ديوانه ص ٣٢٤، وانظره في «تمهيد القواعد» ١٠/ ٢٣٠٥، و«توضيح المقاصد» ٥/ ١٤٨٧،

و«التصريح» ٢/ ٦٣٥.

فضرورة، وحكاه الأخفش لغة.

وأما المجرورة باسم، فقال الشاطبي<sup>(١)</sup>: «ليس حذف الألف بلازم فيها، بل يجوز أن تقول: «مجيء ما جئت»، نص على ذلك سيبويه، إلا أن الأجود فيها الحذف.»

قوله: «(ووصلها بغير تحريك بنا الخ) وحمل عليه قوله<sup>(٢)</sup>:

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُصْحَى مِنْ عَلَهُ»

ويحتمل أنها ضمير، وقال الفارسي: «الهاء فيه مشكلة؛ لأنها لو كانت ضمير الواجب الجر؛ لأن لفظ الظرف لا يبنى في الإضافة، ولو كانت للسكت لم يجر؛ لأنها حركة بناء تشبه حركة المعرب.»<sup>(٣)</sup> اهـ

قوله: «(وذى الحجاز لم تزل) مطلقاً»

يعني أن الحجازيين يثبتون المدة، سواء ترنموا أم لم يترنموا.

### ❖ التصريف

قوله: «(وَفِعْلٌ أَهْمَلٌ) وأما قراءة أبي السمال: (والسما ذات الحبك)<sup>(٤)</sup>»

فعلى تقدير ثبوتها مؤولة»

بأن الأصل «الحبك» بضمتيْن، ولكن القارئ أتبع حركة الحاء التاء من

ذات؛ لأن الساكن حازر غير حصين.

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ٩٦/٨.

(٢) البت لأبي ثروان، «شواهد العيني» ٢٠٦٢/٤، وقيل لغيره، انظره في «تمهيد القواعد» ٤/٢٠٣٠،

و«توضيح المسالك» ١٤٨٩/٥.

(٣) «شرح الشواهد» للعيني ٢٠٦٣/٤.

(٤) سورة الذاريات، الآية: ٥٧.

قلت: ليت شعري بم تأول قراءة الرُّبُوبِ بكسر الراء، وضم الباء، وسكون الواو، وقد ذكرها ابن عطية.<sup>(١)</sup>

قوله: «(وإن يك الزائد ضعف أصل الخ) خلافا لمن يقابل بالمثل مطلقا»  
أي: سواء كان من حروف «سألتموتيهما»، كاستفعل في استخراج، أو من غيرها كفعل في فكر.

قوله: «(واحكم بتأصيل حروف سمس) على الأصح»

وهو مذهب البصريين؛ لأنه إن جعل كل من المثلين زائدا، أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة، أو أحدهما، أدى إلى بناء مفقود، إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة «عفعل»، وعلى زيادة الثاني «فلعل»، وعلى زيادة الثالث «فعفل»، وكلها مفقود، وذهب الكوفيون إلى أن هذا الباب ونحوه ثلاثي، أصله «فعل»، فاستثقل التضعيف، فحالوا بين المتضارعين بحرف مثل ما في الفاء، وقيل محل الخلاف باب «ككبك».<sup>(٢)</sup>

قوله: «(واليا كذا الخ) ولو تصدر الواو مطلقا»

يعني: قبل ثلاثة أصول أو أكثر، ولا يزداد أول الكلمة اتفاقا.

قوله: «(والتاء في التانيث) مطلقا»

أي: سواء كانت في الاسم، أو في الفعل.

(١) المحرر الوجيز لابن عطية ١ / ٣٧٥.

(٢) النهيل لابن مالك ص ٢٩٢ و ص ٢٩٧ و «التوضيح» للمراذي ٥ / ١٥٣١ و «النصريح»

للأزهري ٢ / ٦٧١.

## ❖ الإلحاق

قوله: «(لا يلحق الألف إلا مبدلاً \*\* من يا بآخر) على الأصح<sup>(١)</sup>»

مقابله قوله ابن هشام الخضراوي: «لم يقل أحد من النحويين: إنها منقلبة»<sup>(٢)</sup>، ونص ابن مالك في شرح الكافية أنها زيدت دون إبدال<sup>(٣)</sup>.

## ❖ همزة الوصل

والأصح وضعها همزة ومتحركة

مقابلهما<sup>(٤)</sup> أنها وضعت همزة ساكنة<sup>(٥)</sup>.

قوله: «(وأصله أن ينكسر) على الأصح<sup>(٦)</sup>»

وذلك لثقل الضم والتباس الفتح، فلو قيل: أصطفى بالفتح، التبس بالاستفهام<sup>(٧)</sup>، وقيل أصله السكون، وهو قول أبي علي، قال: [...] ولنا<sup>(٨)</sup> من يقول: ليس أصله كسرا ولا سكونا، بل هي حركة إتياع<sup>(٩)</sup>. اهـ.

قلت: وبه تعالم أن الأقوال ثلاثة.

(١) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٩٨. (٢) «المساعد» لابن عقيل ٧٤ / ٤.

(٣) «شرح الكافية» لابن مالك ٢٠٦٤ / ٤.

(٤) أبي مقابل كونها وضعت همزة، ومقابل كونها وضعت متحركة، ولم يذكر - رحمه الله تعالى - مقابل الأول، وهو أن أصلها ألف، «التوضيح» للمرادي ١٥٥٠ / ٥؛ وورد في النسخة المطبوعة من الطرة: «والأصح وضعها همزة متحركة»، دون واو العطف ٧٩٨ / ٢.

(٥) «التذيل» لأبي حيان ١٨٥ / ١٤ - ١٨٦. (٦) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٠٣.

(٧) «شرح التسهيل» لابن مالك ٤٦٥ / ٣.

(٨) في المخطوط بياض في محل القائل، وقد تبعت عددا من شروح التسهيل والألفية فلم أظفر بقول قريب من هذا اللفظ.

(٩) «التوضيح» للمرادي ١٥٥٦ / ٥؛ و«مع الهوامع» للسيوطي ٤٤٦ / ٣.



## ❖ الإبدال

قوله: «واصطلاحاً: جعل حرف مكان آخر مطلقاً»

أي: سواء كان ذلك الجعل عن إزالة، أو إحالة، فيشمل القلب.

قوله: «(وتبدل الهمزة من عين وها \*\* بقلة) وخرج عليه قولهم: ما أن السماء سماءً»

أي: ما عرض لي، وخرج على أن خير «أن» قدم على [اسمها].<sup>(١)</sup>

قوله: «(ومدا أبدل ثاني الهمزين الخ) وإلا أبدلت ياء مطلقاً»

يعني: متطرفة أولاً، كأن تبني من «قرأ» وزن «قمطر»، فتقول: قَرَأِي، أو «سفرجل»: قَرَأِيَا.

قوله: «(كجنس ما حرك) أو ضم مطلقاً»

يعني أن الهمز يجعل كجنس حركته إذا ضم بعد فتح أو كسر أو ضم كـ «لُؤم» و«يستَهزئ» و«مُؤن» جمع مائة، وهي السرة.

قوله: «(ووجب \*\* إبدال واو بعد ضم من ألف \*\* أو ياء) اتفاقاً، كموقن، ومونس، أو عينا على الأظهر»

يعني أنه اختلف في الياء التي قبلها ضمة في عين الاسم غير الجمع، كما إذا بنيت من البياض وزن «قُفل»، فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة، كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة، وإبدال الياء واوا.<sup>(٢)</sup> اهـ.

وبه تعلم أن الأظهر قول الأخفش، ومقابله قول الخليل وسيبويه.

(١) ما بين المعقوفتين ليس في المخطوط، وإما أضفناه ليستقيم المعنى.

(٢) التوضيح للمرادي ٦/ ١٥٨٨.

قوله: «(غالبا جا ذا البدل) على الأصح»

مقابله ما ذهب إليه في التسهيل حيث قال: «وشذ إبدال الياء من الواو<sup>(١)</sup> لا ما لفعل على اسماء، كالفتوى، والشكوى». اهـ.

(وأما إن كانت واوا، سلمت مطلقا)

أي: سواء كانت «فعل على اسماء ك» دعوى»، أو صفة ك» شكوى».

قوله: «(وند \*\* تصحيح ذي الواو) ولا يقاس على الأصح»

مقابله قول المبرد بانقياسه.

قوله: «(وعين فيعلولة) مطلقا»

أي: سواء كانت ياء كينونة، أو واوا ككينونة.

### ❖ الإدغام

قوله: «(وما بتاءين ابتدئي \*\* الخ) وقد يجيء هذا الحذف في النونين، ومنه

على الأظهر قراءة ابن عامر وعاصم: (نجي المومنين)<sup>(٢)</sup>»

بضم النون وتشديد الجيم المكسورة، مضارع نجى، فحذفت النون الثانية؛ وقيل: الأصل ننجي، بسكونها، أي الثانية، فأدغمت في الجيم، وإدغام النون في الجيم لا يعرف؛ وقيل: من نجا ينجو بالتخفيف، وضوعفت عينه، وأسند لضمير المفعول، والتقدير: نجا، أي النجاء، ويرده أنه لو كان كذلك، لفتح آخره؛ لأنه فعل ماض، وفيه أيضا إنابة غير المفعول به مع وجوده. اهـ من (خ)<sup>(٣)</sup> بخ. فانظر بقية كلامه إن شئت.

(١) هكذا وقع في المخطوط، والصواب: «وشذ إبدال الواو من الياء...»، «التسهيل» لابن مالك ص ٣٠٩.

(٢) «التصريح» للأزهري ٧٦٢ / ٢.

(٣) سورة الأنبياء، الآية ٨٧.

قوله: «(وبعد غير ساكن الخ) وعلى إلقاء حركة الأول على ما قبله، وخرج عليه قولهم: عبّ شمس»<sup>(١)</sup>

وقيل: أصله عبء الشمس، فنقلت حركتها للباء.<sup>(٢)</sup>

قوله: «(والنون دون غنة)»

قال (د): «هذا هو الأشهر، ونص سيبويه على إبقاء الغنة فيها، ذكره الفارسي، وروى عن الحجازيين وابن عامر، وابن عاصم من القراء. اهـ

قال جامع السطور، المعترف بالجهل والقصور، عبد الودود بن عبد الله بن أحمد بن أنجبنا، عاملنا الله وإياهم بالعفو والغفران: لم أجمع ما في هذه الورقات لجهاذة العلماء والراسخين، وإنما دعاني إليها إعانة المبتدئين، ولا أدعي أنه جمع سالم من التغيير، فكيف؟ ولم يسلم ما جمعه النحارير، ولكني أقول: على أنه، وإن كانت ورقاته يسيرة، فكمن فئة قليلة غلبت فئة كثيرة، وكأني ببعض ببعض المعاصرين، وقد شرع يقدح في جمعه جهرا، ويوليه الظهر والذفرى، زاعما أن المعاصرين لا يأتون بفائدة أبدا، وما قال ذلك إلا رياء وحسدا، والله در القائل:

قل لمن لا يرى المعاصر شيئا      ويرى للأوائل التقديما  
إن ذاك القديم كان جديدا      وسيبقى هذا الجديد قديما

وما أحسن قول بعضهم:

أدب على جمع الفضائل جاهدا      وأدم على تعب الجوارح والجسد

(١) «التسهيل» لابن مالك ص ٣٢٢ و«التمهيد» لناظر الجيش ١٠ / ٥٢٧٤ و«المساعد» لابن عقيل ٤ / ٢٦٤.

(٢) «المساعد» لابن عقيل ٤ / ٢٧٦، وعبء الشمس: ضوؤها.

واقصد بها وجه الإله ونفع من      بلغت ممن جد فيها واجتهد  
واترك مقال الحاسدين وبغيهم      هملا فبعد الموت ينقطع الحسد  
وحقي على من طالعه أن يدعو لي بغفران زللي، والله حسبي وعليه متكلي.  
وصلى الله على سيدنا محمد، عدد ما ذكرك وذكره الذاكرون، وغفل عن  
ذكرك وذكره الغافلون. اهـ

ما هاجَ حَسَانَ رُسُومِ الْمَقَامِ      وَمَظْعَنُ الْحَيِّ وَمَبْنَى الْخِيَامِ  
وَالنُّوْيُ قَدْ هَدَمَ أَعْضَادَهُ      تَقَادُمُ الْعَهْدِ بِوَادِ تَهَامِ  
قَدْ أَدْرَكَ الْوَاشُونَ مَا حَاوَلُوا      فَالْحَبْلُ مِنْ شَعَثَاءِ رَثِّ الرِّمَامِ  
هَلْ هِيَ إِلَّا ظَبِيَّةٌ مُطْفِلٌ      مَأْلَفُهَا السِّدْرُ بِنَعْفِي قِوَامِ  
تَرَعَى غَزَالًا فَاتِرًا طَرْفُهُ      مُتْقَارِبِ الْخَطْوِ ضَعِيفِ الْبُغَامِ  
كَأَنَّ فَاهَا ثَغْبٌ بَارِدٌ      فِي رَصْفٍ تَحْتَ ظِلَالِ الْغَمَامِ  
شُجَّتْ بِصَهْبَاءَ لَهَا سَوْرَةٌ      مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ عُتِّقَتْ فِي الْخِتَامِ  
تَدِبُّ فِي الْجِسْمِ دَبِيبًا كَمَا      دَبَّ دَبَى وَسَطَ رَقِيقِ هَيَامِ  
مِنْ خَمْرِ بَيْسَانَ تَخَيَّرْتُهَا      دَرِيقَةً تَوْشِكُ فِتْرَ الْعِظَامِ  
يَسْعَى بِهَا أَحُورُ ذُو بُرْنَسٍ      مُحْتَلِّقُ الذِّفْرِى شَدِيدُ الْحِزَامِ  
يَقُولُ فِيهَا الْقَوْمُ إِذْ أَقْبَلَتْ      شَهْبَاءُ تَرْمِي أَهْلَهَا بِالْقَتَامِ  
لَا نَخْذُلُ الْجَارَ وَلَا نُسْلِمُ الـ      مَوْلَى وَلَا نُخْصِمُ يَوْمَ الْخِصَامِ

فهرس الشواهد الشعرية

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا	جَهَاراً وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ ١٤١، ١٣٧
أَتَوَانَارِي فَقُلْتُ مَنُونٌ أَنْتُمْ	فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عِمُّوا صَبَاحَا ١٥١
أَخْ مَا جِدُّ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ	عَلَى الْعَهْدِ وَالْوِدِّ الَّذِي كَانَ مَالِكُ. ١٤٧
إِذَا اسْتَعْمَلْتَ فِي صِيغَةِ النَّفْيِ أَثْبَتَ	وَأِنْ أَثْبَتَ قَامَتْ مَقَامَ جَحُودٍ ٤٥
إِذَا التَّفَّ صَبَحَ اللَّيْلُ فَلَتَاتُ وَلَتَكُنْ	خَطَاكَ خِفَافَا إِنْ حَرَّاسَنَا أَسَدَا ٤١
إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ	لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ ٩٤
إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمَجِيئِينَ لَمْ يَكِدْ	رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرُحُ ٤٥
إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَأَنْتَ قَنَاتُهُ	وَهَانَ عَلَى الْأَذْنَى فَكَيْفَ الْأَبَاعِدِ ١١٩
إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتْ الْعَيْنُ بِالْبُكَمَا	غَرَاءَ وَمَدَّتْهُ مَدَامِيعُ نُهْلٍ ١٥٢
إِذَا مَا شَاءَ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا	وَلَا يَأْلُو لَهُمْ أَحَدٌ ضَرَّاراً ١٥٧
أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَى	فُتِمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا ١٢٠
أَرَمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ	وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِضْبَعُ ١١٥
أَشَاءُ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا	لَا أَنْتَ شَائِيَةٌ مِنْ أَمْرِنَا شَانَ ٤٨
أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخِيَّةٍ	لَأَوَّلَ مَا يَلْقَى وَشَرَّ مَيْسِرٍ ٦٨
أَقْوَالُ تَغْدِيَتِكَ الثَّلَاثِي	بِالْهَمْزِ وَاحِدٌ مَعَ الثَّلَاثِ ٦٣
أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا	وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهِيَ شِمٍ ٩٤
أَكْمَلُ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمراً	وَنَاراً تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارَا ١٢٤
أَلَا زَعَمْتُ أَشْمَاءَ أَنْ لَا أَجِبُهَا	فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي ١٤٦
أَلَا طَعْمَانُ أَلَا فَرَسَانُ غَادِيَّةٍ	إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ ٤٩

٤٨	فِيرَابَ مَا أَثَأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ	أَلَا عَمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ
٩٦	بِأَيَّةٍ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا	أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمَا
٩٦	بِأَيَّةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلَا	أَلِكُنِّي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً
٣٢	تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرِّقْبَةِ	أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ
٤٥	وَأِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلَا	إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلَا
٤٥	جَرَتْ فِي لِسَانِي جِرْهَمٌ وَثُمُودٌ	أَنْحَوِي هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ كَلِمَةٌ
٧٨	قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا	أَنْبَحَتْ فَأَلَقَتْ بِلَدَةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ
٩٦	كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا	بِأَيَّةٍ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُغْنًا
٤٨	رَكَائِبُهَا إِلَّا إِلَيْنَا رَجُوعُهَا	بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ
١٤١	إِخْدَى نِسَاءً بَنِي ذُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا	تَأَمَّتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعَتْ
٨٦	إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ	تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانٍ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ
٦٤، ٢١	رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ	تَعَفَّقَ بِالْأَرطَى لَهَا وَأَرَادَهَا
٤٤	يَا أَبْتَا عَلَيْكَ أَوْ عَسَاكَ	تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَتَى أَنْكَا
٧٥	قَ مِنْ سِنَةِ النَّوْمِ إِلَّا نَهَارَا	تَنْوُطُ التَّمِيمِ وَتَأْبَى الْعَبُورِ
٥٤	مَقُولٌ لَدَيْهِمْ لَا زَكَا مَالٌ ذِي بَخْلِ	تَوَاصَوْا بِفَعْلِ الْخَيْرِ حَتَّى عَبِيدَهُمْ
٥٧	وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَبْعَدٌ وَحَمِيمٌ	تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارْقِينَ بِنَفْسِهِ
٣٦	عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِنَا بِلْدَا قَفْرَا	حِرَاجِيْجٌ لَا تَنْفُكُ إِلَّا مَنَاخَةٌ
٧٠	هَ نَجَاحَا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ	حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يَقْدَرُ لَكَ اللَّـ
٣٢	يَنْلُ الْعِلَاءُ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَا	خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرُ خَالِهِ
١٢١	وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْدَنُ بِأَرْسَانِ	سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيَّهُمْ

سَقَّتهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ	وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُغْدَمَا	١٢٣
سقى الحبا الأرض حتى أمكن غزيت	لهم فلا زال عنها الخير مجذودا	٨٧
سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي	فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ	١٥٢
صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ	بِنِعْمِ طَبِيرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ	١٠٣
صَدَدَتْ فَأَطُولُ الصُّدُودِ، وَقَلَمًا	وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ	٥٦
العاطفون تحين ما من عاطف	والمنعمون يدا إذا ما أنعموا	٤٢
عَجَبُ لَيْلِكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي	فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ	٦٨
عَلَى حِينٍ مَنْ تَثَبَّتْ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ	يَرِثُ شِرْبَهُ إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرُ	١٤٣
عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَنِيْمٌ	كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ	١٥٧
فَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلَامُ طَاعِمٍ	وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعٍ	١٠٩
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُ	إِذْ هُمْ قَرِيشٍ وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٍ	٩٦، ٣٩
فَتَوَضَّحَ فَالْمِقْرَاءُ لَمْ يَغْفُ رَسْمُهَا	لِإِذَا تَسَجَّتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ	١٤١
فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ سَابِقُ دَمْعِهِ لَهُ	وَأَخِرُ يَشْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ	٣٥
فَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً	وَحَدَّرَتَا كَالدُّرِّ لَمَّا يُثْقَبُ	٨٤
فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ	وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ	٣٧
فَلَا بَدَ مِنْ غَوْجَاءَ تَهْوِي بِرَاكِبٍ	إِلَى ابْنِ الْجُلَاحِ سِيرُهَا اللَّيْلُ قَاصِدٍ	٥٦
فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِرَهُمْ	نَجَوْتُ وَأَزْهَنُهُمْ مَالِكَا	٨٣
فَلَيْتَنِي صِرْتُ لَا تُجِيرُ جَوَابًا	لَبِئْسَ أَقْدَرُ وَأَنْتَ خَطِيبُ	٨٩
فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِثُّ وَهُوَ آمِنٌ	وَمَنْ لَا نُجِزُهُ يُنْسِي مِنَّا مُفَرَّعَا	٨٥
فَيَالِكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حَيْلُ دُونِهَا	وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُهُ نَائِلُهُ	٥٩

- ١٢٠ قالوا أبو الصَّقر من شَيْبَانٍ قَلْتُ لَهُمْ  
 ١٤٠ قَدْ أُوبِيتَ كُلُّ مَاءٍ وَهِيَ ظَامِنَةٌ  
 ١٤٥ قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ  
 ٤٢ قوماً قَبْلَ نَائِي دَارِ جَمَانَا  
 ٣٣ كُلُّ أَمْرٍ مَبَاعِدٍ أَوْ مَدَانٍ  
 ١٤٩ كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ  
 ١٢٧ كَمْ قَائِلٍ يَا أَسْعَدُ بَنَ سَعْدَاهُ  
 ١١٤ كَمْ قَدْ ذَكَرْتَكَ لَوْ أُجْزِيَ بِذِكْرِكُمْ  
 ٤٩ لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طَوْلٍ وَمِنْ عَظْمٍ  
 ١١٣ لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ  
 ٢٧ لَسْنَا كَمَنْ جَعَلْتَ إِيَادَ دَارِهَا  
 ٧١ لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَباً مُذْ أَمَسَا  
 ١٠١ لَقَدْ طَرَقْتَ رِحَالَ الْحَيِّ سَلْمَى  
 ٦٩ لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ  
 ٧٩ لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ  
 ١٢٦ لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةُ لَعَسٍ  
 ١٣٤ لَنْ تَزَالُوا كَذَابِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ  
 ٤٢ لَهْنِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ  
 ٧٨ لَوْ كَانَ غَيْرِي، سُلَيْمَى، الدَّهْرَ غَيْرَهُ  
 ١٥١ لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ  
 ١٢٠ كَلَّا لَعَمْرِي وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْبَانُ  
 ١٤٠ مَهْمَا تُصِبْ أَفْقًا مِنْ بَارِقِ تَشْمٍ  
 ١٤٥ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ  
 ٤٢ وَصَلِينَ كَمَا زَعَمْتَ تَالَانَا  
 ٣٣ فَمَنْوُطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي  
 ١٤٩ فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِ  
 ١٢٧ كُلُّ أَمْرٍ بَاكِ عَلَيْكَ أَوَاهُ  
 ١١٤ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ  
 ٤٩ أَجْسَامٌ عَادَ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ  
 ١١٣ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفْقَةُ الْجُزُرِ  
 ٢٧ تَكَرَّبتُ تَمْنَعُ حُبَّهَا أَنْ يَحْصَدَا  
 ٧١ عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمَسَا  
 ١٠١ فَأُبْعِدْ دَارَ مُرْتَجِلٍ مَزَارَا  
 ٦٩ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ  
 ٧٩ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ  
 ١٢٦ وَفِي اللَّثَاثِ وَفِي أَنْبَابِهَا شَنْبُ  
 ١٣٤ تُمْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ  
 ٤٢ يَبْنِي جَوَارِكَ حِينَ لَا تُمْجِيرُ  
 ٧٨ وَقَعُ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ  
 ١٥١ إِنَّ لَيْنًا وَإِنَّ لَوَا عَنَاءُ



- ليس العطاء من الفضول سَمَاحَةً ١٣٦ حتى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ
- ما أعطيتني ولا سألتهم ٤٥ إلا وإني لحاجزي كرمي
- ما أنت بالحكم الترضى حكومته ٤١ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
- مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا ١٠٧ يُحْيِي الذَّمَارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ
- مَا لِلْجَمَالِ مَشِيئَهَا وَثِيدًا ٥٥ أجنذلا يحملن أم حديدا
- مُحَمَّدٌ تَفِدَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ١٣٩ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا
- مَنْ يَأْتِمِرُ بِالْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ ١٥٧ تُحَمَّدُ مَسَاعِيهِ وَيُعْلَمُ رَشْدُهُ
- مُنِعْتُ شَيْئًا فَأَكْثَرْتُ الْوُلُوعَ بِهِ ١٠٧ وَحَبُّ شَيْءٍ عَلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا
- النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُغْتَرِكٍ ١١٣ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ
- نحن بغرس الوردِيّ أعلمنا ١٠٨ مِنَّا بِرُكُضِ الْجِيَادِ فِي الشَّدَفِ
- نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَاقِكَ أُمَّ عَمْرٍو ٩٤ بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ
- هم القوم إلا حيث سلوا سيوفهم ٣٦ ووضجوا بلحم من محل ومحرم
- هُمَا خَطَطَا إِمَّا إِسَارًا وَمِنَّةً ٩٣ وَإِمَّا دَمًا وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ
- وثعلب أجاز نحو رابع ١٤٨ أربعة وماله من تابع
- وَعَمَرُوا الظَّاهِرُ مِنْ تَغْيِيرِهِ ٦٣ يُقَاسُ فِي السَّلَازِمِ لَا فِي غَيْرِهِ
- وقالت متى يُبْخَلَّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ ٦٠ يَسُوكَ وَإِنْ يُكْشَفُ غَرَامُكَ تَدْرِبُ
- وقالونات فاختر لها الصبر والبكا ١٢٢ فَقُلْتُ الْبُكَاءُ أَشْفَى إِذَا لَغْلِيلِي
- وَقُولِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ ٩٢ تُلَاقُونَهُ حَتَّى يَوْوَبَ الْمَنْخَلُ
- وكان ضامى لم يزل كثيرا ٣٨ كَاللَّهِ كَانَ عَالِمًا بِصِيرَا
- وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا ٣٥ وَأَكْثَرُ مَا يَعْطُونَكَ النَّظَرَ الشُّرَا

- وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ٧٧  
وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ١٥٤  
وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلَا بَابِن دُرَى حَسْبِ ١٢٠  
وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ ٩٥  
وَلَأَبِي عَمْرٍو يُقَاسُ مَسْجَلًا ٦٣  
وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي ١٣٦  
وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى ١٠٨  
وَلَسْنَا إِذَا تَابَوْنَ سِلْمًا بِمُذْعِنِي ٩٣  
وَلَعِبَبْتُ طَيْرُ بِهِمْ أَبَابِيلَ ٨٩  
وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا ١٢٨  
وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ٥٤  
وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ١٤٥  
وَمَا نِبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا ٣٧  
وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ١٤٠  
وَهَلْ يُرْجَعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ٦٤  
يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَ ١٢٩  
يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَلُنِي ١٥٨  
يَغْضِي حَيَاءٌ وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ ٦٠  
يُقَاسُ أَوْ لَا، مُطْلَقًا، وَأَسْنِدُ ٦٣  
لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ  
دُونِيهِ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ  
كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدَنَانُ  
بِمُغْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ  
إِلَّا عَلِمْتُهُ وَنَحْوَهُ فَلَا  
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ  
وَأِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ  
لَكُمْ غَيْرَ أَنَا إِنْ نُسَالِمَ نُسَالِمِ  
فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولِ  
قِيلَ الْفَوَارِسِ: وَبِكَ عَتَرَ أَقْدِمِ  
مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ  
عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ  
أَلَا يَجَاوِرُنَا إِلَّا كَ دِيَارِ  
وَلَا خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ  
ثَلَاثُ الْأَنَافِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغِ  
إِنِّي رَأَيْتُ الْقَوْمَ يَخْمَدُونَكَ  
أَزْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلَهُ  
فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَيْتَمِ  
هَذِينَ لِلْأَخْفَشِ وَالْمَبَرِّدِ

### فهرس المحتويات

٤.....	عملنا في هذا الكتاب
٦.....	التعريف بالمؤلف والكتاب
٦.....	أولاً: التعريف بالمؤلف
٧.....	تعليمه وتعليمه
٨.....	إنتاجاته:
٩.....	علوم اللغة في عصر المؤلف
١١.....	ثانياً: التعريف بالكتاب
١١.....	عمل المؤلف في الحاشية
١٣.....	الرموز المستعملة في الكتاب
١٦.....	باب الكلام وما يتألف منه
١٧.....	المعرب والمبني
٢١.....	النكرة والمعرفة
٢٣.....	العلم
٢٣.....	اسم الإشارة
٢٤.....	[باب الموصول]
٢٦.....	الموصول الاسمي
٢٩.....	المعرف بأداة التعريف
٣١.....	الابتداء
٣٤.....	كان وأخواتها
٣٩.....	ما ولا ولات وإن

أفعال المقاربة .....	٤٣
إن وأخواتها .....	٤٥
باب ظن .....	٥٠
أعلم وأرى .....	٥٥
الفاعل .....	٥٥
النائب عن الفاعل .....	٥٨
الاشتغال .....	٦١
التعدي وال لزوم .....	٦١
التنازع .....	٦٣
المفعول المطلق .....	٦٦
المفعول فيه .....	٦٩
المفعول معه .....	٧٢
الاستثناء .....	٧٤
الحال .....	٨٠
التمييز .....	٨٥
حروف الجر .....	٨٥
القسم .....	٩١
الإضافة .....	٩٣
المضاف إلى ياء المتكلم .....	٩٧
إعمال المصدر .....	٩٧
إعمال اسم الفاعل .....	٩٨

أبنية أسماء الفاعلين .....	١٠٠
الصفة المشبهة باسم الفاعل .....	١٠٠
التعجب .....	١٠٠
نعم وبيس .....	١٠٣
أفعل التفضيل .....	١٠٦
النعته .....	١١٠
التوكيد .....	١١٣
عطف البيان .....	١١٧
عطف النسق .....	١١٧
البدل .....	١٢٦
النداء .....	١٢٦
التحذير .....	١٢٨
أسماء الأفعال والأصوات .....	١٢٨
نونا التوكيد .....	١٢٩
ما لا ينصرف .....	١٣٠
التسمية بلفظ كائن ما كان .....	١٣٤
إعراب الفعل .....	١٣٤
عوامل الجزم .....	١٣٨
لو .....	١٤٤
لما .....	١٤٥
أما .....	١٤٥

لولا ولوما .....	١٤٦
أدوات الاستفهام .....	١٤٦
الإخبار بالذي .....	١٤٧
العدد .....	١٤٧
كم وكأين وكذا .....	١٤٩
الحكاية .....	١٥٠
المقصور والممدود .....	١٥٢
كيفية تشية المقصور والممدود .....	١٥٢
جمع التكسير .....	١٥٣
التصغير .....	١٥٤
النسب .....	١٥٥
الوقف .....	١٥٧
التصريف .....	١٥٨
الإلحاق .....	١٦٠
همزة الوصل .....	١٦٠
الإبدال .....	١٦١
الإدغام .....	١٦٢
فهرس الشواهد الشعرية .....	١٦٥
فهرس المحتويات .....	١٧١